UNHCR
The UN Refugee Agency

تقديم المساعدات المنقذة للحياة ودعم المجتمعات

التقرير السنوي لعام 2018

UNHCR
The UN Refugee Agency
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

المحتويات

أماكن تواجد المفوضية في سورية 4

كلمة افتتاحية بقلم ممثل المفوضية في سورية 5

لقطات إنسانية 8

الشراكة والتنسيق 9

التوجهات الاستراتيجية للمفوضية في عام 2018 10

استجابة المفوضية لحالات الطوارئ الكبيرة 13

زيارة المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومدير المكتب الإقليمي إلى سورية 17

المفوضية تقدم استراتيجية الحماية 20

- برنامج حماية النازحين ومساعدتهم 21
- برنامج حماية اللاجئين ومساعدتهم 30
- الاستجابة للاحتياجات الفورية والعاجلة للعائدين إلى ديارهم 36
- تقديم الحماية من خلال المصابيح الشمسية 49

المفوضية تقدم المساعدات المنقذة للحياة 50

- مواد الإغاثة الأساسية 51
- الإيواء 55
- الصحة 58
- سبل كسب العيش والاعتماد على الذات 61

مكاتب المفوضية في سورية 65

وصول المفوضية في سورية 78

القطاعات التي تقودها المفوضية 82

- قطاع الحماية والخدمات المجتمعية داخل سورية 83
- قطاع الإيواء 86
- قطاع المواد غير الغذائية 88

تمويل برامج المفوضية 78

تواجد المفوضية في سورية

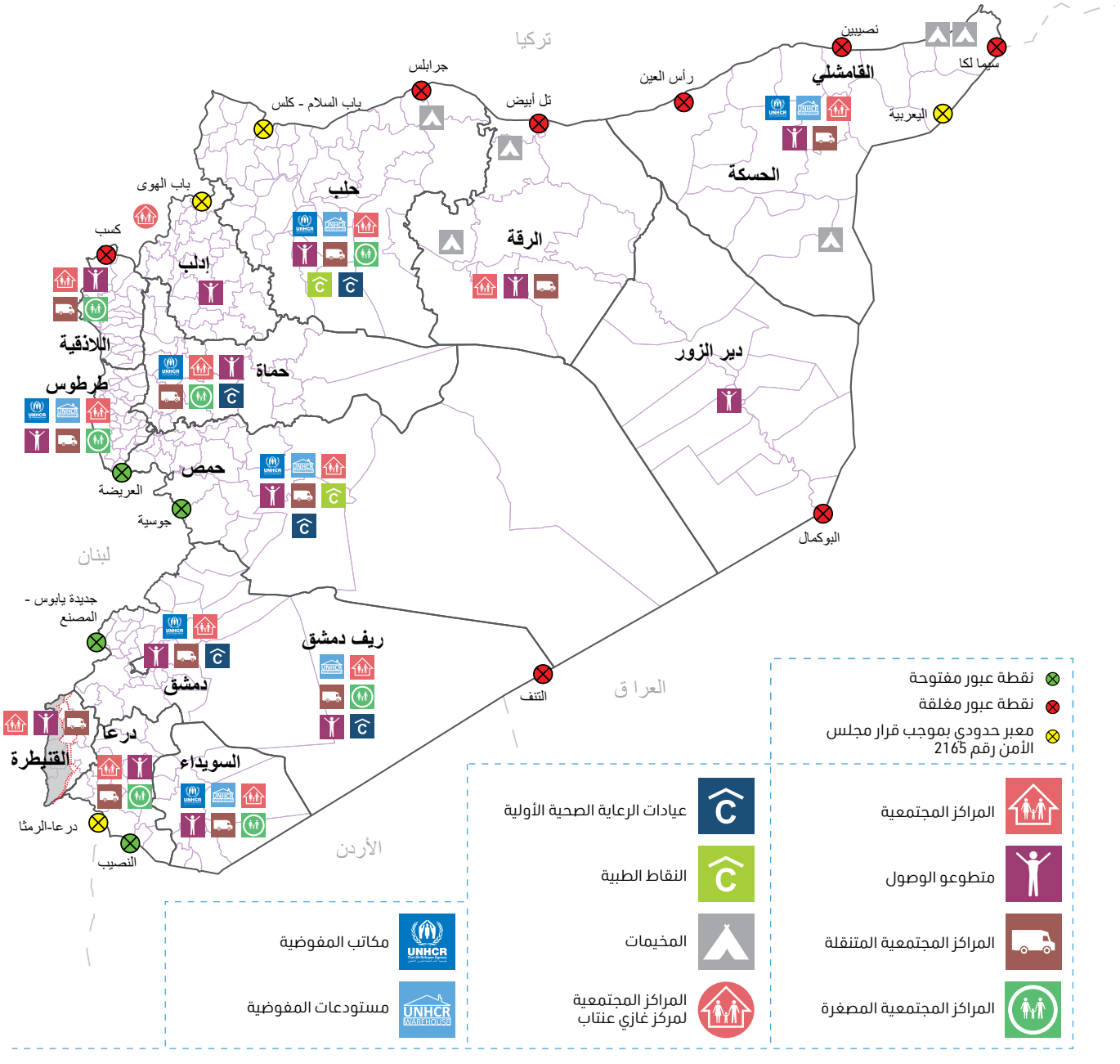

عدد الموظفين 518

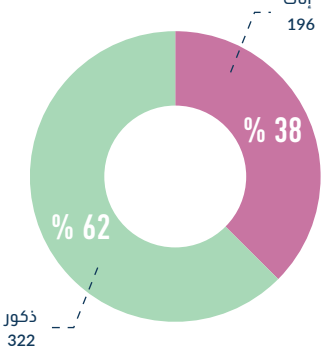

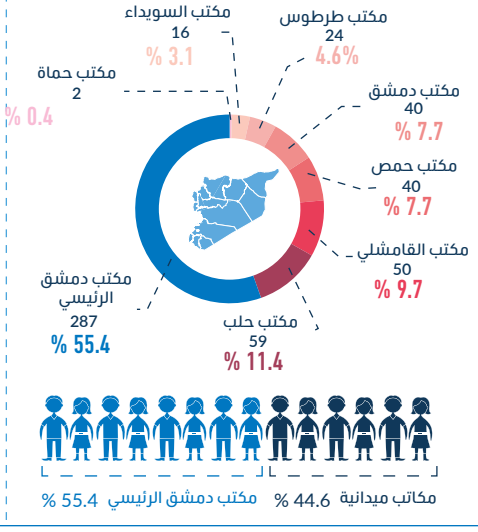

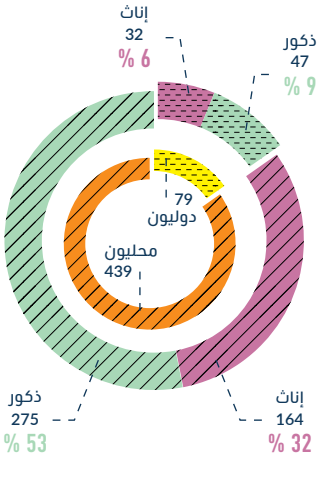

لمحة عن سورية في عام 2018 كلمة | افتتاحية

بقلم رئيس بعثة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سجاد مالك

حين أعود بذاكرتي إلى عام 2018، أجد صوراً لن أنساها ما حييت. ما زلت أذكر تلك المهمة المشتركة بين الوكالات إلى دوما في شهر آذار/ مارس لإيصال المساعدات الإنسانية إلى آلاف الناس الذين كانوا يعانون طوال سنوات. فلا يمكن أن أنسى وجوه الأطفال وهم يخرجون من الأقبية المزدحمة، التي كانوا يعيشون فيها منذ أشهر طلباً للأمان. كانت بشرتهم شاحبة وبدا أنهم لم يروا الشمس منذ أيام. وقد كانت مهمتي ومهمة فريقي كعاملين في المجال الإنساني التأكد من تقديم المزيد من المساعدات للأفراد المحتاجين الأكثر ضعفاً، وحمل أصواتهم معنا، لنضمن أن تجد آذاناً صاغية.

في عام 2018، انتقل أكثر من 1,6 مليون فرد في أنحاء سورية. وبقي11,7 مليون فرد في سورية بحاجة إلى المساعدات الإنسانية، منهم 6,2 مليون من النساء والرجال والأولاد والبنات النازحين. ومع اضطرار الناس للنزوح مرة بعد مرة، تابعت المفوضية بالشراكة مع الهلال الأحمر العربي السوري والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية تقديم المساعدات المنقذة للحياة لأولئك الأفراد المحتاجين إليها. إلا أن الأمل كان موجوداً حتى في وسط حالات الطوارئ، حيث بدأ الناس بالعودة إلى مناطقهم الأصلية، وعاد البعض إلى منازلهم، بينما رجع آخرون إلى أحيائهم ليجدوا بيوتهم مدمّرة. فقد رجع أكثر من 1,4 مليون نازح وأكثر من 56,000 لاجئ خلال عام 2018. أدركت المفوضية وجود عقبات أمام العودة، فقد عاد النازحون واللاجئون على نحو عفوي وذاتي التنظيم في ظروف لم تكن مثالية. وقدمت المفوضية الدعم للعائدين إلى ديارهم بناء على احتياجاتهم لا على وضعهم.

وفي ظل هذه الظروف، أدخلت المفوضية برامج دعم القرى والأحياء، ضمن خطة الاستجابة الإنسانية، بهدف الوصول إلى المناطق التي لاحظت فيها المفوضية وشركاؤها عودة عدد كبير من النازحين واللاجئين. فعندما عادت العائلات إلى مناطقها الأصلية، كانت بحاجة إلى الخدمات الأساسية لتتمكن من استعادة بعض من حياتها الطبيعية. ومن خلال هذا البرنامج، قدمت المفوضية وشركاؤها مجموعة من الخدمات ذات الأولوية بما في ذلك؛ إعادة تأهيل مراكز الإيواء، والإصلاحات الطفيفة وأعمال إعادة التأهيل البسيطة للمدارس والنقاط الصحية والمخابز. وقد مكنت هذه الخدمات والدعم الأساسي العائلات من العيش في بيوتها، وعاد أبناؤها إلى المدارس، واستطاعوا الحصول على الرعاية الصحية الأولية في العيادة المحلية وشراء الخبز من المخبز المحلي في مناطقهم. كما أنشأت المفوضية من خلال شركائها مراكز مجتمعية مصغّرة ووحدات متنقلة قدمت فيها خدمات الحماية المجتمعية من خلال مشاريع سبل كسب العيش، والصفوف التعويضية، وأنشطة التوعية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي، والأنشطة الترفيهية، والتدريب المهني، بالإضافة إلى تقديم المساعدة القانونية مجاناً، بما في ذلك الاستشارات والتمثيل أمام الجهات المختصة والتوعية حول وثائق الوضع المدني والوثائق المتعلقة بالبيوت والأراضي والممتلكات.

تمكن المجتمع الإنساني من الوصول إلى مناطق جديدة، حيث كان هناك 1,16 مليون من الأفراد المحتاجين في المناطق التي يصعب الوصول إليها. ومع الوصول إلى مناطق جديدة، برزت تحديات إنسانية أكثر تعقيداً سواء من حيث النطاق أو الحجم. وأصبح تقديم خدمات الحماية المجتمعية لملايين النازحين أكثر صعوبة مما كان عليه في السنوات الماضية، خصوصاً في المناطق الريفية النائية. إلا أن المفوضية استطاعت، رغم الموارد المحدودة، أن تدخل طرقاً وأدوات جديدة للحماية لتوصلها إلى من يحتاجها. وعن طريق توسيع وجودها بصورة تدريجية، من خلال زيادة متطوعي الوصول، والوحدات المتنقلة، والمراكز المجتمعية المصغرة، تابعت المفوضية الوصول إلى الأفراد المحتاجين إلى الحماية حتى في المناطق النائية. وهكذا ساعدت المفوضية أكثر من 2,3 مليون فرد حتى نهاية عام 2018 وذلك من خلال 98 مركزاً مجتمعياً، و26 مركزاً مجتمعياً مصغراً، و100 وحدة متنقلة، و2,849 من متطوعي الوصول في 12 محافظة في أنحاء سورية.

لقد شهدنا بصورة مباشرة أن أطفال سورية كانوا أكثر من عانى، حيث تعطلت طفولة كثير منهم بشدة طوال السنوات التسع الماضية. في عام 2018، كان هناك حوالي مليوني طفل خارج المدرسة، واضطر كثير من الأطفال للعمل من أجل دعم عائلاتهم، بينما كان آخرون يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها أو في مناطق محاصرة أو تحت سيطرة داعش ولم يتمكنوا من الحصول على التعليم طوال سنوات خاصةً البنات. وبالعمل الوثيق مع اليونيسيف، قدمت المفوضية من خلال برامجها للتعليم الصفوف التعويضية وأنشطة التعلم السريع لمساعدة آلاف الطلاب خصوصاً الإناث على اللحاق والاندماج في نظام التعليم الوطني. وقد رأيت كثيراً من البنات الصغيرات اللواتي كنّ خارج المدرسة ولم يكن لديهن أمل للمستقبل، وعندما أتيحت لهن الفرصة للحاق بالدراسة ومتابعة التعليم، كان أداؤهن جيداً بصورة ملحوظة. وأخبرننا أنهن يحلمن أن يصبحن معلمات وطبيبات ومحاميات وممرضات. وقد التقيت بمعلمة شابة ملهمة بدأت بعد عودتها إلى ديارها في منطقة نائية جداً شرقي حلب، بمبادرة مجتمعية لتقديم التعليم إلى 200 فتاة، ممن خسرن عدة سنوات من الدراسة. ومن خلال مبادرتها تمكنت الفتيات من حضور الصفوف التعويضية، والعودة إلى المدرسة ليصبحن أقرب إلى تحقيق أحلامهن بمستقبل مشرق. ونحن نقوم بتوسيع هذه المبادرات.

في عام 2018، كان 4,2 مليون فرد بحاجة إلى الإيواء، وكانت منازل كثيرة في مناطق العودة متضررة. حيث عادت عائلات كثيرة إلى بيوتها لتجد ممتلكاتها وحتى الأبواب والنوافذ منهوبة واضطروا لاستخدام البطانيات والشوادر البلاستيكية لحماية أنفسهم من الظروف الجوية القاسية. ولتلبية احتياجات الإيواء الهائلة، قامت المفوضية بتصميم وتخطيط مشروع «الأبواب والنوافذ»، الذي نفذه أفراد المجتمع لصالح المجتمع. فالجو في سورية بارد جداً خلال أشهر الشتاء ولذلك يمكن لغرفة واحدة لها أبواب ونوافذ أن تؤمن الحماية والخصوصية والدفء والراحة لعائلة. ورغم أن تدخل الإيواء بهذا الشكل كان مصمماً لتلبية احتياجات العائدين إلى ديارهم، إلا أن مشروع الأبواب والنوافذ تضمّن أيضاً مكوّناً يتعلق بسبل كسب العيش حيث قدّم التدريب المهني للعائدين إلى ديارهم لكي يتمكنوا من تركيب الأبواب والنوافذ لأنفسهم ولجيرانهم وبالتالي يحصلون على الدخل. وما زلنا بحاجة للاستمرار بإيجاد حلول مبتكرة للإيواء.

استمرت المفوضية بتقديم المساعدات المنقذة للحياة، بما فيها مواد الإغاثة الأساسية والمواد الشتوية للاستجابة للاحتياجات الأساسية للنازحين والعائدين إلى ديارهم والمجتمعات المضيفة من أجل التخفيف من ضعفهم وتعزيز صمودهم. ففي عام 2018 استطاعت المفوضية مساعدة 2,7 مليون فرد من خلال مواد الإغاثة الأساسية وبرنامج المساعدات الشتوية.

ما زال تأثير الأزمة، بما في ذلك تأثيرها على سبل كسب العيش في سورية، ينعكس على العائلة كلها ويفسر كثرة انتشار الزواج المبكر في سن أصغر وأصغر كآلية من آليات التكيف الضارة. وما زال حوالي 70 بالمائة من السكان يعيشون في فقر مدقع وفي ضوء التأثير الشديد للأزمة، ارتفع معدل البطالة إلى 55 بالمائة[1]. وبهدف التخفيف من ضعف الحماية، قامت المفوضية، بالتعاون مع شركائها بمن فيهم منظمة الفاو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، بتقديم مشاريع مبتكرة لسبل كسب العيش. فقد رأينا كثيراً من العائلات التي تعيلها النساء وليس لهن معيل آخر، ومن أجل دعم هذه العائلات وغيرها من المحتاجين، قدمت المفوضية منحاً تتيح للناس البدء بمشاريع صغيرة وتوليد الدخل من خلال المخابز الصغيرة، ومحلات الحلاقة الرجالية والنسائية، والبقاليات، وورشات الكهرباء والخياطة وغيرها. وتتعلم النساء الآن مهناً جديدة كالطلاء، وأعمال البناء، والكهرباء، والسباكة وغيرها. ومن الملهم أن كثير من النساء والرجال شعروا من خلال مشاريع سبل كسب العيش التي تقدمها المفوضية بالتمكين للبدء بمشاريعهم الخاصة ودعم عائلاتهم باستخدام مهاراتهم المتخصصة. كما قدمت المفوضية من خلال برنامج سبل كسب العيش للسوريين الموهوبين والمهرة فرصة للعمل في تخصصهم من جديد، عن طريق تقديم معدات السباكة والنجارة والكهرباء والخياطة والحدادة والطلاء وتصفيف الشعر بالإضافة إلى معدات صيانة أجهزة الكمبيوتر وأجهزة الهاتف المحمول. ومع نهاية عام 2018، كانت المفوضية قد وزعت 7,323 من أدوات سبل كسب العيش في أنحاء سورية.

خلال الأزمة، تعرضت مكاتب كثيرة للسجل المدني والمساحة إلى دمار جزئي أو كلي كما أن خدمات السجل المدني الرسمية لم تعد تعمل منذ سنوات في المناطق الواقعة خارج سيطرة الدولة. وقد اتضح هذا العام، مع عودة الناس إلى مناطقهم الأصلية، أكثر من أي وقت مضى الحاجة الكبيرة إلى تسجيل الوثائق المدنية. فالأطفال يولدون دون شهادات ميلاد أونتيجة العنف القائم على النوع الاجتماعي، مما يتركهم غير مسجلين وعرضة لخطر انعدام الجنسية. كما أن عدم وجود شهادات الوفاة أو الطلاق تعرض السيدة الأرملة أو المطلقة لخطر الحد من قدرتها على إرث الملكية، أو الزواج من جديد بصورة قانونية ، أو تسجيل المواليد الجدد. ومن الأصعب وضع حقوق الإسكان والأراضي والممتلكات موضع التنفيذ في حال عدم وجود الوثائق الشخصية. بالإضافة إلى أن عدم وجود البطاقات الشخصية يحدّ من حرية الحركة.

تعالج المفوضية هذه العوائق والتحديات من خلال الدعم الفني والمادي لتمكين النازحين السوريين والعائدين إلى ديارهم والمجتمعات المضيفة من الوصول وتسجيل الوقائع الحيوية وإصدار الوثائق المدنية لضمان أن تكون إجراءات التسجيل شاملة ودون تمييز ومراعية للعمر والنوع الاجتماعي. إلا أن برامج المساعدة القانونية بحاجة إلى توسيع مع المزيد من الشركاء. كما نحتاج إلى متابعة العمل مع وزارة الداخلية ومديرية الشؤون المدنية لإزالة العوائق، عن طريق المناصرة لتخفيض الرسوم وتسهيل إصدار الوثائق المدنية.

وقد قامت المفوضية بالتعاون مع وزارة الخارجية والمغتربين ووزارة الداخلية بإعداد كتيب للوثائق المدنية تمت صياغته بلغة بسيطة، وبشكل أسئلة وأجوبة ليقدّم معلومات حول الإجراءات اللازمة لإصدار الوثائق المدنية وتسجيل الوقائع المدنية. وزّعت 200 ألف نسخة من هذا الكتيب من خلال الشركاء والمراكز المجتمعية ومكاتب السجل المدني في 14 محافظة، ودوائر الهجرة، والمرافق الطبية والبعثات الدبلوماسية في خمسة من دول المنطقة (تركيا والعراق ولبنان ومصر والأردن)، لتوعية اللاجئين والعائدين إلى ديارهم والمجتمعات المضيفة بأهمية تسجيل الوقائع المدنية وإجراءاتها.

على الرغم من أن مجتمع اللاجئين ما زال يحظى باستقبال كريم في سورية، إلا أنه قد تأثر بالأزمة الممتدة، والتي جعلت النازحين يواجهون النزوح المتكرر، أولاً من بلدانهم الأصلية ثمّ داخل سورية. وقد هدفت أنشطة المفوضية ذات الأولوية إلى التخفيف من تأثير الأزمة على اللاجئين وطالبي اللجوء، بالإضافة إلى أنشطة الحماية الأساسية مثل المناصرة للمحافظة على حق اللجوء، ومنع الترحيل القسري والاحتجاز، ومعالجة مخاوف العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل، وحشد المجتمع لتقوية آليات الحماية المجتمعية وتنفيذ تسجيل اللاجئين وتحديد أوضاعهم، وإيجاد فرص لإعادة التوطين، وكذلك توفير الوثائق لتعزيز الحماية القانونية.

وقد أبدى اللاجئون وطالبو اللجوء البالغ عددهم 49,000 والقادمون من العراق والسودان واليمن في سورية صموداً كبيراً خلال الأزمة التي استمرت ثماني سنوات، أملاً بمستقبل أفضل.

حين أفكربهذا العام، أذكر إعجابي الشديد بصمود الشباب والأطفال الذين رأيتهم خلال المهام التي قمت بها مع أفراد فرق المفوضية في أنحاء سورية، بما في ذلك حلب وحمص وحماة والقامشلي والحسكة والرقة ودرعا والسويداء وريف دمشق. وأذكر حين كنت في مهمة في الغوطة الشرقية في شهر كانون الأول/ ديسمبر وكنا قد سرنا بالسيارة حوالي 15 كم عبر المناطق الريفية حيث لم نكن نرى كثيراً من الناس من كفر بطنا إلى قرية دير سلمان، وحين دخلنا القرية وصلنا إلى مدرسة كان شريك المفوضية الجمعية السورية للتنمية الاجتماعية قد قام بإعادة تأهيلها بمساعدة المجتمع عن طريق تقديم الأبواب والنوافذ. كان مئات الأطفال قد أنهوا الحصة الدراسية لتوّهم وخرجوا يركضون وقد ارتسمت على وجوههم ابتسامات عريضة، وأذكر أن الفريق معي كان يقول- الأطفال هم المستقبل- وهم الذين يعطوننا الأمل.
وقد شاهدت عن كثب حرص السوريين على التطلع إلى المستقبل على الرغم من الألم والصدمة اللذين كانا موجودين باستمرار. إننا نتعلم منهم باستمرار، كما أننا نستمد من أمل الشعب السوري وصموده القوة والشجاعة للاستمرار بعملنا المهم والصعب على الأرض.

1 خطة الاستجابة الإنسانية 2018 ومراجعة الاحتياجات الإنسانية 2019 (مسودة)

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشير إلى أهمية عمل المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية في سورية، والتي لم يكن من الممكن للمفوضية أن تتابع عملها في أنحاء سورية لولاها. كما أخصّ بالشكر منظمة الهلال الأحمر العربي السوري لدعمها وتعاونها المستمرّين خلال السنوات الثمان الماضية.

إضافة لذلك، دعمت المفوضية، من خلال مذكرة التفاهم الموقّعة مع وزارة الداخلية عام 2017، مكاتب السجلّ المدني في 12 محافظة مما أدى إلى زيادة الحصول على الوثائق المدنية المختلفة بنسبة 100%. في عام 2018 تم تقديم الإصلاحات الطفيفة وإعادة التأهيل والدعم الفني والعيني في ستة مواقع أساسية لمكاتب سجل مدني إضافية، بالإضافة إلى محكمة ومشروع للنافذة الواحدة، من أجل إعادة تأهيل قدراتها الوظائفية وتحسين إمكاناتها للاستجابة للاحتياجات الكبيرة للعائدين إلى ديارهم فيما يتعلق بالوثائق المدنية مثل شهادات الميلاد ووثائق الزواج والطلاق والوفاة وإصدار الوثائق المدنية الضرورية.

وقد مكنت الشراكة مع مديرية التربية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من إنشاء دعم مستمر لـ 207 من المنشآت المجتمعية لحماية الطفل في مواقع مختلفة في سورية (مراكز الإيواء والمدارس ومن خلال المراكز المجتمعية في 11 محافظة)، خصوصاً نوادي الأطفال ولجان رفاه الطفل. كما بدأت في عام 2018 الترتيبات مع وزارة التربية ووزارة التعليم العالي لوضع أنظمة وإجراءات لدمج شهادات تعليم للطلاب العائدين إلى ديارهم.

واستمرت المفوضية ووزارة الإدارة المحلية والبيئة بقيادة قطاع الإيواء. كما استمر شركاء قطاع الإيواء مجتمعين بقديم مساعدات الإيواء بناءً على الاحتياجات وتراوحت هذه المساعدات بين تقديم الإيواء في حالات الطوارئ وحتى الدعم الدائم للإيواء.

وأودّ التأكيد على العمل المهم الذي يقوم به المجتمع الإنساني وجميع وكالات الأمم المتحدة في سورية للاستجابة للاحتياجات الإنسانية الهائلة. كما أودّ أن أشكر المانحين على دعمهم الكريم في عام 2018، حيث استطعنا بمساعدة الجهات المانحة تأمين المساعدات الإنسانية والحماية والأمل لملايين السوريين المحتاجين.

آمل أن يحظى الشعب السوري في عام 2019 وما بعده بمستقبل أفضل، تجتمع فيه العائلات السورية من جديد في منازلهم، ويتمكن الأطفال من الذهاب إلى مدارس فيها تدفئة ومقاعد، ويتمكن المراهقون والشباب وخصوصاً الشابات من تحقيق أحلامهم دون خوف ويقدرون على التخرج ليصبحوا أطباء وممرضين ومهندسين ومدرسين ومحامين يعملون على تمكين مجتمعاتهم في أنحاء سورية.

أحمد وعلى وجهه ابتسامة عريضة وهو أول العائدين إلى مدرسة أسامة بن زيد بمدينة حلب القديمة عندما تم افتتاحها أخيراً بعد أن قامت المفوضية بأعمال إعادة التأهيل البسيطة بعد ست سنوات
©/ أنطوان شندقجي / تشرين الأول 2018.

لقطات إنسانية

في الأعوام الثمانية للأزمة في سورية، أدت ثلاث حالات طوارئ في الغوطة الشرقية، وعفرين، والجنوب الغربي/ درعا خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2018 إلى استمرار النزوح الداخلي والخسائر في الأرواح. وخلال العام استطاعت الحكومة الوصول إلى مزيد من المناطق في أنحاء سورية، حيث أصبحت المناطق الجنوبية الغربية تحت سيطرة الحكومة، ومع افتتاح معبر نصيب في شهر تشرين الأول/ أكتوبر توقفت العمليات عبر الحدود من عمان. حتى نهاية العام، ما زال مستقبل الوضع في إدلب غير مؤكد وما يزال حوالي ثلاثة ملايين فرد يقيمون في المنطقة، ويتوقع نزوح المزيد من الأفراد.

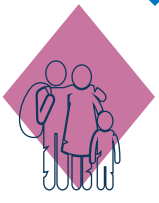

11,7 مليون

فرد ما زالوا بحاجة للمساعدات الإنسانية.

5 مليون

فرد في حاجة ماسة للمساعدة (شدة الاحتياج 4-6)

الأفراد المحتاجون للمساعدة

38 % في مناطق ليست تحت سيطرة الحكومة

62 % في مناطق تحت سيطرة الحكومة

الأفراد في المناطق ذات الاحتياجات الشديدة

46 % في مناطق ليست تحت سيطرة الحكومة

54 % في مناطق تحت سيطرة الحكومة

3 مليون

فرد بحاجة إلى المساعدة الصحية، أقل من نصف المرافق الصحية في سورية تعمل بشكل كامل

يقدّر أن

1,6 مليون

فرد انتقلوا في أنحاء سورية في عام 2018، وقد نزح كثير منهم عدة مرات

13,2 مليون

فرد بحاجة لتدخلات الحماية

أكثر من

ثلث المدارس

متضرّرة أو مدمّرة، بينما تستخدم مدارس أخرى كمراكز إيواء جماعية أو لأغراض أخرى

يقدر أن

2,1 مليون

طفل خارج المدرسة

عاد ما لا يقل عن

56,047

لاجئاً سورياً بصورة عفوية إلى سورية في عام 2018، بينما عاد

1,4 مليون

نازح إلى ديارهم

4,4 مليون

فرد بحاجة إلى مواد الإغاثة الأساسية

4,7 مليون

فرد بحاجة إلى تدخلات الإيواء بزيادة بلغت **18 %** في عام 2018

6,5 مليون

فرد يعانون من انعدام الأمن الغذائي

الشراكة والتنسيق

فريق المفوضية في مهمة مشتركة بين الوكالات إلى دوما بالغوطة الشرقية، يقدم مواد الإغاثة الأساسية للأفراد المحتاجين لها. ©/المفوضية/ تموز 2018.

تعتبر وزارة الخارجية والمغتربين النظير الحكومي الأساسي للمفوضية في سورية بناءً على مذكرة التفاهم الموقعة عام 2012. ومن الوزارات المعنية الأساسية لعمل المفوضية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزارة الإدارة المحلية والبيئة ووزارة الداخلية.

كما حافظت المفوضية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى على علاقاتها مع لجنة التنسيق الوزارية لشؤون العائدين إلى ديارهم. ونظراً لدور المفوضية كوكالة رائدة لقطاع الحماية والخدمات المجتمعية، وقطاع الإيواء والمواد غير الغذائية فقد أصبحت طرفاً أساسياً في هيكلية التنسيق للاستجابة الشاملة للوضع في سورية، والتنسيق مع المراكز الأخرى في الدول المجاورة.
في مركز دمشق، تقود المفوضية قطاع الإيواء بالتشارك مع وزارة الإدارة المحلية والبيئة، كما تقود قطاع المواد غير الغذائية بالتنسيق الوثيق مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري.

وتعتبر منظمة الهلال الأحمر العربي السوري الوكالة الإنسانية الأساسية في سورية، والتي تعهد إليها الحكومة السورية بالإشراف على تنفيذ تقديم المساعدات. حيث تصدر منظمة الهلال الأحمر العربي السوري الموافقات لجميع المنظمات الدولية غير الحكومية التي تعمل في سورية وتلعب دوراً أساسياً في تسهيل تسليم المساعدات. وما زالت العوائق التي تواجهها المنظمات الدولية غير الحكومية للعمل في سورية، والخبرة والقدرات المحدودة للشركاء المحليين على تنفيذ البرامج الإنسانية واسعة النطاق، والصعوبات في الحصول على الموافقات الضرورية لتنفيذ المشاريع من التحديات التي نواجهها في العمل الإنساني.

بعد عملية اختيار الشركاء المتكاملة التي تمت في نهاية عام 2017 لدعم توسيع العملية في سورية، بلغ عدد شركاء مكتب المفوضية في سورية في نهاية العام 30 شريكاً، منهم تسع منظمات دولية غير حكومية، و18 منظمة محلية غير حكومية، وهيئتان حكوميتان، هما وزارة الإدارة المحلية والبيئة ووزارة التعليم العالي، بالإضافة إلى واحدة من وكالات اللأمم المتحدة.

تعتبر الشراكات مع المنظمات المحلية غير الحكومية أساسية في البيئة غير المستقرة أمنياً، من أجل الوصول إلى النازحين والسكان المتضررين. لذلك تابعت المفوضية بناء قدرات شركائها من المنظمات غير الحكومية من أجل تقديم الحماية والخدمات للأفراد الذين تعنى بهم، بما في ذلك من خلال العملية الجارية لتحقيق اللامركزية. وقد أدخلت الحكومة السورية في نهاية عام 2017 إجراءات جديدة بحيث أصبح على المنظمات غير الحكومية أن تتقدم للحصول على موافقة الحكومة على اتفاقيات شراكتها مع وكالات الأمم المتحدة، مما أدى إلى حدوث تأخير في التنفيذ.
كما يرتبط مكتب المفوضية في سورية بشراكات استراتيجية مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة اليونيسيف بالإضافة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة حيث يركز على مشاريع سبل كسب العيش والاعتماد على الذات، كما يخطّط لتوسيع هذه الشراكات خلال عام 2019.

كذلك فقد أبدى البنك الدولي اهتمامه بمشاركة الأمم المتحدة في التخطيط لمشاركته المحتملة في سورية وهو يعمل حالياً على مسار عمل تحليلي حول «عوامل عودة النازحين واللاجئين». وسيتابع مكتب المفوضية في سورية المشاركة في «الإطار الاستراتيجي للتعاون بين حكومة الجمهورية العربية السورية والأمم المتحدة» للفترة بين عامي 2016 و2019 وسيكون له دور في تطوير إطار لاحق لمساعدات الأمم المتحدة لعام 2020 وما بعده.

فريق المفوضية مع فريق متنقل من شريكها نماء في زيارة إلى مساحة صديقة للطفولة في تل شعير بحلب، حيث يشعر كثير من الأطفال النازحين من عفرين بالسعادة للحصول على مساحة صديقة للطفولة ليلعبوا ضمنه أخيراً. © المفوضية / أنطوان شندقجي/ أيلول 2018.

التوجهات الاستراتيجية للمفوضية في عام 2018

1. تقديم المساعدة العاجلة لإنقاذ حياة النازحين

خلال التصدي لموجات النزوح الكبيرة، قامت المفوضية ببناء قدراتها في الاستجابة العاجلة والإدارة داخل المنظمة في سورية وتطوير سلسلة قوية للإمداد من مخزونات ومستودعات في كل موقع ميداني، واتفاقيات إطار متاحة للمواد الأساسية للتوزيع، بالإضافة إلى زيادة عدد موظفيها، وزيادة مساحة المكاتب والدعم الإداري كمجموعة السيارات المصفحة وغير ذلك. كما استطاع مكتب المفوضية في سورية الانتقال من تقديم المساعدات المنقذة للحياة فقط إلى المساعدات المركزة القائمة على الحماية المجتمعية وكان رائداً في هذا التحول للوكالات الأخرى حتى أصبحت الحماية من الأهداف الأساسية لخطة الاستجابة الإنسانية في عام 2017. وقد حدثت في عام 2018، و وهو العام الثامن للأزمة، ثلاث حالات طوارئ في الغوطة الشرقية وعفرين والجنوب الغربي/ درعا مما أدى إلى استمرار النزوح الداخلي وخسارة الأرواح. فاستجابت المفوضية لهذه الحالات من خلال تقديم المساعدات المنقذة للحياة عبر برامج المساعدات غير الغذائية/ الإيواء والحماية.

2. برنامج حماية النازحين ومساعدتهم

فيما يخص النازحين، ركّزت المفوضية على دعم الأطراف الفاعلة المحلية والدولية للتقليص من مخاطر الحماية وتعزيز الصمود، من خلال التخفيف من ضعف الأفراد المتأثرين بالأزمة وتعزيز حمايتهم عبر مجموعة واسعة من الأنشطة المجتمعية المتكاملة. حيث قادت المفوضية داخل سورية قطاع الحماية والخدمات المجتمعية، وقطاعي المواد غير الغذائية والإيواء، كما ساهمت بفعالية في قطاعات الصحة والتعليم والتعافي المبكر وسبل كسب العيش. وقد شملت المهام الأساسية لتلك القطاعات تقييم الاحتياجات، والتحليل وإعطاء الأولويات للاسترشاد بها عند اتخاذ القرارات؛ ودعم تسليم الخدمات بما في ذلك سد الثغرات ومنع الازدواجية؛ والتخطيط ووضع الاستراتيجيات؛ والمناصرة وجمع التمويل.

جرى تنفيذ برنامج حماية النازحين ومساعدتهم بعدة أساليب:

- **في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة:** من خلال البرنامج الاعتيادي لمكتب سورية، وستة مكاتب فرعية/ ميدانية، و30 شريكاً، وشبكة من أكثر من 200 مركز مجتمعي ومركز مصغر ووحدة متنقلة بالإضافة إلى 2,810 من متطوعي الوصول.
- **في المناطق التي تسيطر عليها المجموعات المسلحة غير الحكومية:** من خلال المساعدات عبر الحدود من تركيا إلى إدلب ومن الأردن إلى أجزاء من درعا والقنيطرة. وقد توقفت هذه العمليات في شهر آب/ أغسطس 2018، بعد أن سيطرت الحكومة على المنطقة الجنوبية الغربية.
- **قدمت المراكز المجتمعية مجموعة من خدمات الحماية المتكاملة** بدعم من 100 وحدة متنقلة و26 مركزاً مصغراً وقدمت المساعدة القانونية، والرعاية الصحية الأولية، والتدريب المهني، والدعم النفسي الاجتماعي في مراكز الإيواء والمواقع النائية وتلك التي يصعب الوصول إليها إلى عدد كبير من النازحين والعائدين إلى ديارهم، وكذلك في مناطق النزوح الجديدة ومناطق العودة. وقد عملت المراكز المجتمعية بالتنسيق مع البيوت الآمنة لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمساحات صديقة الطفولة لمنظمة اليونسيف.

قامت المفوضية، بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة لتعزيز الصمود وسبل كسب العيش، ومع اليونيسيف لتعزيز التعليم للأطفال غير المسجلين في المدارس، بدعم الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم (إعادة تأهيل المدارس)، والصحة (دعم المراكز الصحية والمشافي)، والمياه (حفر الآبار وشبكات المياه)، والأمن الغذائي (إعادة تأهيل المخابز)، وغير ذلك. وستتابع المفوضية في عام 2019 مشاركتها في سد الثغرات والاستجابة الاستراتيجية فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمات.

3. برنامج حماية اللاجئين ومساعدتهم

ما زالت المفوضية تولي أهمية كبيرة للاستجابة للاجئين داخل سورية. حيث يعيش 7,879 من أصل 45,360 لاجئاً/ طالب لجوء في سورية، في المخيمات في الحسكة وقد كان للوضع في مثلث الرقة ودير الزور والموصل تأثير بالغ عليهم. كما تضم دمشق وريفها العدد الأكبر من اللاجئين في المناطق الحضرية حيث يعيش فيهما 12,648 فرداً. ونظراً لتضاؤل الموارد المتزايد بالنسبة لهذه المجموعة السكانية، فقد تابعت المفوضية إيجاد طرق لدمج اللاجئين/ طالبي اللجوء في برامج المساعدات الأخرى.

لقد حاولت المفوضية باستمرار التخفيف من أثر الأزمة على اللاجئين وطالبي اللجوء ونفذت تدخلات حماية أساسية، مثل المناصرة للحفاظ على مساحة اللجوء، ومنع الترحيل القسري والاحتجاز، والتصدي لشؤون العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل، وحشد المجتمع لتعزيز آليات الحماية المجتمعية والقيام بتسجيل اللاجئين وتحديد أوضاعهم، بالإضافة إلى تقديم الوثائق لتعزيز الحماية القانونية.

كما رصدت المفوضية وضع الحماية في المناطق ومراكز الإيواء التي تستضيف اللاجئين، وعملت مع شبكة من متطوعي الوصول والشركاء لتحديد مخاطر الحماية الأكثر إلحاحاً والتصدي لها. أما بالنسبة للحلول الدائمة، فقد تابعت المفوضية المناصرة لزيادة فرص العودة وإعادة التوطين لمجموعة اللاجئين الذين طال أمد لجوئهم بسبب عدم توفر خيارات الاندماج المحلي في سورية. كما غيرت برنامج المساعدات المالية، الذي كان يضم مكونين سابقاً (المساعدات المالية للأفراد الذين تعنى بهم المفوضية من أجل الحصول على الغذاء ، والمساعدة المالية للأفراد الضعفاء) واستبدلته في شهر آذار/ مارس 2018 بالمنحة المالية متعددة الأهداف للاجئين الذين يعيشون في المناطق الحضرية فقط، بناءً على معايير الضعف وحجم الأسرة.

4. المساعدات الشتوية

تعتبر المفوضية الوكالة الرائدة في تقديم المساعدات غير الغذائية بناءً على احتياجات النازحين والعائدين إلى ديارهم والمجتمعات المضيفة وغيرهم من السكان المتضررين. ويتكوّن برنامج المساعدات غير الغذائية من دورتين مختلفتين هما المساعدات الشتوية وبرنامج المساعدات الاعتيادي. حيث يجري تسليم المساعدات الشتوية ابتداءً من شهر أيلول/ سبتمبر إلى شهر آذار/ مارس، وقد أصبح الدعم الشتوي أكثر إلحاحاً مع إمكانية الوصول إلى المزيد من المناطق. وذلك لأن الكثير من المناطق التي أصبح الوصول إليها ممكناً هي مناطق لم يجر تقييمها أو تقديم المساعدات إليها منذ فترة طويلة من الزمن وكان

سكانها يعانون عوزاً شديداً. وقد شملت المواد الموسمية بطانيات إضافية، وسترات، وملابس داخلية، وأكياس نوم، وشوادر بلاستيكية إضافية.

وقد تم تقديم المساعدات الشتوية إلى 788,339 من اللاجئين والعائدين إلى ديارهم والمجتمعات المضيفة حتى نهاية شهر كانون الأول/ ديسمبر 2018، وتخطط المفوضية للوصول إلى 1,250,000 بحلول شهر آذار/ مارس 2019.

5. التحضير لعودة النازحين واللاجئين إلى ديارهم والاستجابة للاحتياجات الفورية والعاجلة للعائدين طوعاً إلى ديارهم

رغم استمرار الأعمال العدائية في بعض الأجزاء من سورية، إلا أن التطورات العسكرية على الأرض أدت إلى تحسينات كبيرة في الأوضاع الأمنية، مما أقنع العديد من المدنيين بالعودة إلى مناطقهم الأصلية. وقد عاد ما يقارب 800,000 فرد إلى ديارهم في سورية عام 2017: بما في ذلك العودة الذاتية لأكثر من 50,846 لاجئاً سورياً، بالإضافة إلى أكثر من 764,310 نازحاً. بينما عاد 1,4 مليون نازح و56,047 لاجئاً سورياً في عام 2018. وقد نجحت المفوضية عام 2018 في ضمان إدخال عودة النازحين واللاجئين إلى ديارهم في خطة الاستجابة الإنسانية وخصصت الموارد للاستجابة للاحتياجات الإنسانية الفورية والعاجلة للنازحين واللاجئين العائدين إلى ديارهم.

وتعتمد تدخلات مكتب المفوضية في سورية حول عودة اللاجئين والنازحين على ما يلي:

- خطة الاستجابة الإنسانية (2018) التي قدمت الاستجابة الإنسانية بالتنسيق بين الوكالات؛
- خطة عمليات المفوضية في سورية للركيزة 3 والتي قدمت الأنشطة المبرمجة للنازحين واللاجئين العائدين إلى ديارهم؛
- استراتيجية المفوضية الشاملة للحماية والحلول: العودة الطوعية إلى سورية، والتي تضع التوجيهات المتعلقة بالبرامج والسياسات حول مشاركة المفوضية في عودة اللاجئين السوريين (المرحلة1/ المرحلة 2)؛

وفي سياق تنسيق العودة، سهلت المفوضية عمل مجموعة العمل الخاصة بالعودة وإعادة الاندماج التي تأسست كجزء من الفريق الإنساني القُطري. حيث تقوم المفوضية بدور الأمانة العامة لهذه المجموعة.

النازحون من عفرين في منطقة فافين يشعرون بالراحة بعد إصدار بطاقات الهوية لهم، وهو ما يعتبر تحدياً بالنسبة لآلاف النازحين الذين فقدوا وثائقهم الشخصية بسبب النزوح.
© المفوضية / حميد معروف/ تشرين الأول 2018.

استجابة المفوضية لحالات الطوارئ الكبيرة

حدثت في عام 2018 ثلاث حالات طوارئ كبيرة في الغوطة الشرقية بريف دمشق، وعفرين بحلب،ودرعا والقنيطرة بجنوب سورية مما أدى إلى استمرار النزوح الداخلي وخسارة الأرواح وسبل كسب العيش.

استجابة المفوضية لحالة الطوارئ في الغوطة الشرقية

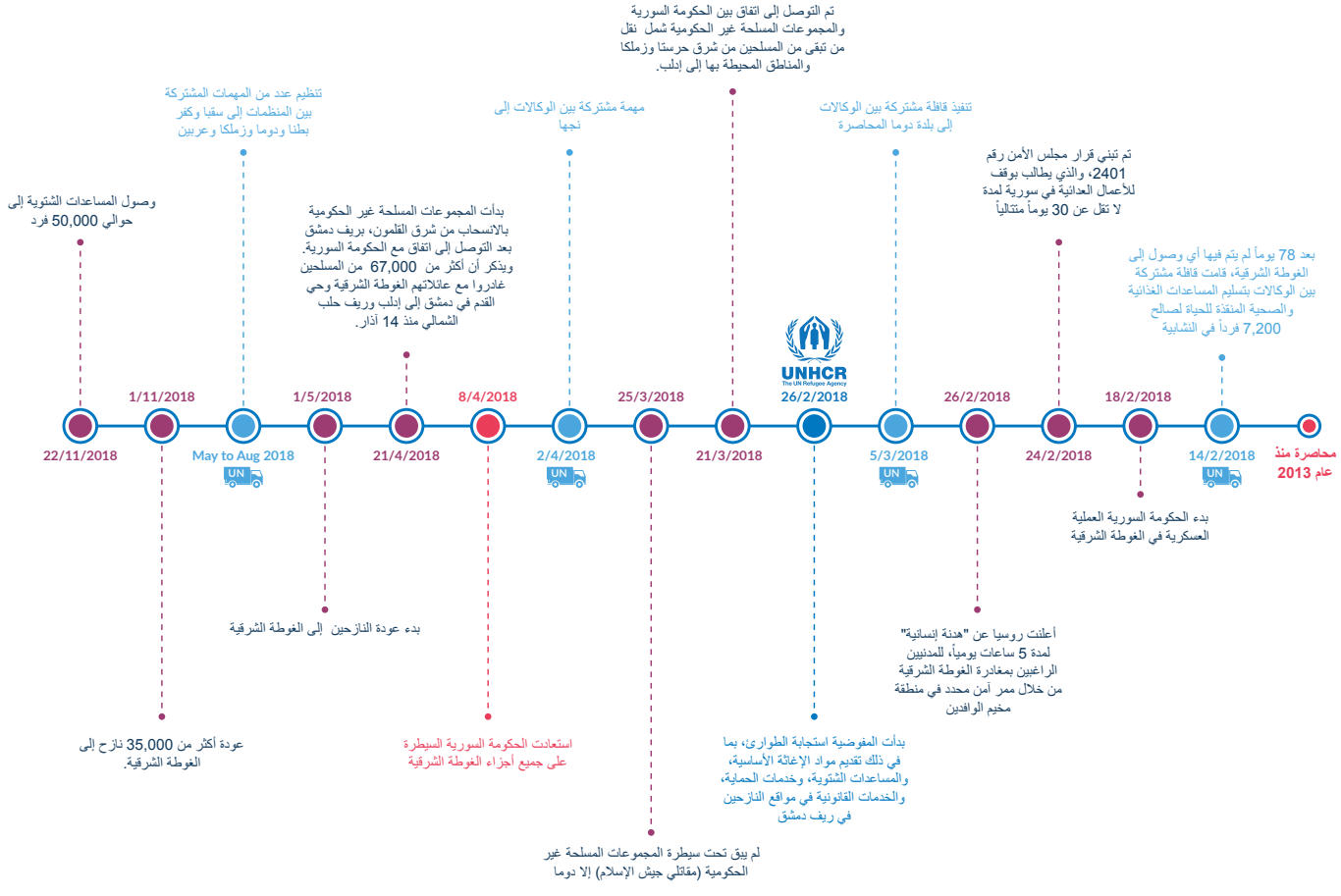

مشاركة المفوضية بين عامي 2013 و 2018 في 15 قافلة مشتركة بين الوكالات لتقديم مواد الإغاثة الأساسية للأفراد المحتاجين للمساعدة في الغوطة الشرقية

في شهر آذار/ مارس 2018، نظراً لتصعيد العملية العسكرية في الغوطة الشرقية بريف دمشق، غادر أكثر من 92,000 مدني أو تم إجلاؤهم من المنطقة، حيث تم إيواء 77,000 منهم في ظروف شديدة الازدحام في ثمانية مراكز إيواء بريف دمشق وهي حرجلة ومدرسة عدرا ومجمع الكهرباء بعدرا ونجها والنشابية والدوير وفيحاء الشام ومركز أكرم أبو النصر.

وقد شملت استجابة المفوضية لاحتياجات السكان في هذا النزوح، على سبيل المثال لا الحصر، الاستشارة القانونية لحوالي 22,000 فرد؛ وتوزيع ما لا يقل عن 559,986 من مواد الإغاثة الأساسية لما يقارب 304,910 من الأفراد في ثمانية مواقع للنازحين وداخل الغوطة الشرقية، بما في ذلك البطانيات العازلة للحرارة، والملابس الشتوية، وعدة المطبخ، وحصائر النوم، والفرشات، والمصابيح الشمسية، وأكياس النوم، وعدة التنظيف، وجالونات الماء. كما قدمت المفوضية دعم الإيواء الذي شمل تركيب ثلاث خيام كبيرة و50 خيمة عائلية في موقعين للنازحين، بالإضافة إلى تقديم 3,984 مجموعة إيواء، تم تركيب حوالي 2,144 منها في مواقع مختلفة للنازحين. كما جرى استكمال تأهيل ثلاث مدارس (180 غرفة) في أحد مواقع النازحين، بالإضافة إلى تركيب أربع خيام كبيرة الحجم في موقع آخر. وتم تركيب عدة الإيواء الباقية داخل الغوطة الشرقية في حرستا 800، وعربين 400، وزملكا 200، والمليحة 176، ودير سلمان 144، ودير السفير 120. وبشكل إجمالي، استفاد 21,827 فرداً من استجابة المفوضية للإيواء لحالة الطوارئ الخاصة بالغوطة الشرقية.

قدم شريك المفوضية الأمانة السورية للتنمية خدمات المساعدة القانونية للنازحين في مراكز الإيواء، فيما ساعدت منظمة الهلال الأحمر العربي السوري والمجلس الدنماركي للاجئين والأمانة السورية للتنمية النازحين الذين سمح لهم بمغادرة مراكز الإيواء والانتقال إلى المناطق الحضرية مثل التل، وقدسيا، ومساكن برزة، وجرمانا. وكانت احتياجات المساعدة القانونية التي جرى تحديدها تتعلق بشكل رئيسي بقضايا الوثائق المدنية مثل عدم وجود الهويات الشخصية، ودفاتر العائلة، ووثائق الوضع المدني، بالإضافة إلى تسجيل/ توثيق وقائع الوضع المدني، مثل الولادات والزواج. حيث جرى تحديد 32,000 نازح بحاجة للتدخلات القانونية، سواء أمام المحاكم أو الجهات الإدارية.

قدم أربعون من المحامين ومتطوعي الوصول من الأمانة السورية ومنظمة الهلال الأحمر العربي السوري أكثر من 33,116 جلسة للاستشارة القانونية. واستكمل المحامون 1,775 تدخلاً قانونياً أمام الجهات الإدارية، لمساعدة مجتمعات النازحين في الحصول على الهويات الشخصية ودفاتر العائلة، مما ساعدهم في الوصول إلى خدمات الحماية الأخرى ومنحهم حرية الحركة. كما حضر 4,632 من الأفراد الذين تعنى بهم المفوضية 80 جلسة توعية قانونية نفذها محامو منظمة الهلال الأحمر العربي السوري والأمانة السورية للتأكيد على أهمية تسجيل/ توثيق الوقائع الشخصية، وحقوق الأطفال والنساء.

المفوضية تقوم مع شركائها على الأرض بتركيب أربع خيام كبيرة الحجم للتخفيف من الازدحام في مركز إيواء حرجلة كحل مؤقت لتقديم الإيواء بصورة تحقق الأمان والكرامة للناس في الغوطة الشرقية.

زار شركاء المساعدة القانونية المناطق التي تشهد عودة النازحين في الغوطة الشرقية، مثل دوما وحرستا وسقبا وحمورية وعربين وعين ترما وحزة وزملكا وأوتايا وجسرين ومسرابا ودير سلمان وبيت نايم والذيابية ومديرة وبيت سوا ودير العصافير وزبدين حيث قدموا خدمات المساعدة القانونية. كما قدمت المفوضية وشركاؤها عدداً من أنشطة الحماية في مواقع النازحين للاستجابة لاحتياجات جميع الأفراد الذين تعنى بهم المفوضية. وقدم كل من الجمعية السورية للتنمية الاجتماعية والهلال الأحمر العربي السوري والندى والتميز الاستشارات فيما يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، والدعم النفسي الاجتماعي، وحماية الطفل بالإضافة إلى جلسات التوعية التي تناولت مواضيع مختلفة تساعد في نشر المعلومات حول الخدمات المتوفرة وتخفيف مخاطر الحماية.

قدّم الشركاء جلسات توعية حول حماية الطفل حضرها 8,235 مستفيداً بالإضافة إلى 212 جلسة توعية ونشاطاً ترفيهاً ضمن إطار الدعم النفسي الاجتماعي لصالح 13,144 فرداً وتسع جلسات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي لصالح 3,400 فرداً. كما جرت 1,065 جلسة للدعم النفسي الاجتماعي و728 جلسة لحماية الطفل لصالح الأطفال والقائمين على رعايتهم. وزارت فرق الحماية التابعة للمفوضية مواقع النازحين لرصد أنشطة الحماية، وضمان دمج الحماية بشكل مناسب في الخدمات المقدمة، وتسهيل الربط والتداخل بين مقدمي الخدمات، وضمان تنسيق الجهود لإيجاد نهج فعال لمساعدة الأفراد الذين تعنى بهم المفوضية. وقامت المفوضية خلال الإجلاء من الغوطة الشرقية، بالتعاون مع الجمعية السورية للتنمية الاجتماعية والهلال الأحمر العربي السوري بدعم 251 شخصاً من خلال برنامج المساعدات الطبية العينية في مراكز إيواء الفيحاء والدوير ومجمع الكهرباء بعدرا ومدارس عدرا. حيث سلمت الأجهزة المساعدة على المشي والعكازات والكراسي المتحركة وشرائط اختبار السكري، وأجهزة الرذاذ، والفرشات الطبية الهوائية، وأجهزة قياس ضغط الدم. وقد استجاب هذا البرنامج للاحتياجات الأكثر إلحاحاً للأفراد الضعفاء الذين تم إجلاؤهم.

بالإضافة لذلك، كان لشبكة متطوعي الوصول التابعين للجمعية السورية للتنمية الاجتماعية دور أساسي في تحديد الحالات العاجلة والاستجابة لها وإيجاد أفضل الحلول بالتنسيق مع مختلف الأطراف الفاعلة في المواقع، إضافة للدعم في توزيع الأغذية ومواد الإغاثة الأساسية وتيسير الأنشطة مثل الأنشطة الترفيهية والتعليم والدعم النفسي الاجتماعي ومتابعة حالات الأفراد ذوي الإعاقات حول ظروف المعيشة اليومية.

النازحون في مركز إيواء حرجلة، بريف دمشق، حيث قدمت المفوضية مواد الإغاثة الاساسية، وخدمات الإيواء والحماية خلال حالة الطوارئ في الغوطة الشرقية.
© المفوضية/ علا قبلان/ آذار 2018.

استجابة المفوضية لحالة الطوارئ في عفرين

يقدّر أن 216,0301 فرداً[1] قد تركوا منازلهم في منطقة عفرين، بمحافظة حلب بسبب الأعمال العدائية منذ بداية عملية «غصن الزيتون» العسكرية التركية في شهر كانون الثاني/ يناير 2018. وقد بلغ عدد العائلات النازحة من عفرين في محافظة حلب 34,208 عائلة/ 171,040 فرداً. حيث تم إيواء 28,208 عائلة / 141,040 فرداً منهم في ريف حلب (تل رفعت ونبل وفافين بما في ذلك المخيمات والخيام المتناثرة)، بينما وصلت 6,000 عائلة / 30,000 فرد إلى مدينة حلب، خصوصاً حي الشيخ مقصود.

وقد شملت استجابة المفوضية لاحتياجات النازحين، على سبيل المثال لا الحصر، توزيع أكثر من 1,100,276 من مواد الإغاثة الأساسية، مثل البطانيات العازلة للحرارة، والملابس الشتوية، وعدة المطبخ، وحصائر النوم، والفرشات، والمصابيح الشمسية، وأكياس النوم، وعدة التنظيف، وجالونات الماء، والمواد الموسمية التكميلية مثل المراوح والناموسيات لصالح 237,795 فرداً/ 47,559 عائلة في مناطق نبل والزهراء وتل رفعت وفافين، بما في ذلك المخيمات الأربعة والمزارع والقرى المتناثرة ومدينة حلب خصوصاً الشيخ مقصود.

كما استفاد أكثر من 128,815 نازحاً من عفرين، خلال عام 2018، من خدمات الحماية المقدمة من خلال المراكز المجتمعية التي تمولها المفوضية، ومتطوعي الوصول والفرق المتنقلة في حلب ونبل والزهراء ومسكن وتل رفعت وكفر ناصح وقرية الحياة وكفر نايا وزيارة وكشتار وكيفين وتناب وتل عجر وأحرس وكفر أنطون وإيين ومزارع الوشيحة، ودير جمال وتل قراح وتل شعير وحسين وحرا وحاليسا وأم حوش وتل سوسين ومخيم شهبا ومخيم الأسر بالإضافة إلى حي الأشرفية في مدينة حلب. ولوحظ أيضاً نزوح ثانوي من نبل وزيارة إلى مزرعة فافين، بسبب نقص الموارد المالية. وقد كشف تقدير للوضع في مخيم فافين عن الحاجة الملحة إلى خدمات إصدار الوثائق، والدعم النفسي الاجتماعي، والأنشطة الترفيهية، خصوصاً للعدد الكبير من الأطفال في المخيم.

ورغم أن مدرسة القرية متضررة بشدة إلا أن الدراسة فيها مستمرة رغم الظروف الصعبة بسبب صمود 1,300 طفل صمموا على متابعة تعليمهم. لكن الغرف القليلة المتوفرة بحاجة إلى إصلاح ومقاعد وقرطاسية وإضاءة. معظم الأطفال لا يملكون أحذية أو ملابس شتوية مناسبة تحميهم من برد الشتاء القاسي في شمال سورية.

قدمت المفوضية للناس في قرية الأحداث المساعدات الشتوية كما قدم برنامج الأغذية العالمي المساعدات الغذائية ووزعها فريق الهلال الأحمر العربي السوري. إلا أن الاحتياجات ما زالت كبيرة في قرية الأحداث وفي باقي القرى السورية.

استجابة المفوضية لحالة الطوارئ في الجنوب

أدت العملية العسكرية التي بدأت في الجنوب في شهر حزيران/ يونيو 2018 إلى مغادرة أكثر من 300,000 فرد لبيوتهم في محافظتي درعا والقنيطرة خلال فترة قصيرة. نزح منهم حوالي 60,000 فرد إلى مناطق قريبة من معبر نصيب الحدودي في الأردن. وقد بدأت العملية العسكرية في شرقي درعا، ثم انتقلت إلى المناطق التي تسيطر عليها المجموعات المسلحة غير الحكومية غرب درعا والقنيطرة.

خرج حوالي 22,000 فرد من خلال ثلاث ممرات هي خربة غزالة وطفس وكفر شمس نحو المناطق التي تسيطر عليها الدولة وتوجهوا نحو موقع جباب للنازحين شمال درعا، كما توجه 2,000 فرد نحو السويداء بما في ذلك مركز إيواء الرساس، فيما ذهبت بضع عائلات إلى موقع حرجلة للنازحين بريف دمشق.

مهمة مشتركة بين الوكالات إلى اللجاة في درعا © المفوضية/ بسام دياب / تشرين الأول 2018

وخلال بضعة أسابيع، بدأ معظم النازحين بالعودة إلى قراهم مع توقف الأعمال العدائية شرق محافظة درعا وبعد المكاسب السريعة والواسعة للحكومة السورية في جنوب غرب سورية. وتم تعليق العمليات عبر الحدود من الأردن في شهر آب/ أغسطس، لتصبح الاستجابة لجنوب غرب سورية من دمشق.

استجابت المفوضية بسرعة من خلال شركائها عن طريق تقديم مواد الإغاثة الأساسية من المخزونات الموجودة لديها إلى نحو 6,925 فرداً/ 1,385 عائلة. وفي الوقت ذاته، جهزت المفوضية مسبقاً 1,000 مجموعة من مواد الإغاثة الأساسية بالتعاون مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري في إزرع، و3,000 مجموعة بالتعاون مع بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس في بصير، و500 مجموعة بالتعاون مع الهلال الأحمر العربي السوري في خان أرنبة والقنيطرة. كما تم إرسال 3,000 فرشة، و3,000 بطانية عازلة للحرارة، و1,000 مجموعة من عدة المطبخ إلى مستودعات الهلال الأحمر العربي السوري في السويداء وشهبا.

1 الرقم مقدم من منظمة الهلال الأحمر العربي السوري في 14 كانون الثاني 2019، حيث ارتفع العدد الكلي للنازحين المسجلين القادمين من عفرين إلى 216,030 بعد أن كان 151,400 نازحاً مسجلاً حسب التقرير السابق الصادر في 1 أيلول 2018.

زيارة المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومدير المكتب الإقليمي للمفوضية إلى مخبز تدعمه المفوضية في درعا
© المفوضية / بسام دياب/ آب 2018.

زيارة المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومدير المكتب الإقليمي إلى سورية

زيارة المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى سورية

المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في زيارة لمركز مجتمعي تدعمه المفوضية وبطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس في الدويلعة بريف دمشق © المفوضية/ بسام دياب/ آب 2018.

قام المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي بزيارة إلى سورية في 28 و29 آب/ أغسطس 2018، حيث التقى بمسؤولين رفيعي المستوى في الحكومة السورية، منهم وزير الخارجية ونائب وزير الخارجية، ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزير الإدارة المحلية الذي يرأس اللجنة العليا للإغاثة. كما شملت مهمة المفوض السامي اجتماعات مع وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والمنسق المقيم/ منسق الشؤون الإنسانية، ورؤساء وكالات الأمم المتحدة، ومدير منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، والسفير الروسي، والموظفين في المنظمات غير الحكومية وفريق مكتب المفوضية في سورية. وزار المفوض السامي مركزاً مجتمعياً في الدويلعة، بدمشق يديره شريك المفوضية بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس. كما قام بزيارة إلى الغوطة الشرقية بريف دمشق وشاهد عن كثب التقدم في أنشطة المفوضية على الأرض من خلال مدرسة ومخبز ومكتب للسجل المدني في كفر بطنا قامت المفوضية بإعادة تأهيلها بالشراكة مع منظمة الإسعاف الأولي- فرنسا والتقى بعائلة نازحة عادت إلى دوما واستفادت من الخدمات التي تقدمها المفوضية. واختتمت مهمة المفوض السامي بزيارة لمعبر نصيب الحدودي.

المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي يلتقي بمصطفى عداس، وهو رجل في الخامسة والسبعين من عمره يعيش في منزل شقيقه المدمر جزئياً مع أولاده الثلاثة في دوما بالغوطة الشرقية. © المفوضية/ بسام دياب/ آب 2018.

زيارات مدير المكتب الإقليمي للمفوضية إلى سورية

التقييم في كفر بطنا لمدرسة بحاجة إلى إعادة تأهيل بريف دمشق.© المفوضية/ بسام دياب/ تموز 2018

قام السيد أمين عوض مدير مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقية والمنسق الإقليمي لشؤون اللاجئين للأزمة السورية بمهمة إلى سورية من 23 إلى 25 تموز/ يوليو. والتقى السيد عوض خلال زيارته بالنظراء الرسميين وشركاء المفوضية. كما قام بزيارة إلى الغوطة الشرقية لتقييم الوضع على الأرض والإشراف على تنفيذ مشاريع المفوضية في المنطقة، بما في ذلك جلسات التوعية القانونية في دوما وإعادة تأهيل مدرسة في كفر بطنا.

كما نظمت زيارة إلى درعا ناقش فيها السيد عوض مع المحافظ الاحتياجات في المنطقة. وزار مركزاً مجتمعياً يقدم دورات التدريب المهني وحضر فعالية ترفيهية للنازحين والمجتمعات المضيفة، بالإضافة إلى زيارة مخبز قامت المفوضية بإعادة تأهيله. واختتمت المهمة بزيارة لمعبر نصيب الحدودي.

وقد قام السيد عوض بزيارة ثانية إلى سورية من 24 إلى 27 أيلول/ سبتمبر التقى فيها بنائب وزير الخارجية والمنسق المقيم/ منسق الشؤون الإنسانية، والإدارة العليا لمكتب المفوضية في سورية.

كما قام السيد عوض بزيارة ثالثة من 19 إلى 24 تشرين الثاني/ نوفمبر التقى فيها بمدير المنظمات الدولية والمؤتمرات، ومستشار السفارة الروسية، والمنسق المقيم/ منسق الشؤون الإنسانية، ومدراء الوكالات في مجموعة عمل العودة وإعادة الاندماج، ونائب رئيس مركز المصالحة الروسي.

نساء من حلب يشاهدن مسرحية حول حقوق المرأة خلال «فعالية 16 يوماً لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي» بأحد المراكز المجتمعية المدعومة من المفوضية في مدينة حلب. © المفوضية/ حميد معروف/ تشرين الثاني 2018.

المفوضية تقدم استجابة الحماية

برنامج حماية النازحين ومساعدتهم

2,337,182 مستفيداً من خدمات الحماية

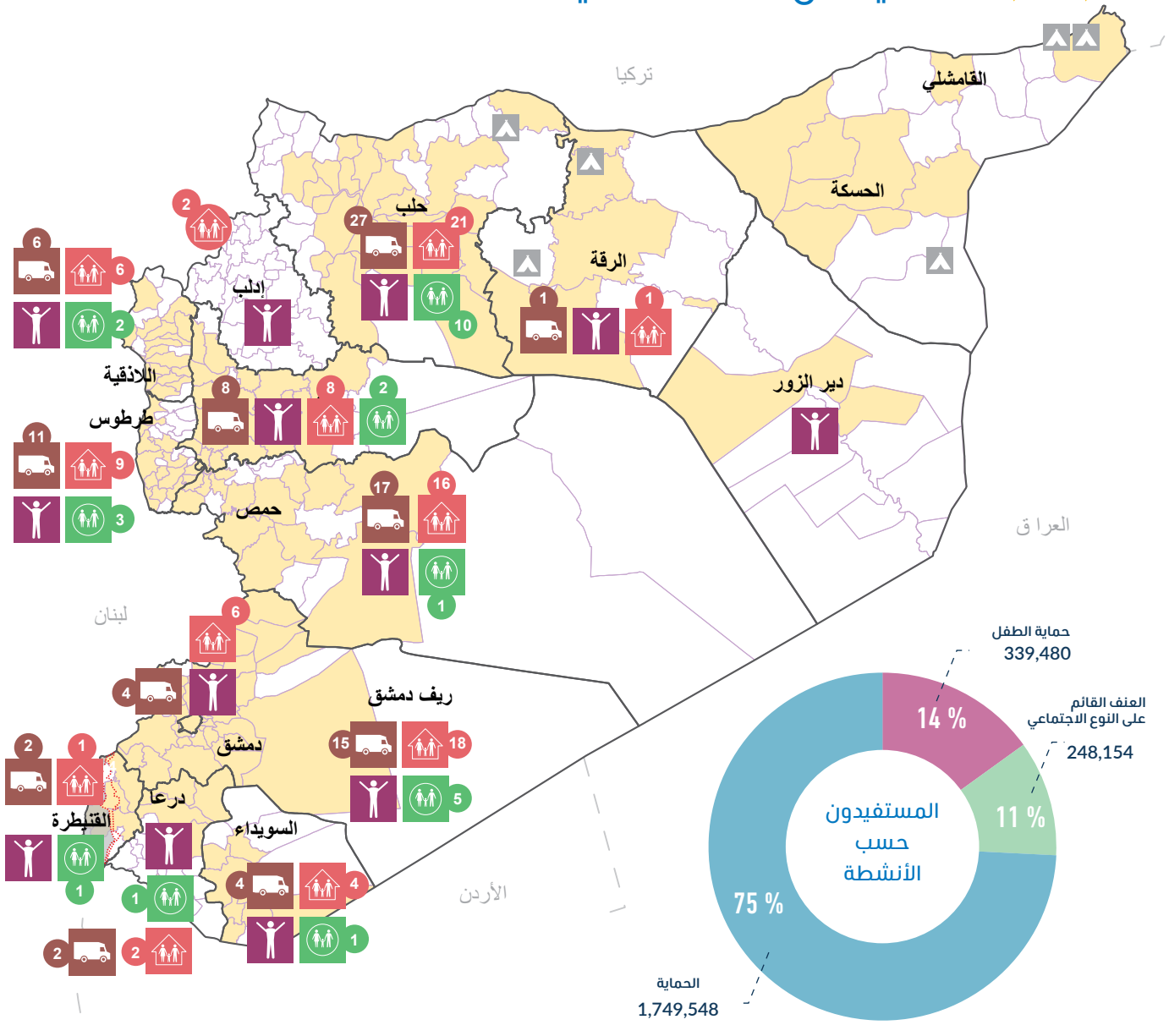

المستفيدون حسب المحافظة

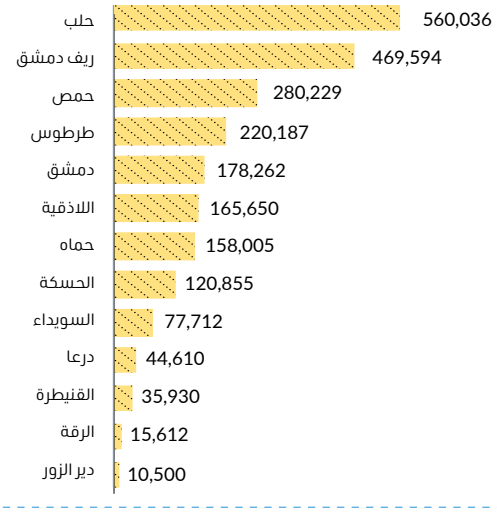

98	المراكز المجتمعية
2,849	متطوعو الوصول
101	المراكز المجتمعية المتنقلة
27	المراكز المجتمعية المصغرة
2	المراكز المجتمعية لمركز غازي عنتاب
	المخيمات

أعداد المرافق الثابتة للمفوضية ومتطوعي الوصول بين كانون الثاني وكانون الأول 2018

	عدد المراكز المجتمعية	عدد متطوعي الوصول	عدد المراكز المجتمعية المصغرة	عدد المراكز المجتمعية المتنقلة
الركيزة 4 (النازحون)	97	2810	26	100
الركيزة 3 (العائدون إلى ديارهم والمجتمعات المضيفة)	1	39	1	1

استراتيجية المفوضية للحماية المجتمعية

في عام 2018، تابع مكتب المفوضية في سورية تعزيز الحقوق وأسس الحماية المجتمعية لعمله. حيث عملت المفوضية مع المجتمعات على ضمان حصول الناس على حقوقهم بالمشاركة واتخاذ القرارات المتعلقة بالأمور التي تؤثر في حياتهم وتحسين حمايتهم بعد تمكينهم وتوعيتهم وتعليمهم كيفية الحصول على المساعدات والخدمات، والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من مبادئ الحماية المجتمعية.

اتبعت استراتيجية الحماية للمفوضية نهجاً مجتمعياً وهدفت إلى التخفيف من الضعف ومخاطر الحماية. حيث طبقت نهج المشاركة والاعتماد على الذات من خلال الدعم النفسي الاجتماعي، والخدمات للأفراد ذوي الاحتياجات المحددة، والمساعدة القانونية، وخصوصاً فيما يتعلق بتسجيل المواليد والوثائق المهمة، وخدمات التعليم والأنشطة التي تدعم الصمود وسبل كسب العيش، والتدريب المهني لتحسين المهارات وفرص توليد الدخل، والحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له، وخدمات حماية الطفل.

هدفت المفوضية إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال شبكة المراكز المجتمعية التابعة لها والشركاء المحليين والدوليين المختلفين. ومن أجل توسيع وصول السكان إلى المراكز المجتمعية، أدخلت المفوضية مفهوم المراكز المجتمعية المصغرة والوحدات المتنقلة التي تعمل من المراكز المجتمعية.

وما زالت شبكة المراكز المجتمعية والمراكز المصغرة والفرق المتنقلة التي تعمل مع شبكة متطوعي الوصول من المحامين السوريين والخدمات التي تقدمها، أداة أساسية لتنفيذ استراتيجية الحماية المجتمعية، حيث تصل إلى السكان المتضررين وتقيّم مخاطر الحماية والاحتياجات باستخدام منهج تشاركي يقوم على العمر والنوع الاجتماعي والتنوع، وتحدد الموارد المجتمعية، وتقدم الخدمات والدعم للسكان المتضررين.

مركز مجتمعي للأسرة كلها

"منذ أن وطئنا هذا المركز المجتمعي، تحسنت قدرة ولدي على الدراسة وأصبح زوجي قادراً على إعالة العائلة"، قالت أم محمد، وهي أم لثلاثة أطفال.

نزحت أم محمد وعائلتها من الخالدية في مدينة حمص قبل خمس سنوات وعاشوا في مركز إيواء الخوجا. يعاني ابنها محمد، وعمره سبع سنوات، من ضمور الدماغ الذي يسبب له ضموراً في العصب البصري. انخفضت قدرة محمد على الرؤية والدراسة تدريجياً حيث لم تعد عائلته قادرة على تأمين نفقات العلاج المناسب له.

و خلال زيارة قام بها متطوعو الوصول إلى مركز الإيواء، التقى الفريق بمحمد ووالديه ولاحظوا احتياجاتهم. فأخبر المتطوعون العائلة بخدمات الحماية في المركز المجتمعي القريب في مساكن غربية والذي تدعمه المفوضية ويديره شريك المفوضية عون. وفي المركز المجتمعي حصل محمد على نظارات من خلال المساعدات الطبية العينية لتحسين قدرته على الرؤية. كما سجل والد محمد في برنامج منح البدء بالمشاريع الصغيرة وحصل مشروعه المقترح لتأسيس ورشة للطلاء على الموافقة. «يمكننا الآن أن نعيش بكرامة»، قال والد محمد بعد حصوله على المنحة.

الإنجازات حتى نهاية عام -2018 برنامج النازحين

- حتى نهاية عام 2018، استمرت المفوضية بدعم 97 مركزاً مجتمعياً، و26 مركزاً مصغراً و100 وحدة متنقلة في 12 محافظة هي دمشق، وريف دمشق، وحلب، ودرعا، والسويداء، وطرطوس، واللاذقية، وحمص، وحماة، والقنيطرة، والحسكة، والرقة من خلال 15 شريكاً.
- في عام 2018، تم افتتاح خمسة مراكز مجتمعية جديدة وانتقلت خمسة مراكز مجتمعية إلى مناطق جديدة، وبذلك بلغ العدد الكلي لهذه المراكز 97. كما افتتحت المفوضية وشركاؤها 19 مركزاً مصغراً، أغلق ثلاثة منها للانتقال إلى مناطق جديدة وافتتح 16 مركزاً مصغراً جديداً ليصل عدد المراكز المصغرة بحلول عام 2018 إلى 26. وقد توسعت المراكز المجتمعية المصغرة من محافظتين في عام 2017 إلى تسع محافظات بحلول نهاية عام 2018 في حلب والسويداء ودرعا وحماة وحمص واللاذقية والقنيطرة وريف دمشق وطرطوس.
- استمر كل مركز مجتمعي باستقبال أكثر من 1,300 فرداً شهرياً بينما استقبلت المراكز المجتمعية المصغرة أكثر من 650 فرداً.
- حصل معظم المستفيدين البالغ عددهم مليونين على الدعم من خلال المراكز المجتمعية والمراكز المجتمعية المصغرة وقدمت لهم المفوضية المساعدة من خلال خدمات الحماية المجتمعية في عام 2018.
- كما زادت المفوضية الوحدات المتنقلة التابعة لها في أنحاء سورية لتوسيع وصولها الجغرافي إلى السكان الأكثر ضعفاً والذين يفتقرون إلى القدرة على الوصول إلى المراكز المجتمعية لعدة أسباب، منها وجودهم في المناطق النائية والمناطق التي يصعب الوصول إليها، ولتتمكن من الاستجابة في الوقت المناسب وبشكل مرن لحالات الطوارئ التي تظهر حديثاً. في نهاية عام 2018، كانت 100 وحدة متنقلة تعمل من المراكز المجتمعية والمراكز المصغرة في أنحاء سورية.

المبادرات المجتمعية

قام 15 من شركاء المفوضية بتيسير أكثر من 1,200 من المناقشات الجماعية المركزة من خلال متطوعي الوصول ومنسقي المبادرات المجتمعية لديهم. حيث استهدفت المناقشات مجتمعات النازحين ضمن المساحة الجغرافية التي تغطيها المراكز المجتمعية. وقد استخدمت هذه المناقشات كمنصة لبناء الثقة مع المجتمعات عن طريق استطلاع احتياجاتهم، وتحفيزهم للعب دور فعال في المبادرات المجتمعية. وقد أسفرت نتائج هذه المناقشات عن تنفيذ 816 مبادرة تدور حول إعادة التأهيل الطفيف للمدارس، وإنشاء ملاعب آمنة للأطفال، وتعليم الحياكة والخياطة، وتعليم الحرف اليدوية، وسبل كسب العيش للأفراد ذوي الإعاقة، وتأمين موارد المياه، والتخلص من النفايات، وحملات تشجيع النظافة، وتحسين الطرقات الخطرة في القرى، وإنشاء مدارس تطوعية في المناطق التي لا يوجد فيها مدارس وتقديم الدعم للصفوف الدراسية، وتوزيع مواد الإغاثة الأساسية، وإعادة تأهيل الحدائق، وتأمين الخدمات اللازمة للمجتمع، والأنشطة الخاصة بكبار السن، بالإضافة إلى مساعدة الأفراد ذوي الإعاقة عن طريق تجهيز بيئة مساعدة لهم.

وقد أدار هذه المبادرات 12,240 فرداً من المجموعات ذاتية التنظيم واستفاد منها حوالي 448,800 من النازحين والعائدين إلى ديارهم والمجتمعات المضيفة.

مبادرة ملعب كرة القدم وتأثيرها الإيجابي على الأطفال في إزرع

أطلقت مجموعة من الآباء والأمهات والمعلمين والرياضيين من المجتمع في إزرع بمحافظة درعا، بالتعاون مع مجلس البلدية ومدرسة ثنيبة الثانية، مبادرة مجتمعية بعنوان «ملعب كرة القدم يجمعنا» لصالح طلاب المدرسة.

حيث عمل جميع المشاركين في المبادرة معاً لمدة ثلاثة أسابيع لتمهيد قطعة أرض مساحتها 4,050 متر مربع (45*90) في إزرع وقاموا بتجهيز مواد البناء، والقضبان الحديدية، والطلاء، والشبكات، والرمل الأبيض. وبدعم من المفوضية وبطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس، عمل المشاركون يداً بيد على إزالة الحجارة، وتمهيد الأرض، وتجهيز المرمى وتركيبه، وإصلاح الجزء المتضرر من السور، وتشكيل فريقي كرة قدم. وبعد إتمام مرحلتي إعادة التأهيل والتركيب، أصبح الملعب جاهزاً لاستقبال الأطفال من مختلف الأعمار. واختتمت المرحلة الأخيرة من المبادرة بمباراة لكرة القدم بين الفريقين مما نشر البهجة بين الأطفال. وقد قال أحد أفراد المجتمع في إزرع «نقدّر عالياً هذه المبادرة والأثر الإيجابي الذي أحدثته، حيث قدم ملعب كرة القدم مساحة لعب آمنة يمكن فيها للأطفال أن يتفاعلوا ويلعبوا ويمضوا وقتاً جيداً مع بعضهم بطريقة مفيدة على الرغم من الأزمة.»

مبادرات المجموعات المجتمعية التي تستهدف الشباب

في عام 2018، تم دمج إجراء جديد في تنفيذ خطة برنامج مبادرات المجموعات المجتمعية التي تستهدف الشباب. وقد أطلق البرنامج لحشد الشباب وتدريبهم على فهم المجتمعات، وتحديد الاحتياجات والأولويات ثم تصميم المبادرات التي تلبي تلك الاحتياجات، مع التركيز الكامل على العمر والنوع الاجتماعي والتنوع وغيرها من الأساليب المجتمعية. حيث تم تطوير التدريب في مكتب المفوضية القُطري ونفذ داخل المراكز المجتمعية.

بالإضافة لذلك، ولضمان تقديم التقنيات والمعلومات الأساسية للتدريب إلى الشباب بالجودة نفسها في أنحاء سورية، صمم مكتب المفوضية القُطري تدريباً للمدربين وقدمه خلال المهمات إلى المكاتب الفرعية للموظفين لدى المفوضية وشركائها. وبنهاية عام 2018، تم تدريب حوالي 800 من الشبان والشابات في أنحاء سورية.

وتم تنفيذ مبادرات الجماعات المجتمعية التي أدراها 525 شاباً سورياً بغرض الاستجابة للاحتياجات الكثيرة في المجتمع، بما في ذلك عمالة الأطفال، وأطفال الشوارع، وتوعية المجتمع صحياً، وتوفير فرص عمل للشباب، والحملات الإعلامية.

برنامج المنظمات المجتمعية

زيارة نائب ممثل المفوضية/ رئيس قسم العمليات لمنظمة مجتمعية في طرطوس.
© المفوضية/ تشرين الثاني 2018

للتأكيد على بناء القدرات وتمكين البنى المجتمعية القائمة، طورت المفوضية مادة تدريبية تغطي مواضيع مثل إدارة المشاريع، والتخطيط الاستراتيجي، وإدارة الموارد البشرية، وبناء الاستراتيجيات المالية وسياسات المشتريات، والمهارات الإدارية، والرصد والتقييم، والعمر والنوع الاجتماعي والتنوع، وكتابة العروض. حيث هدفت هذه الموضوعات إلى تمكين المشاركين من إدارة مشاريعهم بفعالية، ثم عرض المشاريع الإنسانية وتنفيذها في مجال مسؤولياتهم.

وتمت مشاركة المواد مع سبعة شركاء قدموا هذا التدريب إلى أكثر من 210 من الموظفين من 70 منظمة غير حكومية صغيرة في 11 محافظة في سورية. وجرى دعم 34 منظمة مجتمعية لتنفيذ المشاريع التي تتعلق بالمشاريع المهنية، وتنمية المجتمع وحشده، ودعم الأفراد ذوي الاحتياجات المحددة، والتعليم، والمشاريع الطبية، وإعادة التأهيل للأفراد ذوي الإعاقات، والدعم النفسي الاجتماعي بالإضافة إلى حماية الطفل/ التعليم مثل الصفوف الدراسية للأطفال الذين يعانون من إعاقات بصرية.

متطوعو الوصول

استمرت المراكز المجتمعية بدعم 2,810 من متطوعي الوصول السوريين الذين تم تطويرمهاراتهم للعب دور فعال في مجتمعاتهم عن طريق تحديد الاحتياجات وربط المجتمعات بالخدمات المتخصصة التي تقدم في المراكز المجتمعية ومن خلال غيرها من مقدمي الخدمات، ونشر معلومات الحماية، وتقديم الاستجابات الأولية والإحالات. وبالمقارنة بعدد متطوعي الوصول في نهاية عام 2017 والذي بلغ 2,190، فإن زيادة عددهم كانت متناسبة مع زيادة عدد المراكز المجتمعية والمراكز المصغرة في سورية.

يزن يعود للمدرسة

خلال زيارة متابعة إلى جنوب طرطوس التقى فريق المفوضية بيزن، وهو طفل في الثامنة من العمر يعاني من استسقاء في الرأس. وبعد حضور جلسات التوعية التي نظمها متطوعو الوصول لدى شريك المفوضية البتول، أصبح يزن قادراً على الحصول على التعليم «لا أصدق أن بإمكاني الآن متابعة دراستي حتى أصل إلى المستوى الجامعي. أريد أن أصبح طبيباً في يوم من الأيام،» قال يزن بتصميم.

هذا وقد استطاعت المفوضية من خلال متطوعي الوصول إعادة تسجيل 167 طفلاً نازحاً في المدرسة في عام 2018.

تدريب لمتطوعي الوصول التابعين للمفوضية حول حماية الطفل © المفوضية /2018

التعليم

قدمت المفوضية برامج التعليم غير الرسمي من خلال الصفوف التعويضية وأنشطة التعليم السريع لأكثر من 107,440 طالباً في المرحلتين الابتدائية والثانوية في المدارس العامة وضمن المراكز المجتمعية. حيث كان 14,754 طفلاً منهم خارج المدرسة واستفاد 23,322 طفلاً من أنشطة مقهى الواجبات المنزلية ضمن المراكز المجتمعية في مختلف المحافظات.

الطلاب المتسربون من المدرسة يتقدمون للامتحانات الوطنية

افتتح المركز المجتمعي للوعر في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2017 بالتعاون مع شريك المفوضية عون عندما تمت اتفاقية المصالحة في حي الوعر بحمص بعد ثلاث سنوات من الحصار. ويقدم هذا المركز مجموعة متكاملة من خدمات الحماية لصالح ما يقارب 18,500 فرد في المنطقة، منهم 3,700 نازح.

وخلال إحدى زيارات فريق المفوضية إلى المركز المجتمعي، التقى الفريق بشفاء السباعي وهي منسقة تعليمية هناك. «لم تتسنّ لطلابنا الذين كانوا نازحين الفرصة لدراسة صفي التاسع والبكالوريا رسمياً لذا فقد سجلوا في الصفوف التعويضية ليصبحوا مؤهلين لخوض الامتحانات الوطنية. وقد حصل كثير من الطلاب خلال المراجعة الأخيرة على علامات تامة بفضل التوجيه الجيد لمعلمينا هنا في المركز المجتمعي.» قالت شفاء بفخر.

الخدمات للأفراد ذوي الاحتياجات المحددة

ما زالت الاحتياجات النفسية للسكان في سورية في ازدياد بسبب عوامل التوتر الشديد السائدة والمرتبطة بالأزمة الممتدة والتي كان لها أثر كبير على الرفاه النفسي لمعظم الناس، ونتج عن ذلك حاجة ملحة للخدمات المستدامة للصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي. وفي عام 2018، حصل 26,667 نازحاً على خدمات إدارة حالات الدعم النفسي الاجتماعي، وجلسات الاستشارة الفردية والجماعية. حيث جرى تدريب 794 من العاملين في المجال الإنساني ومقدمي الخدمات على موضوعات مختلفة تتعلق بالصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي. كما أحيل حوالي 1,800 نازح كانوا يعانون من اضطرابات نفسية شديدة إلى خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي المتخصصة التي قدمها الأطباء والأخصائيون النفسيون. كما شارك 739,646 من الأفراد الذين تعنى بهم المفوضية في 27,958 من الفعاليات الاجتماعية الترفيهية وجلسات التوعية مثل الرسم والفنون والرقص والمسرح التفاعلي والمعالجة الدرامية النفسية. وقدم شركاء المفوضية أنواعاً مختلفة من المساعدات العينية الطبية والعامة لتلبية الاحتياجات المحددة لـ 101,963 فرداً بهدف التخفيف من المخاطر التي يواجهونها وتجنب لجوئهم إلى آليات التكيف المؤذية. وتم تحديد الاحتياجات المحددة لكبار السن وتلبيتها من خلال متطوعي الوصول السوريين المدربين ونوادي «العمر الذهبي» التي تضم كبار السن في المراكز المجتمعية. وهكذا تمكنت المفوضية من الوصول إلى 3,997 من كبار السن الذين لا يمتلكون شبكات دعم، بالإضافة إلى1,370 طفلاً يعانون من تأخر شديد في النمو، وذلك من خلال برامج إعادة التأهيل المنزلي وبرامج التدريب المنزلي، والتي شملت التدريب المكثف لأفراد الأسرة وغيرهم من مقدمي الرعاية.

مديحة تتغلب على مرضها

مديحة أرملة نازحة تركت جسر الشغور بإدلب للحصول على ملاذ آمن في اللاذقية مع ابنتيها. وذات يوم اكتشفت أنها مصابة بمرض السرطان وتدهورت حالتها النفسية، إلى أن سمعت عن الخدمات التي يقدمها المركز المجتمعي الذي تدعمه المفوضية والهلال الأحمر العربي السوري في قنينص وطلبت الدعم منه حيث سجلت في برنامج الدعم النفسي الاجتماعي كما سجلت في دورة التدريب المهني على إعادة التدوير. وبما أن إعادة التدوير وإنتاج المواد لا تحتاج إلى استثمار كبير، فقد استطاعت مديحة أن تبدأ بورشة إنتاج منزلية. «مررت بأوقات شعرت فيها أنني لم أعد أملك شيئاً في هذه الحياة. أما الآن فأنا في مرحلة القبول وأشعر أن لدي القوة الكافية للتغلب على مرضي» قالت مديحة لموظفي المفوضية خلال إحدى زيارات الرصد إلى المركز المجتمعي. «ومع إنتاج مواد منافسة ذات جودة عالية، أستطيع الآن دفع ثمن أدويتي وتحسين وضعي الصحي بشكل ملموس» قالت مديحة بصوت ملؤه الأمل.

حماية الطفل

استفاد ما يقارب 339,480 طفلاً من الأنشطة الاجتماعية والترفيهية في المراكز المجتمعية، والمساحات صديقة الطفولة، والمدارس، وغيرها من أنشطة الوصول. بالإضافة إلى تنفيذ 14,926 جلسة توعية للأطفال ومقدمي الرعاية وأفراد المجتمع (حيث يقدر أن 298,520 طفلاً وعائلاتهم قد استفادوا من جلسات التوعية). ومن خلال هذه التدخلات، تم تحديد الأطفال المعرضين لمخاطر حماية من بين النازحين والعائدين إلى ديارهم والمجتمعات المضيفة، وإحالتهم إلى عملية شاملة لإدارة الحالة يقوم بها أخصائيون أو مدراء حالة مدربين في مجال حماية الطفل. وهكذا قدمت المساعدة إلى 13,379 طفلاً معرضاً إلى أنواع مختلفة من مخاطر الحماية من خلال عمليات إدارة الحالة حتى نهاية عام 2018. حيث نفذت الاستشارات المنتظمة والتقييمات للأطفال المعرضين للخطر لضمان رفاههم والاستجابة لاحتياجاتهم المحددة بصورة مباشرة أو من خلال الإحالات.

يوسف يعيش طفولته

يوسف طفل في الثامنة من عمره لا يكاد يعرف منزله. فقد نزحت عائلته من حي القصور بمدينة حمص منذ أن كان في الثانية من العمر. وفي سن السابعة، اضطر أن يترك المدرسة ويعمل لدعم عائلته. « لم يعد يوسف ودوداً بل إنه أصبح عدوانياً في بعض الأحيان بسبب البيئة التي كان يعيش فيها. لكن لم يكن لدينا خيار آخر أو مورد آخر للدخل» ، قالت أم يوسف بحزن بينما كانت تتقدم إلى المركز المجتمعي الذي تديره جمعية البر في حي القصور.

تمت إحالة يوسف إلى مدير حالة للمساعدة حيث عبّر عن رغبته بالتسجيل في المدرسة مثل بقية الأطفال في سنه. ولتحقيق ذلك، تم تسجيل يوسف في برنامج للتعليم السريع وحضر جلسات توعية وأنشطة ترفيهية لتعزيز قدراته وبناء شخصيته.

كما أخبرت والدة يوسف عن الخدمات المتوفرة في المركز المجتمعي وحصلت على منحة البدء بالمشاريع الصغيرة. «كنت أعاني طوال سنوات وأنا أشاهد ابني يعمل لكي يتمكن من سدّ رمقنا. والآن يمكنني أن أدعم عائلتي فيما يستطيع متابعة تعليمه.» قالت أم يوسف بفخر وسعادة.

قامت المفوضية مع شركائها وبالتعاون مع وزارة التربية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، بإنشاء ودعم 207 منشأة مجتمعية لحماية الطفل في مواقع مختلفة من سورية (مراكز إيواء، مدارس، ومن خلال المراكز المجتمعية في 11 محافظة)، خصوصاً في نوادي الأطفال ولجان رفاه الطفل.

فريق متنقل تابع لشريك المفوضية نماء أثناء اللعب مع محمد، وهو طفل نازح من عفرين إلى قرية احرس في ريف حلب الشمالي عمره 6 سنوات. © المفوضية / حميد معروف/ تشرين الأول 2018

أمل تكافح للحصول على حقها بالتعليم

بعد نزوح أمل من حلب إلى طرطوس، اضطرت إلى ترك المدرسة. « أراد والديّ تزويجي لكنني ما زلت صغيرة»، قالت أمل وهي تطلب الدعم من أحد مدراء الحالات في المركز المجتمعي الذي تديره البتول في جنوب طرطوس بعد حضور إحدى جلسات التوعية.

«شعرت أنني خسرت حقي الأساسي بمتابعة تعليمي، لكن بفضل التمكين ومهارات حل المشكلات التي تعلمتها في هذه الدورة التدريبية، تمكنت من إقناع والدي ووالدتي بالسماح لي بأن أتابع دراستي»، قالت أمل التي حصلت على الدعم التعليمي من المركز المجتمعي للتقدم لامتحان الصف التاسع.

تمكنت أمل من اجتياز الامتحان الوطني وعندما التقت بفريق المفوضية قالت: «رحلتي لن تتوقف هنا، هذه هي البداية فقط»، وتابعت قائلة «معركتي لم تكن من أجلي فقط، وإنما من أجل شقيقتي أيضاً، حيث يمكنها الآن أن تتابع تعليمها المدرسي وتتقدم للامتحان في العام القادم!»

العنف القائم على النوع الاجتماعي

قامت المفوضية وشركاؤها بتحديد 7,837 من الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي ومساعدتهم من خلال إدارة الحالة في المراكز المجتمعية (بما في ذلك الاستشارات، والدعم النفسي الاجتماعي، والتدخلات التي تدعم صمود المرأة وتهدف لتمكينها، والرعاية الصحية، والمساعدة القانونية). بالإضافة لذلك، تمت إحالة الناجين الذين واجهوا مخاوف تتعلق بالسلامة والخطر الوشيك من الجناة وكانوا بحاجة لمتابعة شاملة إلى بيت آمن للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي تموله المفوضية. حيث قدم البيت الآمن المساعدة إلى 28 من الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي والأطفال الذين واجهوا مخاوف تتعلق بالسلامة أو عانوا من عواقب نفسية اجتماعية وحصلوا على الدعم النفسي الاجتماعي والدعم النفسي الاجتماعي المتخصص، والخدمات الطبية، والتدريب المهني، والجلسات التعليمية، والأنشطة الترفيهية. كما نفذت أنشطة بناء القدرات لصالح 792 من العاملين في الخطوط الأمامية، والعاملين في المجال الاجتماعي والأطباء النسائيين من خلال ورشات العمل والجلسات التي ركزت على أساسيات التعامل مع العنف القائم على النوع الاجتماعي، وإدارة الحالة، والتدابير العلاجية السريرية للاغتصاب، وتيسير أنشطة التوعية. كما تم تنفيذ 9,850 جلسة توعية لصالح 224,445 من النازحين في مراكز الإيواء الجماعية والمراكز المجتمعية في المحافظات المختلفة. وخلال بعض جلسات التوعية، جرى توزيع 70,874 حزمة لتلبية الاحتياجات المختلفة للنساء في المجتمع، منها ما تم توزيعه خلال حملة 16 يوماً لمناهضة العنف. بالإضافة لذلك، أنشأ شركاء المفوضية 97 لجنة نسائية لتعزيز دور المرأة في عملية اتخاذ القرار، وتحديد احتياجات مجتمعاتهن وتصميم الأنشطة التي ستدعمها المفوضية وشركاؤها.

الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي

عملت المفوضية كرئيس مشارك لمجموعة العمل التي تم تنشيطها مؤخراً حول الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي في سورية وهي تشارك حالياً في قيادة مجموعة من المبادرات. حيث قدمت المفوضية جلسات لتدريب المدربين لشبكة من منسقي الاتصال ومساعديهم في أنحاء سورية. وبدأ تنفيذ التدريب لجميع الموظفين في المكاتب الميدانية. وسينفذ التدريب في عام 2019 للمنظمات الشريكة لتدريب موظفيها على الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي ووضع آليات الشكوى المجتمعية موضع التنفيذ بالمشاركة مع وكالات الأمم المتحدة، والحكومة والمنظمات الشريكة. كما تم تعزيز آليات الإبلاغ والشكايات حول الاستغلال والاعتداء الجنسي داخلياً من خلال تعيين جهات تنسيق مسؤولة عن الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي في مكتب سورية والمكاتب الميدانية.

المساعدة القانونية والقضايا المتعلقة بها

توسع مشروع المساعدة القانونية منذ بداية عام 2018، حيث ضم 211 محامياً و102 من متطوعي الوصول القانونيين، الذين قدموا الخدمات القانونية لصالح 386,776 نازحاً في 14 محافظة. وقد استفاد منهم 170,080 فرداً من الاستشارات القانونية، و109,160 من تدخل المحامين أمام المحاكم/ الجهات الإدارية، و107,536 فرداً من 4,591 جلسة توعية حول القضايا القانونية التي تتعلق بشكل رئيسي باستصدار الوثائق القانونية. كما مكّن التعاون المستمر مع مختلف المنظمات المحلية غيرالحكومية والتنسيق الوثيق مع الجهات المعنية، الشركاء من تعزيز حصول النازحين على الوثائق المدنية، من خلال الفرق المتنقلة ، للمساعدة في قضايا تتعلق بتسجيل المواليد والزواج، ودفتر العائلة، والبطاقات الشخصية، خصوصاً في المناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق الريفية التي خضعت لعملية التسوية مثل جيرود والضمير والغوطة الشرقية وعفرين والرستن.

وفي متابعة لتأثير مشروع الدعم الفني الذي نفذته المفوضية في عام 2017 وبداية عام 2018، تم تقديم المساعدة للمزيد من المستفيدين حول مختلف القضايا التي تتعلق بالوثائق المدنية، ولوحظ منذ بداية عام 2018 زيادة في إصدار الوثائق المدنية بنسبة 100 % عما كانت عليه في نهاية عام 2017.

بالإضافة لذلك، قامت المفوضية في عام 2018 بإصدار كتيب الوثائق المدنية بالتنسيق مع وزارة الداخلية/ دائرة الشؤون المدنية وتمت طباعته ونشره. حيث صمم الكتيب للمساعدة بتوعية المواطنين السوريين حول أهمية الوثائق المدنية، ومتطلباتها، والإجراءات ذات الصلة للحصول على الوثائق المدنية. ومع نهاية عام 2018 تمت طباعة 200,000 نسخة من الكتيب وتوزيعها في 14 محافظة من خلال شركاء المفوضية، والمكاتب الفرعية والميدانية للمفوضية، ومكاتب السجل المدني، ودوائر الهجرة، والبعثات الدبلوماسية السورية في خمس من دول المنطقة وغيرها من الوكالات المعنية. كما تم توفير الكتيب على الموقع الالكتروني للمفوضية ووزارة الداخلية.

مازن طفل عمره سنتان ولد وسط الحرب. وقد حصل اليوم أخيراً على شهادة ميلاد بفضل المساعدة القانونية التي قدمتها المفوضية وشركاؤها والذين يقومون أيضاً بإصدار شهادة وفاة لوالده.

وقد قامت المفوضية كذلك بتصميم نشرة لتسجيل المواليد بالتنسيق مع مكتب الشؤون المدنية للتوعية حول أهمية تسجيل المواليد والإجراءات المتبعة. ووافقت وزارة الخارجية على أن ينشرها أحد شركاء المفوضية وهو منظمة الهلال الأحمر العربي السوري. فتمت طباعة 15,000 نسخة وتوزيعها على النازحين والعائدين إلى ديارهم من خلال المراكز المجتمعية للهلال الأحمر العربي السوري وباقي شركاء المفوضية.

أفين، 19 عاماً تظهر بصماتها بعد أن تقدمت للمرة الأولى بطلب بطاقة الهوية الشخصية. حال استلامها لبطاقة الهوية الشخصية ستصبح قادرة على التسجيل في الجامعة. منطقة فافين، ريف حلب.
© المفوضية / حميد معروف/ تشرين الأول 2018

ختمة تحصل على الوثائق المدنية المهمة بعد سنوات

ختمة، أم لثلاثة أطفال، نزحت من السلمية شمالي حماة قبل ثلاث سنوات. كانت ختمة قد تزوجت قبل سبع سنوات لكن زواجها لم يوثق في المحكمة بسبب الوضع الأمني في منطقتها، كما أنها لم تستطع تسجيل ولادة أطفالها. إلا أنها أدركت مؤخراً مدى حاجتها إلى تسجيل ولادات أطفالها لكي يحصلوا على الحقوق الأساسية، بدءاً من التعليم.
«إن تسجيل الزواج والولادة في حالتنا عملية معقدة ومكلفة»، قالت ختمة.

ومن خلال المساعدة القانونية التي قدمتها المفوضية وشريكها منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، قام المحامون بمساعدة ختمة وزوجها لتثبيت زواجهما وإصدار شهادات ميلاد لأبنائهما الثلاثة. «لقد أصبح أولادي موجودين بالفعل. كما أصبح لديهم وثيقة ويمكنهم الذهاب إلى المدرسة»، قالت ختمة بأمل.

برنامج حماية اللاجئين ومساعدتهم

العدد الحالي للاجئين وطالبي اللجوء 45,418

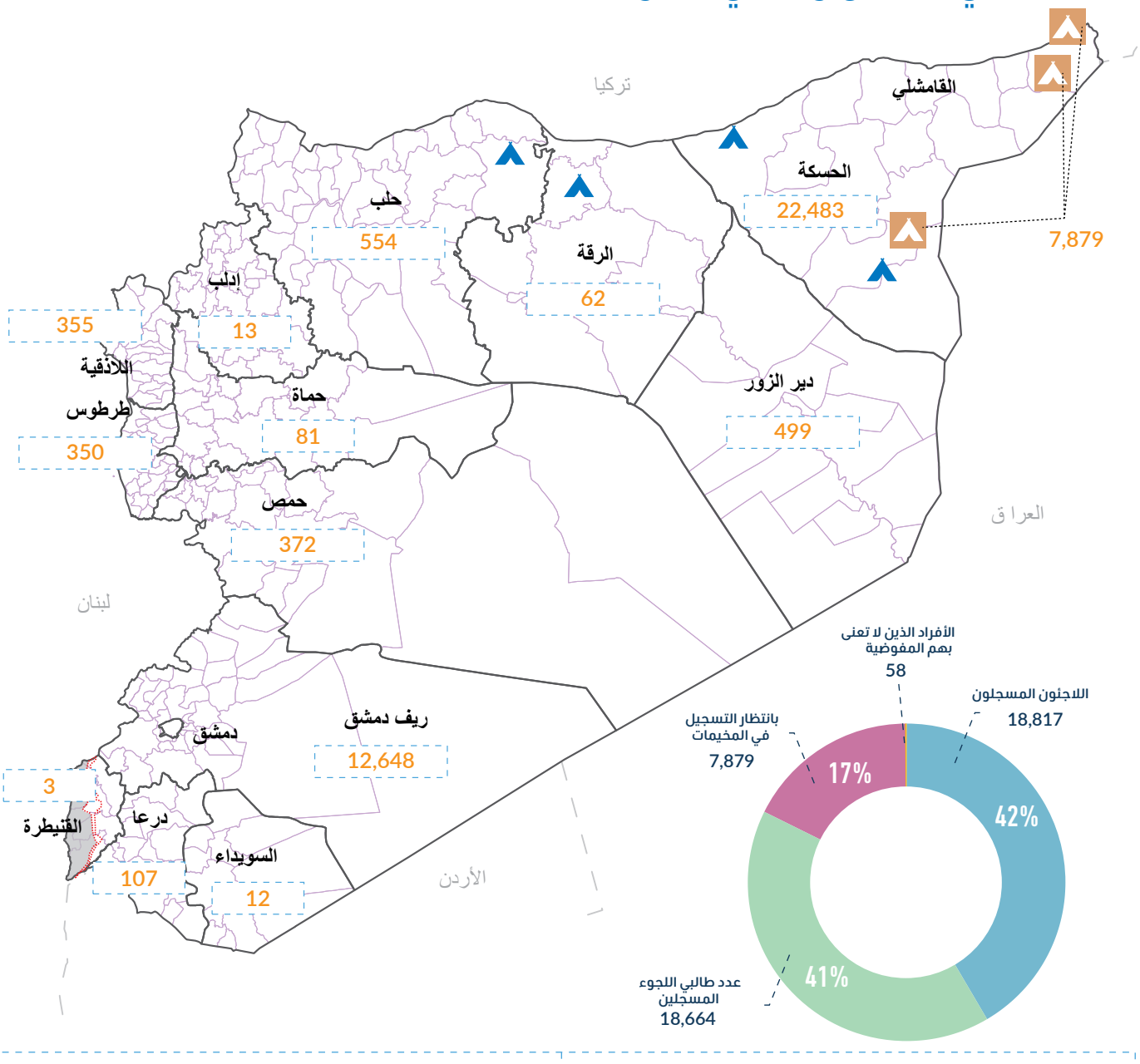

حماية الطفل

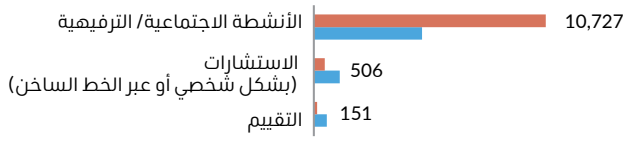

الصحة

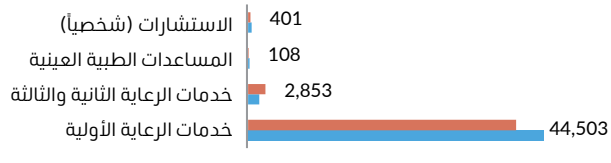

الخدمات القانونية

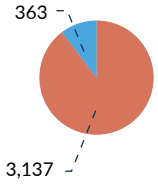

التعليم/ سبل كسب العيش

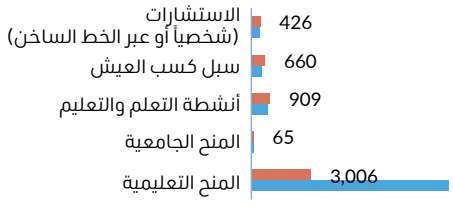

العنف القائم على النوع الاجتماعي

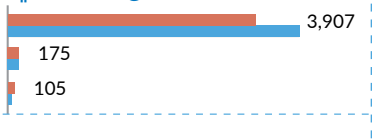

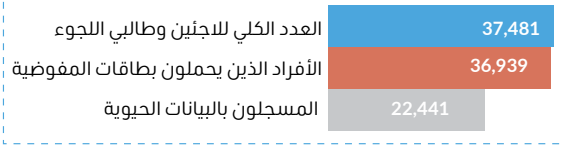

مخيمات النازحين | مخيمات اللاجئين | العدد الكلي للاجئين وطالبي اللجوء

رغم أن الجمهورية العربية السورية لم توقع على اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين والبروتوكول الخاص بها لعام 1967 ولم تسن تشريعاً وطنياً للاجئين، إلا أنها تبدي تسامحاً في استضافة اللاجئين وما زالت تتعاون مع المفوضية في توسيع الحماية والمساعدة للاجئين وطالبي اللجوء على أراضيها. يبلغ عدد اللاجئين وطالبي اللجوء 45,418 فرداً، منهم 18,817 لاجئاً يعيش غالبيتهم في محافظتي دمشق والحسكة ومعظمهم من العراق (حوالي 18,664 طالب لجوء، يعيش أكثرهم في مدينة القامشلي؛ و 7,879 طالب لجوء عراقي يعيشون في ثلاثة مخيمات هي (نيروز والروج والهول) في محافظة الحسكة). وقد انخفض عدد سكان المخيمات انخفاضاً كبيراً في عام 2017 بسبب عودة 19,000 فرد تقريباً إلى العراق بموجب ترتيبات ثنائية مع السلطات منذ شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2017. ورغم أن الجمهورية العربية السورية ما زالت تعامل اللاجئين بكرم حيث تسمح لهم بالدخول إلى أراضيها وتمنحهم الحصول المجاني على التعليم، إلا أن بيئة الحماية للاجئين قد تدهورت بشكل كبير منذ اندلاع الأزمة عام 2011. حيث أدى انهيار البنى الأسرية والقوانين والأنظمة إلى ازدياد العنف القائم على النوع الاجتماعي ومخاوف حماية الأطفال، مثل عمالة الأطفال والتسرب من المدارس والزواج المبكر. ويعتبر عدم توفر الوثائق، ومشكلات الإقامة، والاحتجاز، وعدم توفر الحلول من التحديات الرئيسية بالنسبة لعدد من اللاجئين. ورغم أن باستطاعة اللاجئين الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية في سورية إلا أن هذه الخدمات ليست مجانية. ونتيجة للوضع الحالي في سورية والظروف غير المواتية للعودة إلى معظم البلاد الأصلية للاجئين، هناك احتمالات قليلة لإيجاد حلول دائمة بالإضافة إلى أن برنامج إعادة التوطين يحمل أكثر من طاقته.

بدأ تسجيل سكان المخيمات العراقيين في الحسكة في أيار/ مايو 2018 وسيستمر بطريقة مرحلية، بدءاً من مخيمات اللاجئين، إلى تسجيل أي لاجئين يقيمون حالياً في مخيمات النازحين.

إنجازات نهاية عام-2018 برنامج اللاجئين

التسجيل

تناقص عدد اللاجئين في سورية من 19,429 في نهاية عام 2017 إلى18,817 في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2018، ومعظم اللاجئين في سورية من العراق (83 %)، تليه أفغانستان (7 %)، والسودان (4 %)، والصومال (2 %)، والبلدان الأخرى (4 %). وبالمقابل، ازداد عدد طالبي اللجوء إلى 18,664 فرداً في كانون الأول/ ديسمبر 2018 مقارنة بـ 18,108 في نهاية 2017 ومعظم هؤلاء اللاجئين 98 % من العراق تليه السودان وأفغانستان والصومال. كما تم تحديد 7,879 فرداً من العراق في مخيم الهول بمحافظة الحسكة ممن لم يسجّلوا بعد كطالبي لجوء، بينما سجل القاطنون في مخيمي نيروز والروج رسمياً مع المفوضية وتمّ ضمّهم إلى العدد الكلي لطالبي اللجوء.

مسح القرنية والتسجيل لطالبة لجوء عراقية في مخيم نيروز بالحسكة © المفوضية/ تشرين الثاني 2018

تابعت المفوضية تسجيل طالبي اللجوء في المناطق الحضرية، فيما تم تسجيل سكان مخيمي نيروز وروج رسمياً كطالبي لجوء (605 فرداً). وسيظل باقي سكان مخيم الهول في الحسكة «محددين» إلى أن يتم تسجيلهم بشكل رسمي.

وصلت تغطية البطاقات الشخصية إلى 99 % من اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين. حيث لم تكن التغطية الكاملة ممكنة بسبب صعوبات الوصول لأولئك الذين يقطنون مناطق ليست تحت سيطرة الحكومة السورية أو الذين يواجهون تحديات في الوصول إلى المفوضية.

تحديد أوضاع اللاجئين

أجرت المفوضية مقابلات مع 580 لاجئاً لتحديد أوضاعهم وأصدرت 640 قراراً في عام 2018. حيث منح 282 لاجئاً وضع اللجوء فيما رفض 194 فرداً. كان معظم المقبولين من العراق بينما كان أغلب من تم رفضهم من السودانيين والعراقيين. ويعكس الانخفاض في عدد الحالات التي تمت معالجتها الانخفاض في أعداد المسجلين الجدد في سورية خلال عام 2018. ومع انخفاض عدد الحالات المسجلة، خفّضت وحدة تحديد أوضاع اللاجئين اثنين من الأخصائيين الاجتماعيين لديها. وتماشياً مع التوجه الذي بدأ في عام 2017، فقد كان هناك حالة واحدة « ليس لها أي من مظاهر ادعاءات طلب اللجوء». حيث يبدو أن إلغاء المساعدة المالية لطالبي اللجوء قد ألغى عوامل الجذب لتسجيلهم. وقد قلصت المفوضية فترة الانتظار بين التسجيل والمقابلة الأولى من 233 يوماً في عام 2017 إلى 50 يوماً في عام 2018. كما شرعت المفوضية بمشروع لبناء القدرات بغية تعزيز معرفة الموظفين المحليين ومهاراتهم في تحديد أوضاع اللاجئين من خلال تدريب مكثف أثناء العمل ومشاركة جميع الأخصائيين الاجتماعيين إما في برنامج تعليمي لتحديد أوضاع اللاجئين أو برنامج التعليم الخاص بالمقابلات. كما ازدادت قدرة وحدة تحديد وضع اللاجئين على التعامل مع المطالب المعلقة على المستوى الميداني خلال العام. وقد أجريت مهمة إلى طرطوس لتحديد أوضاع اللاجئين وساعدت التقنيات المبتكرة المستخدمة في حلب على التقليل من الأعداد في هاتين المحافظتين. بينما لم يكن من الممكن إلى الآن القيام بمهمة إلى الحسكة، فتم تصميم برنامج عن بعد مع المكتب الميداني لمعالجة إلغاء المواطنين السوريين المسجلين كعراقيين بدءاً من كانون الثاني/ يناير 2018 ويجري حالياً بناء قدرات الموظفين في الحسكة.

إعادة التوطين

تشمل مهمة مكتب المفوضية في سورية حالياً 18,863 لاجئاً بالإضافة إلى 18,669 طالب لجوء مسجل. وقد فرّ هؤلاء اللاجئون من انتهاك حقوق الإنسان والعنف في بلادهم وهم الآن يواجهون آثار الأزمة في بلد اللجوء.

ونظراً لمنع اللاجئين من الحصول على فرص العمل الرسمي، أصبح من الصعب العمل ولو بشكل غير رسمي في عام 2018 بسبب تدهور الوضع الاقتصادي في سورية ودمار البنية التحتية، مما اضطر الكثير منهم للاعتماد الكامل على المساعدات الإنسانية. كما كان للأزمة وانعدام الأمن تأثير سلبي على الحصول على التعليم والرعاية الصحية. ونظراً لعدم قدرتهم على العودة إلى بلادهم، وعدم وجود فرص للاندماج المحلي، تصبح إعادة التوطين بشكل متزايد الحل الوحيد الدائم المتاح حالياً. وفي هذا السياق، أصبحت إعادة التوطين تمثل أداة للحماية لحل مشكلات اللاجئين الأكثر ضعفاً في سورية والتي لا يمكن حلها بطريقة أخرى.

قدم مكتب المفوضية في سورية 376 فرداً ضمن 107 حالات لاعتبارات إعادة التوطين للمملكة المتحدة والسويد وأستراليا وكندا والنرويج وهولندا بين كانون الثاني/ يناير وكانون الأول / ديسمبر 2018. حيث تم تقديم 63 % منهم ضمن فئة الناجين من التعذيب والعنف، و24 % ضمن فئة احتياجات الحماية القانونية والجسدية، و10 % ضمن فئة النساء والفتيات المعرضات للخطر والباقي ضمن فئات الاحتياجات الطبية، والأطفال المعرضين للخطر، ولم الشمل الأسري. حيث غادر 219 فرداً خلال عام 2018 لتتم إعادة توطينهم في أستراليا وهولندا والسويد والمملكة المتحدة. كما ساعدت المفوضية في مغادرة 68 فرداً دون إعادة توطين. ونظراً للخيارات المحدودة للاجئين خارج سورية، ما زالت إدارة توقعات اللاجئين تعتبر من الأولويات. حيث تمت استشارة 3,378 فرداً خلال عام 2018 حول إعادة التوطين والحلول طويلة الأمد.

يستمر تقديم الدعم لدول إعادة التوطين من خلال تسهيل المقابلات عبر اتصالات الفيديو، وجمع البيانات الحيوية، وتسليم الوثائق باليد إلى مختلف المواقع، والنقل لمرافق العبور في حالات الطوارئ ومغادرات «الجسر البري» عبر لبنان. وقد تم جمع البيانات الحيوية عام 2018 بالنيابة عن النمسا لـ 61 فرداً وإجراء مقابلات الفيديو لـ 75 فرداً من قبل أستراليا وكندا. كما يسّرت المفوضية إجلاء 34 فرداً إلى مركز عبور الطوارئ لتتم إعادة توطينهم في المملكة المتحدة بعد ذلك.

التعليم

في كانون الأول/ ديسمبر 2018، كان 9,806 من اللاجئين وطالبي اللجوء في سن التعليم الأساسي فيما كان 2,499 طفلاً في سن الدراسة الثانوية. وفي جهد لدعم تعليم اللاجئين والحفاظ عليه، قدمت المفوضية المنحة المالية التعليمية لأكثر من 3,006 من الأطفال اللاجئين في تسع محافظات. كما استفاد 909 من الأطفال اللاجئين وطالبي اللجوء من الصفوف التعويضية وبرامج التعليم السريع من خلال شبكة المراكز المجتمعية. وتابعت المفوضية دعم 65 طالباً لاجئاً لمتابعة دراستهم الجامعية في سورية من خلال تغطية رسوم الدراسة وبعضاً من تكاليف المعيشة. كما تم تقديم النصح إلى 426 فرداً حول الأنشطة التعليمية المقدمة والتسجيل في المدارس العامة من خلال الخط الساخن المخصص والاستشارات.

المفوضية تقدم منحة مالية لطالب لاجئ ووالدته © المفوضية/ علا قبلان/ أيلول 2018.

الحشد المجتمع

خلال عام 2018، تابع 109 من متطوعي الوصول الذين ينتمون إلى مختلف الفئات العمرية والخلفيات الاجتماعية، ويمثلون مجتمعات اللاجئين من العراق والصومال والسودان وجنوب السودان واليمن وأفغانستان واليمن وتشاد وأريتريا دعم مجتمعاتهم في أربع محافظات هي حلب ودمشق وريف دمشق والحسكة. حيث حضر متطوعو الوصول حوالي 100 اجتماع فني وتشاركي عقده المنسقون التابعون للمفوضية لمشاركة المعلومات، والحصول على التدريب المناسب، ومراجعة الحالات المحددة.

وحصل متطوعو الوصول على دورتين من الجلسات التدريبية لتجديد نشاطهم خلال عام 2018، حيث غطت الجلسات مواضيع حماية الطفل الأساسية، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والضعف، وحشد المجتمع، بالإضافة إلى التدريب على مهارات الحياة والقيادة الذي قدمه مكتب دمشق الفرعي. وتقدّر المفوضية مساهمة متطوعي الوصول في حشد مجتمعاتهم والاستجابة للاحتياجات العاجلة، لذلك فقد نظم مكتب دمشق الفرعي اجتماعاً ترفيهياً للفرق من أجل تعزيز رفاه المتطوعين، وتعزيز روح الفريق.

حافظ متطوعو الوصول على دورهم الأساسي في ربط مجتمعاتهم بمكاتب المفوضية، ونشر المعلومات عن الخدمات، وتحديد الحالات التي تحتاج إلى تدخل عاجل من المكاتب، بالإضافة إلى تيسير المناقشات الجماعية المركزة وجلسات التوعية حول القضايا الصحية والدعم النفسي الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وكجزء من دورهم في حشد موارد المجتمع، ومن خلال المناقشات الجماعية المركزة التي يقومون بها، استطاع متطوعو الوصول إلهام مجتمع اللاجئين لاقتراح 25 مبادرة مجتمعية نفذها 375 لاجئاً، لصالح 13,750 لاجئاً يقطنون في دمشق وريف دمشق ومخيم الهول في الحسكة. وقد تناولت المبادرات التي تم تنفيذها مختلف الاحتياجات التي عبرت عنها مجتمعات اللاجئين، مثل إنشاء ملعب للأطفال، وتعليم الخياطة، وحملات التنظيف، وإعادة تأهيل دور اللاجئين المسنين، وحياكة الصوف، وإعادة التأهيل المتعلقة بالمياه والنظافة والصرف الصحي، والحملات ذاتية التنظيم لتعزيز النظافة الشخصية وصنع وإنتاج مواد التنظيف، والتعليم الذاتي والتعليم المجتمعي ذاتي الإدارة، وتجهيز الغرف الخاصة لكبار السن لكي يلتقوا ويشاركوا في بعض الأنشطة.

ابتسم معنا، مبادرة مجتمعية قام بها اللاجئون

قدمت مجموعة من أربعة أطباء أسنان من اللاجئين في دمشق مبادرة بعنوان «ابتسم معنا» لمساعدة اللاجئين الضعفاء الذين يعانون من أمراض الأسنان لزرع الأسنان وتركيب الأسنان الاصطناعية بدلاً من أسنانهم المفقودة. وقد استفاد من هذه المبادرة حوالي 25 لاجئاً من مختلف الجنسيات.

قال خضر العاني، وهو لاجئ عراقي عمره 72 عاماً، كان يعاني من أمراض الأسنان «كنت أتألم عند مضغ الطعام، وأعاني من نزف اللثة عند تنظيف الأسنان أو بعد تناول الطعام القاسي. لكنني لم أكن أستطيع تأمين التكاليف الباهظة للعلاج الطبي. وقد كان للجراحة أثر كبير على صحتي وبالتالي على حياتي.»

الخدمات للأفراد ذوي الاحتياجات المحددة

حافظت المفوضية على شراكتها مع بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس لتقديم خدمات الدعم النفسي الاجتماعي للاجئين وطالبي اللجوء في مخيمات الحسكة والقامشلي، بينما كانت خدمات الدعم النفسي الاجتماعي تقدم للاجئين في المناطق الريفية والمدن من خلال المراكز المجتمعية التي تدعمها المفوضية في جميع المحافظات. وقد شارك 5,442 لاجئاً في 259 فعالية اجتماعية وترفيهية شملت أنشطة الدعم النفسي الاجتماعي البسيط التي نظمت في مخيمات الهول والروج ونيروز في الحسكة. كما حصل 974 لاجئاً على خدمات الدعم النفسي الاجتماعي من موظفي المفوضية ومتطوعي الوصول للدعم النفسي الاجتماعي، وتمت إحالتهم إلى خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في العيادات الشاملة التابعة للهلال الأحمر العربي السوري. وقد كان الاكتئاب والقلق أكثر الاضطرابات النفسية المحددة شيوعاً بين البالغين، بينما كان الاضطراب الأكثر شيوعاً بين الأطفال هو اضطراب فرط النشاط وقلة الانتباه. كما استفاد 2,985 لاجئاً من ذوي الاحتياجات المحددة من المساعدات الطبية العينية بهدف التخفيف من المخاطر التي كانوا يواجهونها ومساعدتهم في تلبية احتياجاتهم المختلفة.

حماية الطفل

يواجه الأطفال اللاجئون تحديات مختلفة مثل التنمر في المجتمع والمدارس، والمشكلات النفسية الاجتماعية، والعنف القائم على النوع الاجتماعي والإجبار على ترك الدراسة من أجل المساهمة في دخل العائلة؛ مع أخذ عدم السماح بالعمل للاجئين في سورية بالاعتبار. وقد تابعت المفوضية تقديم الاستشارات والمساعدة للأطفال اللاجئين المعرضين للخطر من خلال أنواع مختلفة من التدخلات بناء على مخرجات تقييمات الأطفال من أجل تحديد المصالح الأفضل والتدخلات الأنسب، بما في ذلك الإحالات إلى الخدمات المتخصصة. ومع نهاية عام 2018، تم تنفيذ 17 عملية لتحديد المصالح الأفضل وذلك من أجل تحديد أفضل حل طويل الأمد لحالات تشمل الانفصال عن العائلة (الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم)، والنزاع على الحضانة والعنف الأسري. كما أجري 259 تقييماً للمصالح الأفضل للأطفال الذين تم تحديدهم كأطفال معرضين لمخاطر مختلفة. بالإضافة إلى إجراء 77 نوعاً آخر من التقييمات مثل المذكرات، بينما أجريت 506 من جلسات الاستشارة والمتابعة من خلال الخط الساخن والمقابلات. وقد لعب شركاء المفوضية ومتطوعو الوصول من اللاجئين دوراً أساسياً في الوصول إلى الأطفال اللاجئين المعرضين للخطر من خلال الزيارات المنزلية وأثناء الأنشطة الترفيهية خصوصاً تلك التي تم تنفيذها في المناطق التي يصعب الوصول إليها. كما قدمت 160 جلسة توعية حول حماية الطفل لأفراد المجتمع. بالإضافة لذلك، دعمت المفوضية المساحات صديقة الطفولة ضمن مقرها وكذلك في أحد مراكز الإيواء للاجئين في شمال شرق سورية، والتي توفر للأطفال مساحة آمنة للعب والتعلم والتفاعل بإشراف متطوعي الوصول وموظفي الشركاء. وخلال عام 2018، استفاد 13,856 طفلاً من اللاجئين وطالبي اللجوء من الفعاليات الاجتماعية والترفيهية وأنشطة الدعم النفسي الاجتماعي، من خلال المساحات صديقة الطفولة سواء المتنقلة منها أو الثابتة وأنشطة الوصول.

العنف القائم على النوع الاجتماعي

ما زالت المفوضية تتولى إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي بصورة مباشرة بالإضافة إلى جهود الشركاء في القامشلي. حيث تم تخصيص موظفين مؤهلين ومدربين ضمن مكتبي دمشق والقامشلي الفرعيين (حيث يقيم معظم اللاجئين) لتقييم ومتابعة احتياجات الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي لضمان وصولهم إلى الخدمات المتاحة بشكل مناسب. وقد تم تحديد 105 حالات جديدة ضمن اللاجئين وطالبي اللجوء. وبعد تحديد الحالات والاستشارة، جرت إحالة الناجين إلى الخدمات ذات الصلة باحتياجاتهم مثل الدعم النفسي الاجتماعي والرعاية الصحية والملاذ الآمن والمساعدة القانونية. بالإضافة لذلك، تم تقديم أنواع مكملة من المساعدات مثل المساعدات المالية الشهرية، والمنح المالية العاجلة، والدعم المجتمعي من خلال المتطوعين المدربين وبرامج التمكين. كما تم تعزيز دور المجتمع في الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال النقاشات الجماعية المركزة والتواجد الفعال لمتطوعي الوصول في المجتمع ومشاركتهم في برامج التوعية خصوصاً خلال حملة 16 يوماً لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي. وقد صممت جلسات التوعية بمشاركة كاملة من متطوعي الوصول لمخاطبة النساء والرجال والأولاد والبنات وتوعيتهم حول المواضيع التي طرحها أفراد المجتمع عن حدوث العنف القائم على النوع الاجتماعي، وأسبابه ونتائجه السلبية بالإضافة إلى الخدمات المتاحة للناجين. وهكذا استفاد حوالي 3,907 من اللاجئين وطالبي اللجوء من 226 حملة توعية.

المساعدة القانونية

تابعت المفوضية تقديم المساعدات القانونية للاجئين وطالبي اللجوء أمام الجهات الإدارية والمحاكم كلما دعت الحاجة وذلك من خلال محامين تم التعاقد معهم. ومع نهاية عام 2018، قدمت المفوضية المساعدة إلى 1,380 لاجئاً وطالب لجوء من خلال الاستشارات، والتدخلات المباشرة والتوعية حول قضايا تتعلق بتسجيل المواليد والوثائق المدنية. كما حصل 1,757 لاجئاً وطالب لجوء على المساعدة القانونية حول قضايا تتعلق بصورة رئيسية بالإقامة، وإصدار تأشيرة الخروج، والاستجابة لحوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى أمور الحماية أو الأمور القانونية الأخرى. واستكمل 19 تدخلاً قانونياً أمام المحاكم فيما يتعلق بتسجيل المواليد والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي وتوثيق الزواج.

وقد تابعت المفوضية تنفيذ زيارات منتظمة إلى مراكز الاحتجاز التي يمكن الوصول إليها لرصد أوضاع الأفراد المحتجزين الذين تعنى بهم المفوضية، وتنفيذ مقابلات الحماية لتقديم المساعدة المادية الأساسية. وتذكر التقارير أن 55 فرداً قد تم احتجازهم، منهم اثنان قاصران جرى اعتقالهما مع عائلتيهما. حيث تابعت المفوضية المناصرة لإطلاق سراح اللاجئين وطالبي اللجوء الذين لم يشاركوا في أعمال إجرامية، ولفت نظر السلطات إلى الحاجة لاحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية. وقامت المفوضية بـ 22 تدخل مناصرة لإطلاق سراح 27 لاجئاً جرى إطلاق سراحهم بعد أن برأهم الجهاز القضائي.

واستمرت مناصرة المفوضية مع السلطات السورية ذات الصلة وحصلت على الموافقات لإعطاء الوضع القانوني للاجئين وطالبي اللجوء الذين دخلوا بوثائق سفر غير قانونية أو منتهية الصلاحية، بمن فيهم الفسلطينيون الذين كانوا يعيشون في العراق. تمت مساعدة 273 من طالبي اللجوء واللاجئين في عام 2018 لجعل وضعهم قانونياً على الرغم من دخولهم بصورة غير نظامية وجوازات سفرهم المنتهية الصلاحية. كما منحت تأشيرة الخروج للاجئين دون غرامات على الرغم من دخولهم بصورة غير نظامية أو عدم وجود وثائق لديهم، ومنح أطفال اللاجئين الذين ولدوا في سورية ويحملون شهادة ميلاد سورية الإقامة بناء على شهادة الميلاد السورية.

ممثل المفوضية في سورية يكرم إيمان وجواهر، وهما متطوعتا وصول بمناسبة يوم اللاجئ العالمي © المفوضية/ بسام دياب/ حزيران 2018.

اليوم العالمي للاجئين

نفذت سلسلة من الفعاليات الخاصة التي تضم أنشطة ثقافية وفنية وحرفية في 12 موقعاً تحت عنوان «نقف معاً # مع اللاجئين». وقد شارك في هذه الفعاليات أكثر من ألف لاجئ كمنظمين ومؤدين ومشاركين.

احتفالات المفوضية وشركائها في مخيم الهول بالحسكة بمناسبة يوم اللاجئ العالمي © المفوضية / حزيران 2018.

المساعدات المالية في المناطق الحضرية والمخيمات

استبدل برنامج المساعدات المالية للاجئين الذي كان سابقاً يضم مكوّنين (مبلغاً مالياً من أجل الغذاء للاجئين ومساعدة مالية إضافية للأفراد الاكثر ضعفاً)، بمنحة مالية متعددة الأهداف وذلك في شهر آذار/ مارس 2018. كما استمرت المفوضية بدعم طالبي اللجوء الذين يعيشون خارج المخيمات في محافظة الحسكة بمساعدة مالية غير مشروطة وغير مقيدة بالغذاء، وذلك لعدم تنفيذ تحديد وضع هؤلاء اللاجئين.

وتماشياً مع سياسة الحماية المطوّرة والممارسة الإقليمية التي تركز على المساعدة المستهدفة، أدخلت العملية نهجاً مستهدفاً للمساعدة المالية بغرض مساعدة المجموعات الأكثر ضعفاً. حيث يتم تحديد استحقاق المنحة المالية متعددة الأغراض والمساعدة المالية للحصول على الغذاء وعن طريق حساب نسبة الإعالة لكل أسرة، مع اعتبار العمر والضعف الشديد. واعتباراً من شهر آذار/ مارس أصبحت المفوضية تقدم المساعدة المالية للاجئين المصنفين ضمن الفئات 2 و3 و4 وطالبي اللجوء المصنفين ضمن الفئتين 3 و4 فقط، مما أدى إلى انخفاض أعداد العائلات المستحقة من 8,225 عائلة في بداية العام إلى 5,166 خلال دورة توزيع شهري أيار وحزيران.

لضمان الاستهداف الدقيق للعائلات المحتاجة، تقوم المفوضية بتحديث السجلات بشكل فردي وتنفيذ تقييمات للضعف للتأكد من أخذ جميع حالات الضعف بالاعتبار. وقد شهدت المرحلة الانتقالية بين شهري كانون الثاني/ يناير ونيسان/ أبريل حجماً هائلاً من الاستفسارات المتعلقة باستحقاق المنحة سواء على الخط الساخن أو في مركز استقبال اللاجئين.

حصلت 186 عائلة على مواعيد من أجل مراجعة استحقاقهم بناء على المعلومات الإضافية التي تم تقديمها للمفوضية. وانخفضت هذه الأعداد خلال شهري أيار/مايو وحزيران/ يونيو حيث استغل اللاجئون الفرصة لتحديث سجلاتهم خلال الأشهر الماضية وأصبحوا أكثر دراية بمعايير الاستهداف الجديدة.

استمرت المفوضية بتحسين أنظمة وعمليات تسليم المبالغ المالية، لضمان ملاءمتها وسهولة استخدامها من قبل المستفيدين وكفاءتها وفعاليتها من حيث التكلفة بالنسبة للمنظمة. لذا فقد قامت بتطوير برنامج الكتروني لإدارة التخطيط والإنفاق والتسوية وإعداد التقارير فيما يتعلق بالمساعدات. وتقوم المفوضية بسحب تدريجي لطريقة القسائم كما تجهز للانتقال إلى بطاقات الصراف الآلي للاجئين من دول غير العراق لتوحيدها مع آلية التسليم التي تعتمد على البطاقات والتي يستخدمها اللاجئون العراقيون. في السنوات الأخيرة، كان اللاجئون من دول غير العراق يحصلون على مستحقاتهم من خلال شيك مصرفي، حيث كان عليهم أن يحصلوا على الشيك من مقر المفوضية ثم يقدموه إلى فرع مصرفي ضمن فترة زمنية محددة. وكان هذا الإجراء المرهق يتطلب من المستلمين دفع تكاليف مواصلات كبيرة ويتطلب وقتاً من موظفي فريق المفوضية. في شهر تموز/ يوليو، أصدر لجميع العائلات المستحقة بطاقات صراف آلي مسبقة الدفع يتم شحنها ويمكن استخدامها في جميع أنحاء سورية في الوقت الذي يناسب العائلات.

في عام 2018، تم دعم 1,535 لاجئاً بالمنح التعليمية، وهي منحة مشروطة لها استحقاق موجه تدفع للعائلات التي لديها أولاد مسجلون في مؤسسات التعليم الابتدائي أو الثانوي العامة لتشجيع هذه العائلات على متابعة تسجيل أبنائهم في المدارس. كما دفعت منح التعليم الجامعي (المصروف الشخصي) لصالح 57 من طلاب الجامعات المختارين لتمكينهم من شراء الكتب والقرطاسية وتأمين بقية احتياجاتهم ذات الصلة خلال فترة دراستهم.

خلال شهري تشرين الثاني / نوفمبر وكانون الاول/ ديسمبر، استفاد جميع اللاجئين وطالبي اللجوء (22,958 فرد/7,163 عائلة) من المساعدات الشتوية المالية، وهي منحة متعددة الأهداف لتغطية الاحتياجات الأساسية المتزايدة خلال فصل الشتاء، خصوصاً الوقود للتدفئة والملابس الشتوية.

في عام 2018، بلغ عدد اللاجئين الذين تم دعمهم بالمنحة متعددة الأهداف 29,356 فرداً/ 6,447 عائلة، كما حصل 7,859 طالب لجوء/ 1,521 عائلة على الدعم المالي لشراء الغذاء.

الاستجابة للاحتياجات الفورية والعاجلة للعائدين إلى ديارهم طوعياً

فريق المفوضية في قرية رسم الأحمر، بمنبج، ريف حلب الشرقية، يقيم احتياجات العائدين الجدد إلى ديارهم. © المفوضية/ أنطوان شندقجي/ تشرين الأول 2018.

مقدمة

في عام 2018 بدأ النازحون واللاجئون بالعودة إلى ديارهم وسط مخاوف حول توفر الخدمات المناسبة والمخاطر التي قد يتعرض لها المدنيون نظراً للمستويات العالية لمخاطر المتفجرات في مناطقهم الأصلية/ المناطق التي يعودون إليها والتي شهدت أعمالاً عدائية لفترة طويلة. كما نتج عن عودتهم طلب كبير على البيوت والخدمات الأساسية والسجلات المدنية والوثائق وفرص كسب العيش.

وقد شهد عام 2018 عودة ذاتية التنظيم لعدد من اللاجئين من دول الجوار 2018. ورغم أن الأوضاع عموماً لم تكن مناسبة بعد للسماح بعودة ميسرة للاجئين من الخارج، إلا أن المفوضية كانت مستعدة لاحتمالية عودة واسعة النطاق. أما بالنسبة للاجئين الذين اتخذوا قرار العودة طوعياً خلال عام 2018، فقد ساعدتهم المفوضية باعتبار أن حق العودة هو أحد مبادئ القانون الدولي. كما ضمت المفوضية اللاجئين العائدين إلى ديارهم في برامجها الجارية للمساعدات الإنسانية، حسب احتياجاتهم وليس أوضاعهم، على نحو مساوٍ لباقي السكان، بما في ذلك النازحون والعائدون إلى ديارهم وكذلك المجتمعات المضيفة.

وفي ظل هذه الأوضاع، عزز مكتب المفوضية في سورية من تأهبه وخطة استجابته لعودة اللاجئين إلى ديارهم. واسترشدت تدخلات المفوضية داخل سورية للاجئين والنازحين العائدين إلى ديارهم بخطة الإغاثة الإنسانية لعام 2018، والتي تمثل الاستجابة الإنسانية المنسقة بين الوكالات، حيث ضمت توقعات بعودة 200,000 لاجئ في عام 2018. كما وضعت «الاستراتيجية الشاملة للحماية والحلول: العودة الطوعية إلى سورية» للمفوضية إرشادات للبرامج والسياسة حول مشاركة المفوضية في عودة اللاجئين السوريين (المرحلة 1/ المرحلة2). بالإضافة إلى تأسيس مجموعة عمل خاصة بالعودة وإعادة الاندماج في سورية وذلك في عام 2018، وهيئة تضم عدداً من الشركاء متخصصة بالتنسيق ووضع المقاييس الخاصة بالعودة والعائدين من النازحين واللاجئين، وهي تجمع الأطراف الفاعلة الأساسية من الجهات الحكومية والوكالات وهيكليات التنسيق في سورية.

اتجاهات / أنماط العودة

منذ عام 2015، سجلت المفوضية عودة 135,718 لاجئاً إلى سورية من لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر. حيث تشمل هذه الأرقام العائدين الذين تحققت المفوضية من عودتهم وأكدتها بناءً على مصادر حكومية وملاحظة مباشرة من المفوضية. رغم أن العدد الفعلي للعائدين قد يكون أكبر من ذلك بكثير.[1]

عودة اللاجئين السوريين المنظمة ذاتياً في عام 2018 حسب ما أكدته المفوضية*

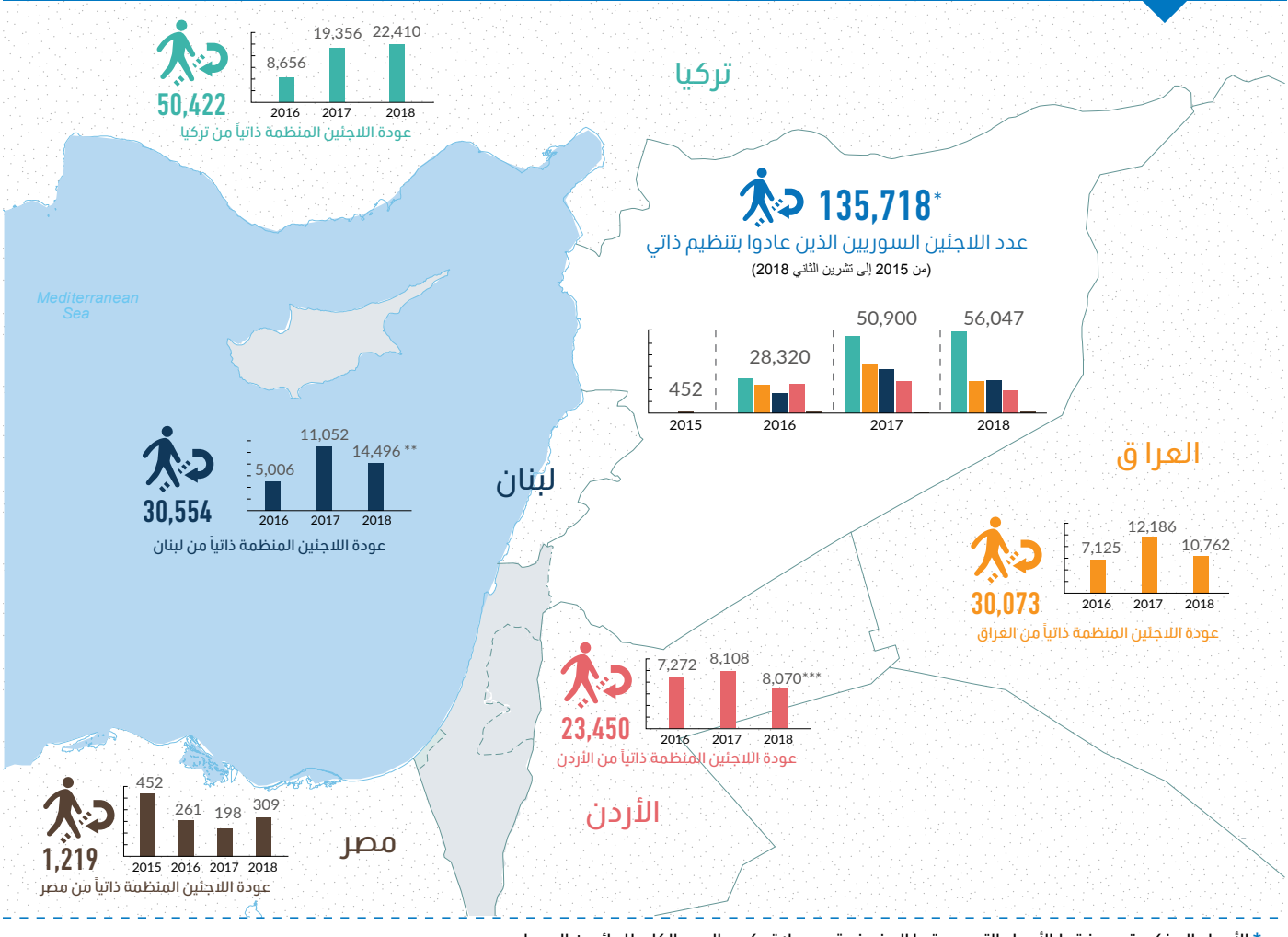

* الأعداد المذكورة هي فقط الأعداد التي رصدتها المفوضية وهي لا تعكس العدد الكلي للعائدين إلى ديارهم

** هذا العدد يشمل 5,596 فرداً تأكدت المفوضية من أنهم عادوا بصورة عفوية وحدهم، بالإضافة إلى 8,900 فرداً تطابقت حولهم قاعدة بيانات المفوضية مع قوائم مكتب الأمن العام للعائدين بصورة جماعية منظمة. وقد وصل العدد الكلي للأفراد في القوائم التي شاركها مكتب الأمن العام في عام 2018 إلى 11,133، وما زالت عملية المطابقة جارية.

*** الأرقام بعد إعادة فتح معبر جابر أرقام تقديرية. تقوم المفوضية بتحديد العائدين إلى ديارهم على أساس قوائم المغادرة التي يتم الحصول عليها بصورة منتظمة من الحكومة.

خلال الأشهر القليلة الأولى من عام 2018، تراجع الوضع الأمني في سورية، مع حدوث أزمات بوقت واحد في مناطق مختلفة من سورية، بما فيها الشمال الشرقي، وعفرين، والغوطة الشرقية، مما تطلب زيادة استجابة المفوضية والأطراف الأخرى الفاعلة في العمل الإنساني. وفي الوقت ذاته، استمرت عودة النازحين واللاجئين من دول الجوار إلى المناطق التي استعادت استقرارها، وتراجعت فيها الأعمال العدائية أو توقفت، وكذلك في المناطق التي أصبح الوصول إليها ممكناً.

فقد عاد حوالي 800,000 فرد بشكل طوعي خلال عام 2017، منهم حوالي 764,310 نازحاً و 50,902 من اللاجئين. واستمر اتجاه عودة النازحين إلى ديارهم في عام 2018، حيث عاد حتى نهاية عام 2018 ما يقارب 1,4 مليون نازح في سورية إلى ديارهم، كما عاد 56,047 لاجئاً سورياً بصورة عفوية خلال عام 2018.

[1] لا تشمل هذه الأرقام إلى الآن العدد الكبير المحتمل للسوريين الذين عادوا خلال الإذن المؤقت بالعودة من تركيا في رمضان والذين لم يعودوا إلى تركيا قبل انتهاء تاريخ الإذن.

نية اللاجئين بالعودة

منذ عام 2017، تنفذ عمليات المفوضية في الدول المجاورة لسورية والتي تستضيف اللاجئين دراسات استقصائية للعودة المتوقعة ومجموعات نقاش مركزة مع اللاجئين السوريين حول نيتهم بالعودة في المستقبل. وخلال الجولة الرابعة من دراسات استقصاء نية العودة المنفذة بين شهري آذار/ مارس وحزيران/ يونيو 2018، أجريت مقابلات مع 4,283 لاجئاً سورياً يقيمون في مصر والعراق ولبنان والأردن. حيث أظهرت دراسة عام 2018، أن 76 بالمائة من اللاجئين السورين يأملون بالعودة إلى سورية يوماً ما، بينما كانت هذه النسبة 51 بالمائة في عام 2017. إلا أن 19 بالمائة من اللاجئين ذكروا أنهم لا يخططون للعودة إلى سورية أبداً. ويرى معظمهم أن العودة لن تتحقق في عام 2019، حيث ذكر 85 بالمائة من اللاجئين الذين أجابوا أنهم لا ينوون العودة إلى سورية خلال العام القادم.

وقد عبّر اللاجئون الذين ينوون العودة وأولئك لم يقرروا بعد عن مخاوف مشتركة منها هشاشة الوضع الأمني في بعضٍ من أجزاء سورية، ووجود ذخائر غير منفجرة ومخاطر مادية في مناطق أخرى، والحاجة لضمان سلامتهم واحترام حقوقهم عند العودة. ولا يزال التجنيد الإلزامي والخوف من العقوبة بسبب الفرار أو رفض الخدمة في الجيش عائقاً أساسياً بالنسبة لعودة البعض. كما أن العوائق القانونية والتحديات في المطالبة بالملكية أوالاعتراف بالوثائق المدنية أو الشهادات الدراسية من العوائق أيضاً.

يعتقد 46 بالمائة من الأفراد الذين قابلتهم المفوضية وكان لديهم ممتلكات قبل مغادرتهم فرارهم أن بيوتهم قد دمرت، بينما يعتقد 10 بالمائة منهم أن بيوتهم مدمرة جزئياً أو متضررة.

كما كان لدى اللاجئين مخاوف تتعلق بعوائق الحصول على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وكيفية إعالة أسرهم. ربما تحتاج كل فئة من فئات اللاجئين من الرجال والنساء والأولاد والبنات والشباب وكبار السن والأقليات والأفراد ذوي الإعاقات إلى دعم قانوني ومادي خاص بها للتغلب على العوائق المحددة التي تؤثر عليهم.

ملخص تنفيذي

الأمل بالعودة يوماً ما

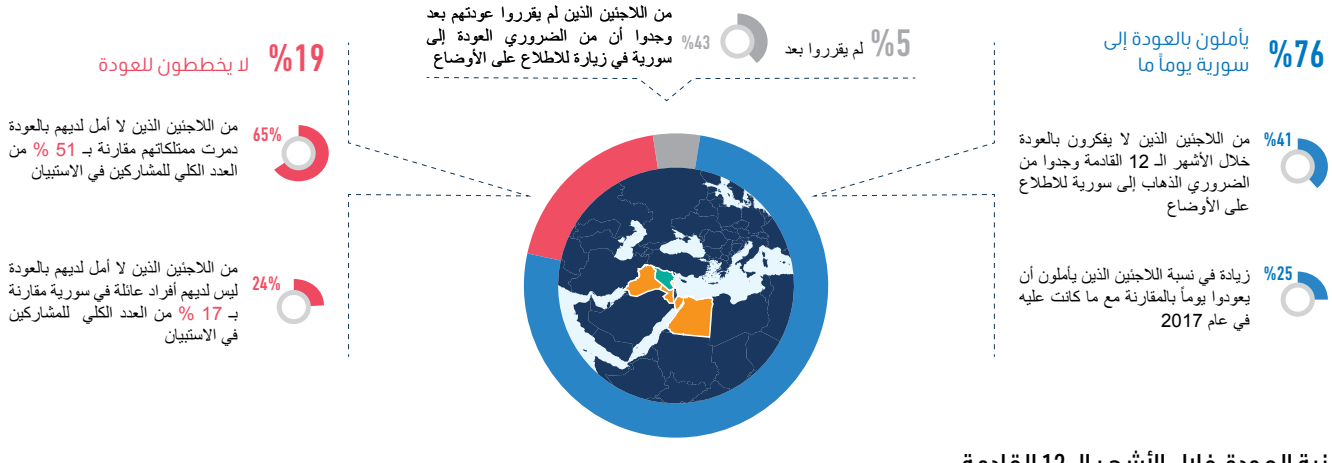

نية العودة خلال الأشهر الـ 12 القادمة

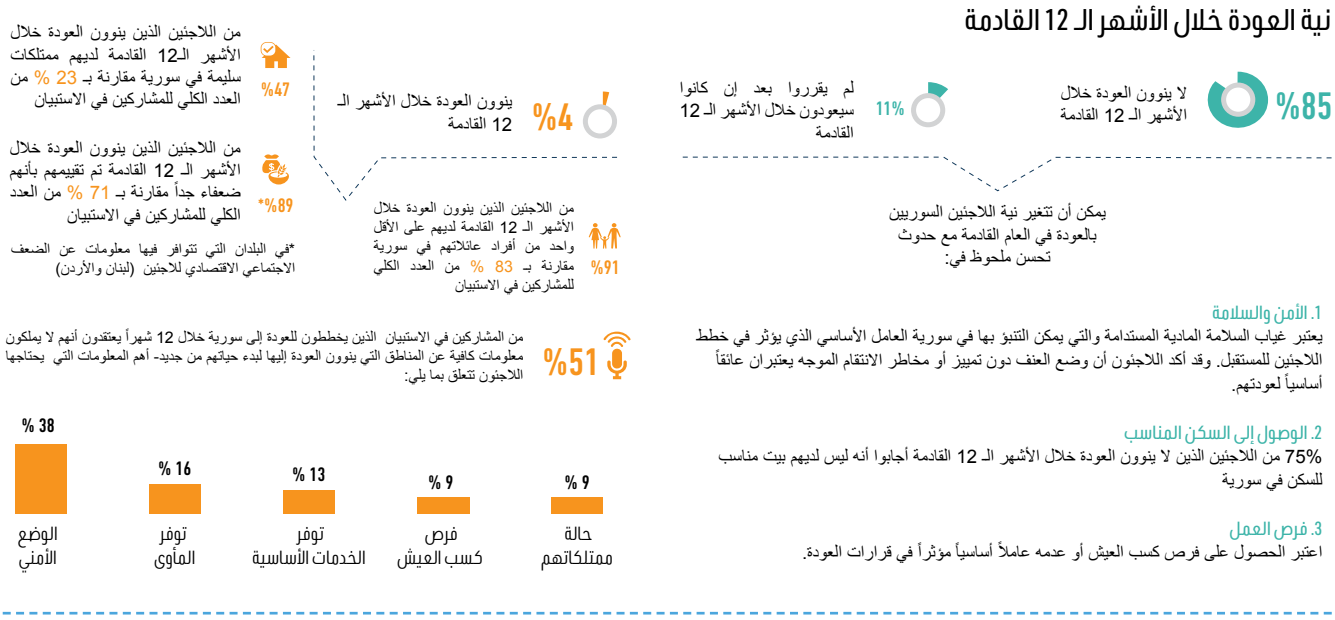

يمكن أن تتغير نية اللاجئين السوريين بالعودة في العام القادمة مع حدوث تحسن ملحوظ في:

1. الأمن والسلامة

يعتبر غياب السلامة المادية المستدامة والتي يمكن التنبؤ بها في سورية العامل الأساسي الذي يؤثر في خطط اللاجئين للمستقبل. وقد أكد اللاجئون أن وضع العنف دون تمييز أو مخاطر الانتقام الموجه يعتبران عائقاً أساسياً لعودتهم.

2. الوصول إلى السكن المناسب

75% من اللاجئين الذين لا ينوون العودة خلال الأشهر الـ 12 القادمة أجابوا أنه ليس لديهم بيت مناسب للسكن في سورية

3. فرص العمل

اعتبر الحصول على فرص كسب العيش أو عدمه عاملاً أساسياً مؤثراً في قرارات العودة.

1.4 مليون نازح عادوا إلى ديارهم

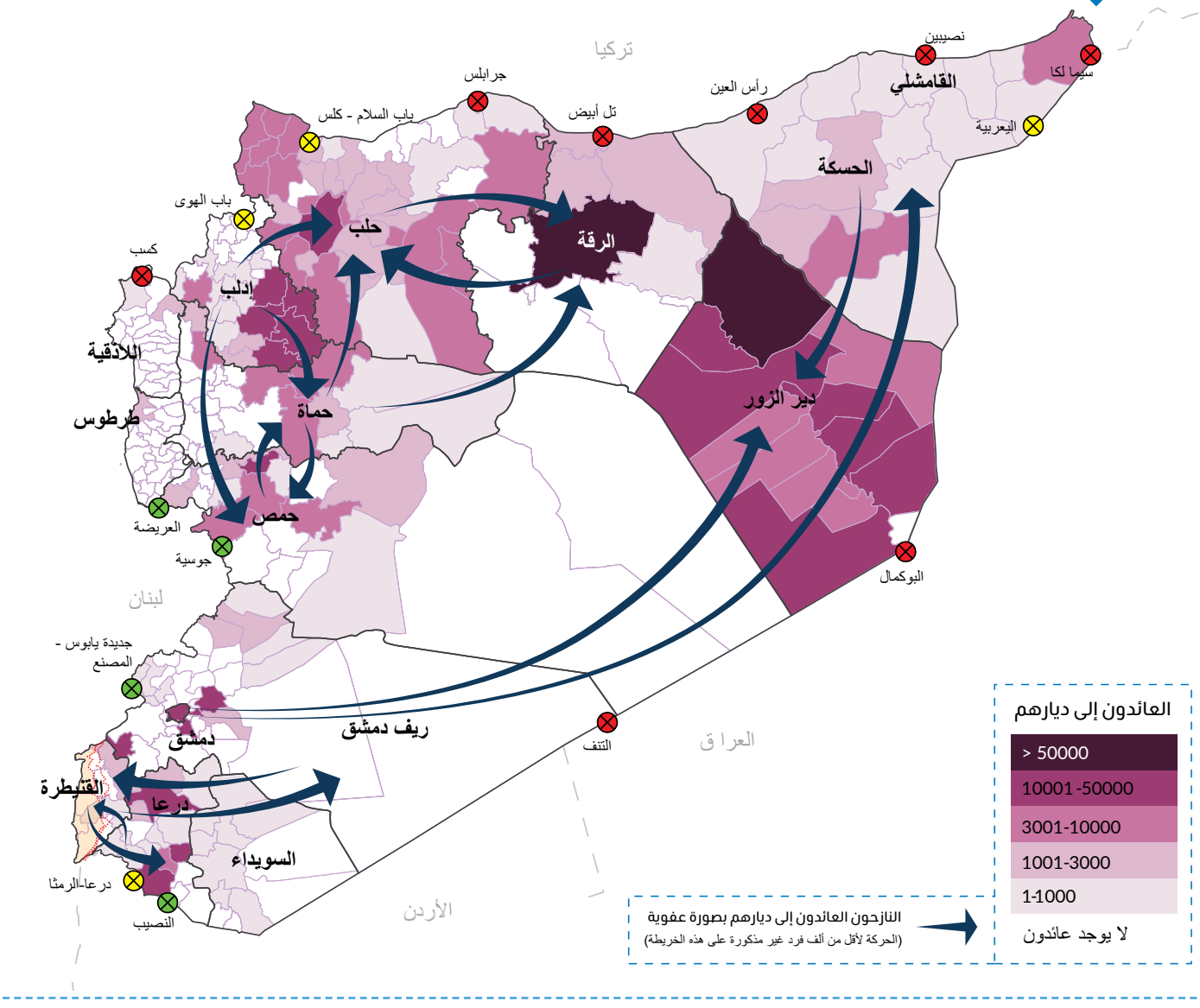

إطار عمل المفوضية للعائدين إلى ديارهم

في عام 2018، استرشدت تدخلات مكتب المفوضية في سورية حول عودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم بما يلي:

- خطة الاستجابة الإنسانية (2018) والتي مثلت استجابة إنسانية منسقة بين الوكالات، وشملت توقع المفوضية عودة 200,000 لاجئ؛
- الخطة التشغيلية للمفوضية لسورية للركيزة 3 والتي قدمت أنشطة مبرمجة للنازحين واللاجئين العائدين إلى ديارهم (حيث تم التخطيط لعودة مليون من النازحين و200,000 من اللاجئين بميزانية قدرها 259,2 مليون دولار أمريكي)؛
- استراتيجية المفوضية للحماية والحلول الشاملة: العودة الطوعية إلى سورية، والتي وضعت توجيهات برمجية وسياسية حول مشاركة المفوضية في عودة اللاجئين السوريين (المرحلة 1/ المرحلة 2)؛

ففي المرحلة 1، كان دعم المفوضية للعائدين داخل سورية محدوداً بالمساعدات الإنسانية، سواء كان العائدون من اللاجئين أو النازحين، وسواء كانت عودتهم ذاتية التنظيم أو بتنظيم من الحكومة السورية وغيرها من الأطراف الفاعلة. حيث كان دعم العودة وإعادة الاندماج مجتمعياً، ويقدم لجميع الأفراد بناءً على الاحتياجات وليس على وضعهم. وقد شملت البرامج المجتمعية للمفوضية نموذج دعم القرية في المناطق الريفية، وبرنامج دعم الأحياء في المدن. وقد بدأت المفوضية منذ عام 2017 بتوسيع قدرات موظفيها ومكتبها داخل سورية لبرامج النازحين وفي الأماكن التي يعود إليها النازحون فعلياً أو التي يحتمل أن يعودوا إليها.

في عام 2018، ركز مكتب المفوضية في سورية على مجالات الأولوية التالية:

التنسيق: أنشئت مجموعة عمل العودة وإعادة الاندماج ضمن فريق الأمم المتحدة في سورية وكانت المفوضية تقوم بدور الأمانة العامة دعماً للممثل المقيم/ منسق الشؤون الإنسانية. كما قادت المفوضية ركيزة عودة اللاجئين. وبالتعاون مع الممثل المقيم/ منسق الشؤون الإنسانية والمجموعة الإقليمية للاجئين والمرونة، كانت مجموعة العمل الخاصة بعودة اللاجئين نقطة الاتصال الرئيسية بين مجموعات عمل الحلول الدائمة التي تديرها المفوضية في دول الجوار حول عودة اللاجئين.

إدارة المعلومات: بدأ مكتب المفوضية في سورية، ضمن التخطيط لعودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم، بإعداد القدرات لتقييم الأوضاع في مناطق العودة، وتحديد حركات العودة، والإجابة عن الأسئلة الرئيسية التي يطرحها اللاجئون في دول الجوار.

الحدود القصوى لحماية العائدين إلى ديارهم: كانت المفوضية المحاور الرئيسي للحكومة السورية حول عودة اللاجئين. وقد تابعت المفوضية محادثاتها مع الحكومة السورية حول مبادئ الحماية الأساسية التي ينبغي أن تسهل العودة. وتأمل المفوضية أن تتوسع في هذه المبادئ أكثر لتصبح إطار عمل قانوني للتعاون مع الحكومة السورية يساعد على الاستجابة لاحتياجات العائدين وتقديم الدعم الإنساني والحماية الاجتماعية. كما سعت المفوضية إلى تحويل هذه المبادئ مع الحكومة السورية إلى إجراءات ملموسة لمعالجة معوقات العودة ومخاوف اللاجئين على سلامتهم القانونية والجسدية والمادية.

التسجيل والوثائق المدنية: أدركت المفوضية أهمية الوثائق القانونية، وحرية الحركة، والوصول إلى المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية، كعامل تمكين للعودة، لمنع انعدام الجنسية والتخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال. وكجزء من دورها في وضع استراتيجية لحماية العائدين إلى ديارهم، شاركت المفوضية على نطاق واسع في تحليل التحديات القانونية للعودة، وتقديم التعليقات والإجابات لـ «مجموعة أدوات رصد حماية العائدين»؛ بناء على الإطار القانوني السوري المتعلق بحماية العائدين وكيفية تسهيل عودتهم إلى ديارهم.
كما نفذت المفوضية، بالتنسيق مع الأمانة السورية، ورشة عمل حول أهمية الوثائق المدنية لمنع انعدام الجنسية حيث نوقشت التحديات التي تعرض لها اللاجئون فيما يتعلق بالوثائق المدنية. وقد حضر ورشة العمل شركاء المفوضية القانونيون والوزارات المعنية والدوائر الحكومية.

السكن والأراضي والممتلكات- الدعم القانوني: بالتعاون مع الحكومة السورية، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات السورية غير الحكومية، بدأت المفوضية دعمها للعائدين إلى ديارهم لاسترداد ممتلكاتهم ومعالجة العوائق القانونية من خلال التحليل والمناصرة حول قوانين وأنظمة محددة، والمساعدة القانونية، والوثائق المدنية. حيث كانت تدخلات المفوضية جزءاً من تعاون وثيق بين الوكالات حول الإسكان والأراضي والممتلكات، وقد شاركت المفوضية في قيادة مجموعة العمل المتعلقة بالإسكان والأراضي والممتلكات.

إعداد البرامج المجتمعية

المراكز المجتمعية: بحلول نهاية عام 2018، افتتحت المفوضية من خلال شركائها مركزاً مجتمعياً ومركزاً مصغراً ووحدة متنقلة بموجب الركيزة 3 أي العائدون إلى ديارهم والمجتمعات المضيفة كما تابعت المفوضية دعم العائدين من خلال المنشآت الأخرى العاملة بموجب الركيزة 1 أي النازحون والتي تضم 97 مركزاً مجتمعياً، و26 مركزاً مصغراً، و100 وحدة متنقلة في 12 محافظة. حيث قدمت المراكز المجتمعية للنساء والرجال والأولاد والبنات من شتى الخلفيات مساحات آمنة يمكنهم أن يتفاعلوا فيها، وخدمات حماية متكاملة ومساعدة مصممة خصيصاً لهم. كما توسعت تلك الخدمات لتلبية احتياجات العائدين إلى ديارهم سواء في المراكز الموجودة مسبقاً أو في المراكز التي أنشئت حديثاً في مناطق العودة.

متطوعو الوصول في سورية: يهدف هذا البرامج إلى حشد وتمكين الأفراد الذين تعنى بهم المفوضية لتولي أدوار قيادية ضمن مجتمعاتهم وذلك لربط هذه المجتمعات مع الخدمات التي تقدمها المفوضية. وفي عام 2018، قامت المفوضية بالتعاون مع 17 شريكاً بحشد شبكة من 2,849 متطوع وصول من النازحين، والعائدين، والمجتمعات المضيفة في 14 محافظة، منهم 39 متطوعاً تحت الركيزة 3 بإدارة اثنين من الشركاء وتم ربطهم مع مركز مجتمعي في حلب ومركز مصغر في ريف دمشق. وقد قدم متطوعو الوصول مجموعة من خدمات الحماية، وقاموا بربط الأفراد المحتاجين مع المراكز المجتمعية وتقديم المعلومات المتعلقة بالخدمات. كما نظم متطوعو الوصول مجموعات للمناقشة المركزة وشاركوا بفعالية في الأنشطة الترفيهية والتوعوية فبنوا جسور التواصل والثقة مع المجتمعات. وقد تم تدريب متطوعي الوصول على المبادئ الأساسية للحماية المجتمعية.

المبادرات المجتمعية: في عام 2018، تم تنفيذ أربع مبادرات مجتمعية في محافظة حلب بالتعاون مع شريك المفوضية الإحسان. وقد قام 60 فرداً من العائدين إلى ديارهم بإدارة هذه المبادرات المجتمعية، واستفاد منها 2,200 فرداً. تناولت اثنتان من هذه المبادرات قضايا تتعلق بالمياه والنظافة والصرف الصحي مثل جلسات التوعية، تأمين دورات المياه عن طريق تركيب أقفال وإصلاح الأبواب، وتأمين مصادر آمنة وسليمة للمياه. بينما كانت المبادرة الأخرى حول تصنيع عربات للعائدين إلى ديارهم من أجل إحضار البضائع من المحلات القريبة من سكنهم، نظراً لعدم وصول وسائل النقل إلى المناطق التي يعودون إليها ومعاناة الناس من حمل البضائع كل يوم.

التواصل مع المجتمعات: بدأ مكتب المفوضية في سورية بالتوسع في آليات التغذية الراجعة بما في ذلك الهيكليات المجتمعية ومنصات التواصل الاجتماعي، من خلال الشركاء ومجموعات العمل المشتركة بين الوكالات. وتم وضع استراتيجية قُطرية حول التواصل مع المجتمعات وخطة تشغيلية وصادقت عليها جميع المكاتب الميدانية بنهاية عام 2018.

سبل كسب العيش: عملت المفوضية بصورة وثيقة مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم مشاريع صغيرة لكسب العيش من خلال منح/ مشاريع البدء بالأعمال الصغيرة وبرنامج أدوات سبل كسب العيش.

العودة إلى الدراسة ودمج الشهادات التعليمية: بالتعاون مع قطاع التعليم، قامت المفوضية بالمناصرة والدعم لتوسيع حصول العائدين إلى ديارهم على التعليم. حيث بدأت الترتيبات مع وزارة التربية ووزارة التعليم العالي لوضع أنظمة وإجراءات لدمج شهادات تعليم الطلاب العائدين إلى ديارهم.
وكجزء من دور المفوضية في دعم التعليم الجيد وبيئات التعليم الآمنة، استكملت المفوضية، من خلال شريكها منظمة الإسعاف الأولي ورشات عمل للتدريب النفسي الاجتماعي لصالح 2,183 من المستشارين الاجتماعيين والمعلمين من مختلف المحافظات. وقد نظمت جلسات التدريب بالتعاون مع وزارة التربية وتم اختيار المتدربين بناءً على التقييم الذي قامت به الوزارة. وبما أن إعادة تأهيل المدارس تعتبر من أولى أولويات قطاع التعليم حيث كانت مدارس كثيرة خارج الخدمة أو متضررة جزئياً نتيجة الأزمة الممتدة، فقد قامت المفوضية بإعادة تأهيل 39 مدرسة من خلال شركائها الإغاثة الإسلامية- فرنسا، ووكالة الأدفنتست للتنمية والإغاثة، ومنظمة الإسعاف الأولي في محافظات ريف دمشق وحماة وحمص ودرعا واللاذقية وحلب.

الخدمات للأفراد ذوي الاحتياجات المحددة: تمت تلبية الاحتياجات النفسية للعائدين إلى ديارهم من خلال الشركاء المحليين في حلب وريف دمشق. ففي عام 2018، حصل 268 من العائدين إلى ديارهم على خدمات إدارة الحالة للدعم النفسي الاجتماعي وجلسات الاستشارة الفردية والجماعية. وجرت إحالة 21 فرداً من العائدين إلى ديارهم الذين كانوا يعانون من اضطرابات نفسية حادة إلى خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي المتخصصة على يد أطباء نفسانيين أو أخصائيين نفسيين. كما شارك 6,676 من الأفراد الذين تعنى بهم المفوضية في 252 فعالية ترفيهية وجلسة توعية. وقدم شركاء المفوضية أنواعاً مختلفة من المساعدات العينية الطبية والعامة لتلبية الاحتياجات المحددة لـ 583 فرداً بهدف التخفيف من المخاطر التي كانوا يواجهونها ومنع لجوئهم إلى آليات التكيف الضارة.

حماية الطفل: تم التصدي لمخاطر حماية الأطفال العائدين إلى ديارهم من خلال اثنين من الشركاء المحليين في حلب وريف دمشق. ففي عام 2018، نفذت 176 جلسة توعية استهدفت الأطفال ومقدمي الرعاية وأفراد المجتمع (حوالي 3,520 طفلاً مع عائلاتهم). ومن خلال هذه التدخلات، تم تحديد الأطفال الذين لديهم مخاطر حماية من العائدين إلى ديارهم والمجتمعات المضيفة، وإحالتهم إلى عملية شاملة لإدارة الحالة نفذها أخصائيون اجتماعيون/ مدراء حالة مدربين على حماية الطفل. ومع نهاية العام، تم تقييم 89 من الأطفال الذين تعرضوا لأنواع مختلفة من مخاطر حماية الطفل وتقديم المساعدة لهم من خلال عملية إدارة الحالة. كما نفذت استشارات وتقييمات منتظمة للأطفال المعرضين للخطر لضمان رفاههم والاستجابة لاحتياجاتهم المحددة مباشرة أو من خلال الإحالات. وقد أنشأت المفوضية مع شركائها وبالتعاون مع وزارة التربية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل منشأتين مجتمعيتين لحماية الطفل في حلب.

العنف القائم على النوع الاجتماعي: قامت المفوضية بالتعاون مع شركائها المحليين وبتنسيق وثيق مع مكاتبها الميدانية في دمشق وحلب؛ بإطلاق برنامجها للحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له والذي استهدف العائدين إلى ديارهم في مناطق العودة. كما ساعدت المفوضية في بناء قدرات 39 من العاملين في الخطوط الأمامية لدى الشركاء بما في ذلك 19 من الموظفين لدى الهيئة السورية لشؤون الأسرة حول أساسيات الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له، إضافة إلى تقديم إدارة الحالة لـ 78 من الناجين لتلبية احتياجاتهم بالإحالات المناسبة. وقد استمرت أنشطة التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي لتصل إلى 2,248 فرداً من خلال 129 حملة جرى خلالها توزيع 165 من مجموعات التقليل من المخاطر.

الإيواء والبنية التحتية الاجتماعية: ساعدت المفوضية العائدين إلى ديارهم عن طريق إعادة التأهيل البسيطة لمراكز الإيواء من خلال تقديم الأبواب والنوافذ، ومستلزمات الإيواء، أو أدوات الإصلاح، أو الأدوات اللازمة لإزالة الأنقاض وغير ذلك. وقد هدف هذا الدعم إلى توفير المعايير الأساسية للإقامة إلى العائلات الضعيفة العائدة إلى ديارها فيما يتعلق بالسلامة والحماية.

كما قدمت المفوضية الدعم لمشاريع/ ورشات صغيرة لإنتاج الأبواب والنوافذ محلياً وإعادة تأهيل البيوت المتضررة جزئياً. وشملت التدخلات الإضافية بناء قدرات وزارة الإدارة المحلية والبيئة لتدريب الموظفين الفنيين في المحافظات والبلديات حول تقييم السلامة الهيكلية. وقد تم توسيع هذا البرنامج ليضم إعادة تأهيل عيادات الصحة الأساسية والمخابز والمصابيح الشمسية لإنارة الشوارع من أجل منع مخاطر التحرش؛ وغير ذلك من البنى التحتية الاجتماعية الأساسية- وربطها بالمبادرات المجتمعية المذكورة أعلاه- بالتعاون مع القطاع المعني، وفقط عند وجود ثغرات يمكن للمفوضية سدها على المدى القصير.

مواد الإغاثة الأساسية والمساعدات الشتوية: تم توزيع مواد الإغاثة الأساسية التي تقدمها المفوضية إلى الأفراد المحتاجين للتخفيف من ضعفهم وتعزيز صمودهم. حيث شملت مجموعة مواد الإغاثة الأساسية المقدمة لعائلة من خمسة أفراد البطانيات العازلة للحرارة، والفرشات/ حصائر النوم، وعدة المطبخ، والشوادر البلاستيكية، وغالونات المياه، والمصابيح الشمسية. وتم توسيع برامج مواد الإغاثة الأساسية لتلبية الاحتياجات الموسمية بما في ذلك برنامج المساعدات الشتوية، التي تشمل السترات الشتوية الرجالية والنسائية، وأغطية الأرضيات العازلة للمياه، والملابس الشتوية، وأكياس النوم.

كرم يعود مع عائلته إلى بيتهم في دير بعلبة

بعد خمس سنوات من النزوح، عاد كرم، وهو أب لأربعة أطفال، مع عائلته إلى بيتهم في دير بعلبة، شمال شرقي حمص شأنهم شأن 1,100 عائلة عادت إلى المنطقة. «نزحنا ثلاث مرات قبل أن نستقر هنا أخيراً قبل شهر. كان بيتنا منهوباً ومدمراً جزئياً بسبب الأعمال العدائية. لم يكن بوسعنا تأمين تكاليف إصلاح الأضرار بدون الحصول على الدعم وذلك لأنني عاطل عن العمل حالياً»، قال كرم.
اختار شريك المفوضية منظمة الإغاثة الإسلامية – فرنسا العائلات الأكثر ضعفاً في دير بعلبة ليقوم بإعادة تأهيل بيوتهم بما في ذلك تقديم الأبواب والنوافذ. وقد قامت المفوضية، من خلال منظمة الإغاثة الإسلامية- فرنسا، بإعادة تأهيل 126 شقة سكنية في المنطقة خلال عام 2018.

الأنشطة القانونية لدعم العائدين إلى ديارهم

ظلت المفوضية وكالة رائدة في الشؤون القانونية في سورية خلال عام 2018 حسب مهمتها ومسؤوليتها.

عمل المفوضية على الوثائق المدنية

حسب مراجعة احتياجات الحماية في سورية لعام 2018، كان فقدان الوثائق المدنية من أكثر شؤون الحماية التي تم الإبلاغ عنها (83 %) داخل سورية، حيث وصفت المخاوف المتعلقة بالتقدم إلى السلطات وفقدان الوثائق بأنها الأسباب الرئيسية لعدم إصدار الوثائق الرسمية/ الحكومية (74 %). أما خارج سورية، فقد بقيت الصعوبات في الوصول إلى الوثائق المدنية عقبة أمام عودة اللاجئين، تعيق وصولهم إلى حقوق الإنسان الأساسية مثل حرية الحركة، والوصول إلى الخدمات الأساسية وسبل كسب العيش. فالأطفال الذين ولدوا خارج سورية، ربما لا تكون لديهم أية وثائق شخصية، أو عائلية أو وثائق تدل على جنسيتهم، مما يقوض احتمالية إعادة الاندماج المستدام في مجتمعاتهم الأصلية ويعرضهم إلى خطر انعدام الجنسية.

يقوم مكتب المفوضية في سورية بدعم المنظمات المحلية التي تقدم المساعدة القانونية للنازحين العائدين إلى ديارهم؛ مما يساعد على معالجة قضايا الوثائق المدنية والملكية وغيرها من القضايا المعقدة وهو أمر بغاية الأهمية.

وفي ضوء ما تقدم، كان للمفوضية دور الريادة في مساعدة النازحين واللاجئين والمجتمعات المضيفة في الحصول على الوثائق المدنية، من خلال فريق من المحامين (211 محامياً و96 متطوعاً قانونياً) يعملون ضمن ثلاث منظمات محلية ودولية غير حكومية (المجلس الدنماركي للاجئين، والهلال الأحمر العربي السوري، والأمانة السورية للتنمية). كما يقدم الفريق القانوني خدمات قانونية متنوعة تتعلق بالسكن والأراضي والممتلكات، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وحماية الطفل وغير ذلك من الأمور المتعلقة بالحماية. وقد قامت المفوضية كذلك، من خلال مذكرة التفاهم الموقعة مع وزارة الداخلية عام 2017، بدعم مكاتب السجل المدني في 12 محافظة مما أدى إلى تحسين الحصول على مختلف الوثائق المدنية بنسبة 100%. وفي عام 2018، تم تقديم الإصلاحات وإعادة التأهيل البسيطة والدعم الفني العيني في ستة مواقع رئيسية لمكاتب إضافية للسجل المدني، ومحكمة ومشروع النافذة الواحدة، من أجل التأكد من جاهزيتها للعمل وتعزيز قدراتها على الاستجابة للاحتياجات الكبيرة للعائدين إلى ديارهم فيما يتعلق بالوثائق المدنية بما في ذلك تسجيل الولادات والزواج والطلاق والوفاة وإصدار الوثائق الأساسية (مثل البطاقات الشخصية ودفاتر العائلة / البطاقات الأسرية وغيرها). ونتيجة لذلك، استفاد حوالي 900,000 من العائدين إلى ديارهم والنازحين من الخدمات المتعلقة بالوثائق المدنية، والأمور المتعلقة بالسكن والأراضي والممتلكات وغير ذلك من الخدمات القانونية، المقدمة من مكاتب السجل المدني والمحاكم ومكاتب النافذة الواحدة التي تمت إعادة تأهيلها في حلب وحمص.

وفي السياق ذاته، تم تنفيذ ثلاثة مشاريع مماثلة في عام 2018 في خمس محافظات هي درعا وحمص وحماة والحسكة ودير الزور.
كما قدمت المفوضية التوعية للنازحين والعائدين إلى ديارهم والمجتمعات المضيفة حول أهمية توثيق الوقائع المدنية والحصول على الوثائق المدنية ذات الصلة. وكجزء من هذا النشاط، وبالتنسيق مع وزارة الداخلية/ مديرية الشؤون المدنية، طورت المفوضية كتيباً للوثائق المدنية وافقت عليه السلطات المعنية في عام 2018. وقد وزعت المفوضية 200,000 نسخة من الكتيب من خلال المراكز المجتمعية للشركاء، ومكاتب الشؤون المدنية في 14 محافظة، ودوائر الهجرة ومن خلال البعثات الدبلوماسية السورية في خمسة من دول الجوار (تركيا، والأردن، والعراق، ولبنان، ومصر). وكان الهدف من هذا الكتيب المساعدة في توعية المواطنين السوريين حول أهمية الوثائق المدنية والإجراءات ذات الصلة للحصول على الوثائق المدنية. كما طورت المفوضية بالتعاون مع الأمانة السورية والهلال الأحمر العربي السوري نشرة حول تسجيل المواليد طبعت منها 15,000 نسخة ووزعت من خلال المراكز المجتمعية التي يديرها شركاء المفوضية.

عمل المفوضية في قضايا الإسكان والأراضي والممتلكات

قامت المفوضية باعتبارها الجهة المنظمة لاجتماعات مجموعة العمل الفنية الخاصة بالإسكان والأراضي والممتلكات، بإدارة التحليل الفني للقانون 2018/10 لتعديل المرسوم رقم 2012/66 عن طريق إدخال أحكام قانونية جديدة تتعلق بإنشاء مناطق إنمائية في سورية.
وقد تابعت المفوضية إجراء مشاورات مكثفة، بما في ذلك الاجتماعات الفنية بين الأمم المتحدة والحكومة السورية. كما قامت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات السورية غير الحكومية، بالتعاون مع الحكومة السورية، بدعم العائدين إلى ديارهم لاستعادة ممتلكاتهم ومعالجة العوائق القانونية من خلال التحليل والمناصرة حول التشريعات والقوانين المحددة، والمساعدة القانونية، والوثائق المدنية. وكانت تدخلات المفوضية جزءاً من تعاون وثيق بين الوكالات حول الإسكان والأراضي والممتلكات، والتي شاركت المفوضية في رئاسة المجموعة الخاصة بها. وتماشياً مع خطة مجموعة العمل الفنية حول الإسكان والأراضي والممتلكات ، والتي كانت المفوضية من الجهات المنظمة لاجتماعاتها، كان هناك متابعة لعمل إضافي تأسيسي يتعلق بحقوق السكن والأراضي والممتلكات في سورية وذلك من خلال جمع خلاصة حول النصوص القانونية المتعلقة بالسكن والأراضي والممتلكات (وترجمتها إلى اللغة الإنكليزية)، والتحليلات القانونية المواضيعية المرافقة لها، وملاحظات توجيهية وأنشطة توعوية. كما جرى دعم أنشطة الوثائق القانونية من خلال مجموعة عمل مقترحة مختصة بالوثائق المدنية. حيث أفادت هذه الأنشطة العائدين إلى ديارهم كما قدمت المعلومات وحسنت أنشطة المفوضية للإيواء وإعادة التأهيل البسيطة للبنية التحتية. وقد تم تعزيز شبكة شركاء المساعدة القانونية من خلال ضم المزيد من المحامين لمساعدة الأفراد المتضررين في الحصول على الوثائق المدنية والأنشطة المتعلقة بالسكن والأراضي والممتلكات مع السلطات الوطنية المعنية. وفي الوقت ذاته، تم بناء قدرات المحامين المشاركين المتعلقة بالإسكان والأراضي والممتلكات من خلال المنظمات غير الحكومية الشريكة، وكذلك الأطراف المدنية التي تقدم الخدمات مع السلطات المعنية مثل وزارة الداخلية ووزارة الإدارة المحلية والبيئة من خلال أنشطة التدريب الموجهة.

وعلى مستوى تشغيلي لا يقل أهمية، قدمت المراكز المجتمعية التابعة للمفوضية والبالغ عددها 98 مركزاً في أنحاء سورية، بالتعاون مع الشركاء ومتطوعي الوصول، المساعدة القانونية المجانية بما في ذلك الاستشارات، والتمثيل أمام السلطات المسؤولة والتوعية حول وثائق الحالة المدنية، والأمور المتعلقة بوثائق الإسكان والأراضي والممتلكات. وقد كان لهذه البرامج أهمية كبيرة لدعم الأفراد في الحصول على المعلومات الضرورية والوثائق لضمان حماية حقوقهم.

برنامج دعم القرى للعائدين

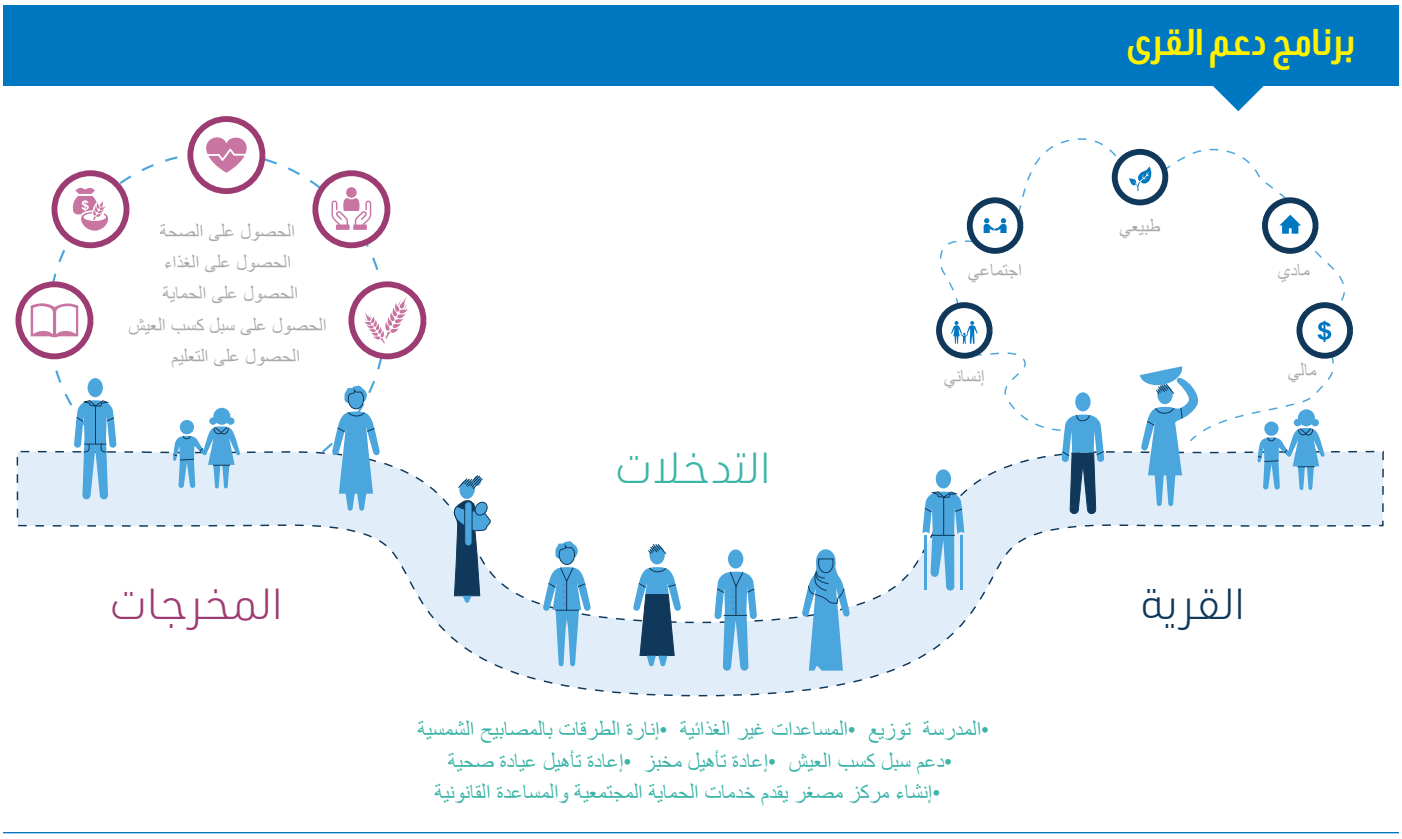

أدخلت المفوضية برنامجاً لدعم القرى والأحياء بهدف الوصول إلى المناطق التي حددتها المفوضية وشركاؤها كمناطق تضم أعداداً كبيرة من النازحين واللاجئين العائدين إلى ديارهم مع توقع زيادة أعداد العائدين. فحين رجعت العائلات إلى مناطقها الأصلية، كانت بحاجة إلى الكثير من الخدمات لتمكنها من استعادة حياتها الطبيعية. ومن خلال هذا البرنامج، قدمت المفوضية مع شركائها مجموعة من الخدمات ذات الأولوية بما في ذلك: إعادة تأهيل البيوت، والإصلاحات، وإعادة التأهيل البسيطة للمدارس والنقاط الصحية والمخابز. ومن خلال أعمال إعادة التأهيل، تمكنت العائلات من العيش في منازلها، وتمكن أطفالهم من الوصول إلى التعليم، واستطاعوا الحصول على الرعاية الصحية في العيادة المحلية وشراء الخبز من المخبز المحلي.
كما أنشأت المفوضية من خلال شركائها المراكز المجتمعية والمراكز المصغرة، حيث تم تقديم خدمات الحماية المجتمعية من خلال مشاريع سبل كسب العيش، والصفوف التعويضية، وأنشطة التوعية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي، والأنشطة الترفيهية، والتدريب المهني. كما قدمت المفوضية مواد الإغاثة الأساسية التي يحتاجها العائدون إلى ديارهم.

من المناطق التي نفذ فيها برنامج دعم القرى في عام 2018؛

الخفسة، ريف حلب

مقدمة: تقع بلدة الخفسة على الضفة الغربية لبحيرة الأسد، على بعد 85 كم من مدينة حلب شرقاً. في الفترة بين عامي 2013 و 2017، سيطرت على هذه المنطقة عدة مجموعات مسلحة منها داعش مما أدى إلى دمار كبير في البنية التحتية وفي الممتلكات. وقد استعادت الحكومة السيطرة على البلدة في أيار/ مايو 2017 مما سمح للأطراف الفاعلة في العمل الإنساني بالوصول إلى البلدة ومساعدة العائدين إلى المنطقة. كان عدد السكان في الخفسة قبل الأزمة 18,000 فرد، لكن بسبب الأعمال العدائية، نزح السكان إما لفترة قصيرة أو لفترات طويلة من الزمن.
زارت المفوضية الموقع عندما أصبح الوصول إليه متاحاً، ونفذت عدة جلسات تقييم لفهم الاحتياجات على الارض. وقد اتخذت المفوضية نهجاً متعدد القطاعات وركزت على تلبية الاحتياجات العاجلة على المدى القصير والتركيز على الحلول طويلة الأمد للاحتياجات الأخرى.

فاطمة وزهراء تدرسان وتكتبان واجباتهما في مقهى الواجبات المنزلية في مركز مصغر تابع للمفوضية في الخفسة، بريف حلب الشرقي © المفوضية/ أنطوان شندقجي/ تشرين الثاني 2018.

ضمن برنامج دعم القرى، نفذت المفوضية التدخلات التالية في الخفسة:

المساعدات غير الغذائية: عادت عائلات كثيرة إلى بيوتها لتجد أثاثها وممتلكاتها قد سرقت أو خربت. وقد قامت المفوضية بتوزيع مواد الإغاثة الأساسية الاعتيادية للأفراد الذين عادوا إلى ديارهم بالإضافة إلى المساعدات الشتوية التي ساعدت الناس على تحمل فصل الشتاء البارد.

الإيواء: دمرت الممتلكات على مستويات مختلفة. وقد شمل نهج المفوضية للعائدين إلى ديارهم الدعم الموجه للمالكين حيث استفادت عائلات كثيرة من هذا البرنامج وحصلت العائلات على دعم الإيواء في بيوتهم بما في ذلك تركيب الأبواب والنوافذ.

الخدمات العامة: استجابة للحاجة إلى الخدمات الأساسية ولمنع النزوح المتكرر بسبب الظروف غير المواتية، قدمت المفوضية الخدمات التالية:

- إعادة التأهيل البسيطة لمدرسة ابتدائية كي تستقبل الأطفال من سن 6 إلى 15 سنة في الخفسة وتمنحهم الوصول إلى التعليم.
- إعادة التأهيل البسيطة لمخبز وتجهيزه بتركيب خط إنتاج حيث اعتبره العائدون إلى ديارهم الحاجة الأكثر إلحاحاً فقد كان عليهم أن يقطعوا مسافات طويلة إلى السفيرة أو دير حافر أو تل عران لشراء حاجتهم اليومية من الخبز. ويسمح هذا المخبز الذي تبلغ طاقته الإنتاجية 12 طناً خلال 20 ساعة عمل، للعائدين إلى ديارهم بالحصول محلياً على احتياجاتهم اليومية من الخبز الطازج.

الصحة: تمت إعادة تأهيل عيادة للرعاية الصحية الأولية تابعة لمديرية الصحة، بالإضافة إلى تأثيثها وتجهيزها. ومن خلال هذه العيادة استطاع أكثر من 4,000 فرد الحصول على الخدمات الطبية الأساسية نظراً لعدم توافر أي خيار آخر.

خدمات الحماية المجتمعية: أنشأت المفوضية مركزاً مجتمعياً مصغراً في الخفسة قدم مجموعة من خدمات الحماية مثل: حشد المجتمع المحلي، والخدمات الموجهة للأفراد ذوي الاحتياجات المحددة، والتعليم، والمبادرات المجتمعية، والمساعدات العينية، والفرق المتنقلة.

الخدمات القانونية: كانت الحاجة إلى الوثائق الرسمية مصدر قلق كبير في ريف حلب الشرقي، وقد قدمت المفوضية الدعم من خلال شركاء المساعدة القانونية والفرق المتنقلة التابعة لهم. وهكذا حصل 26,663 مستفيداً على المساعدة بخدمات الحماية المختلفة خلال الأشهر السبعة الأولى فقط من عام 2018.

سبل كسب العيش: نظراً لاعتماد المنطقة على الزراعة بشكل رئيسي، فقد ركزت المفوضية على تنفيذ أنشطة مولدة للدخل تتعلق بالزراعة وتربية المواشي. وقد تحقق ذلك من خلال منح البدء بالمشاريع الصغيرة التي كان لها أثر كبير على المجتمع والاقتصاد في البلدة.

صوران، ريف حماة

تقع بلدة صوران في الريف الشمالي لمحافظة حماة، وتبعد 18 كم عن مدينة حماة. وقد كانت بلدة صوران بين عامي 2014 و2017 تحت سيطرة المجموعات المسلحة غير الحكومية مما سبب دماراً كبيراً للبنية التحتية والممتلكات. وبعد أن استعادت الحكومة السورية السيطرة على بلدة صوران وما حولها في نيسان / أبريل 2017، أصبح من الممكن وصول الأطراف الفاعلة في العمل الإنساني إليها في منتصف عام 2017. كان عدد سكان صوران قبل الأزمة يقدر بـ 45,000 نسمة، إلا أن غالبية السكن قد نزحوا وتركوا بلدتهم لسنوات.

ما إن أصبح الوصول إلى المنطقة ممكناً حتى عاد حوالي 5,000 فرد. وقد زار فريق المفوضية المنطقة فوراً ونفذ سلسلة من أعمال التقييم. ومع الأعداد المتزايدة من العائلات التي عادت إلى ديارها كانت الأبواب والنوافذ من أهم الاحتياجات التي تم تحديدها.
وقد أخبر أفراد المجتمع فريق المفوضية عن عدم وجود مدارس لأطفالهم، وأن المدرسة الوحيدة التي كانت تعمل كانت بعيدة عن بيوتهم. كما أن المخبز الوحيد في صوران كان متضرراً بصورة بالغة، وقد أدت الأنقاض المنتشرة في المدينة إلى جعل وصول الناس إلى أراضيهم وممتكاتهم أمراً صعباً وسببت الأمراض.

رجل من العائدين إلى ديارهم يسجل في المركز المصغر الذي يديره شريك المفوضية الجمعية السورية للتنمية الاجتماعية في صوران، بريف حماة الشمالي، بعد افتتاح المركز بأسبوع
© المفوضية / راما الكوكو/ تشرين الثاني 2018.

ولتلبية احتياجات الناس في صوران، طبقت المفوضية نهجاً شمولياً لدعم المنطقة بشكل متكامل. ومن خلال برنامج دعم القرى، قامت المفوضية وشركاؤها على الأرض بتقديم مجموعة من الخدمات السريعة بما في ذلك الأبواب والنوافذ للعائلات التي كانت قد عادت إلى بيوتها المتضررة، وقدمت مواد الإغاثة الأساسية لدعم العائلات عند عودتها، بالإضافة إلى الإصلاح البسيط لبعض البنية التحتية الأساسية، وإزالة الأنقاض، والإصلاح البسيط وإعادة التأهيل لمخبز، وإنشاء مركز مصغر لتقديم خدمات الحماية. كما تم توسيع هذا البرامج إلى القرى المحيطة ببلدة صوران.

من خلال هذا النهج، قدمت المفوضية للعائلات العائدة إلى بلدة صوران مجموعة من التدخلات، نذكر منها:

المساعدات غير الغذائية: وجد معظم العائدين إلى ديارهم بيوتهم فارغة عند عودتهم حيث كانت مفروشاتهم وممتلكاتهم منهوبة أو متضررة. وقد بدأت المفوضية استجابة عاجلة ووزعت مجموعات المساعدات غير الغذائية الاعتيادية لصالح 46,435 فرداً /9,287 عائلة من العائدين إلى ديارهم بالإضافة إلى المساعدات الشتوية لمساعدة الناس في فصل الشتاء القاسي.

الإيواء: كانت العائلات التي عادت إلى صوران والمناطق المحيطة بها تستخدم البطانيات والشوادر البلاستيكية بدلاً من الأبواب والنوافذ. وقد وزعت المفوضية وركبت الأبواب والنوافذ للعائلات الأكثر ضعفاً في صوران وذلك من خلال مشروع الأبواب والنوافذ. كما طبق ذلك أيضاً في مناطق أخرى مثل معرديس وطيبة الإمام وخربة الحجامة والفن الشمالي وقصر مخرم، حيث قدمت 2,560 مجموعة من «الأبواب والنوافذ» للعائلات الأكثر ضعفاً. وبما أن كثيراً من العائلات العائدة قد وجدت بيوتها مدمرة فقد كان عليهم استئجار بيوت في مناطقها الأصلية أو السكن مع الأقارب في بيت واحد. وقد قامت المفوضية بالشراكة مع منظمة الإغاثة الإسلامية- فرنسا بإعادة تأهيل وتجهيز سبع مراكز إيواء تستوعب 304 من العائلات في مناطق العودة في صوران وذلك لاستقبال العائلات التي عادت طوعياً إلى مناطقها الأصلية ووجدت بيوتها مدمرة أو متضررة بشدة.

خدمات الحماية المجتمعية: أنشأت المفوضية مركزاً مجتمعياً مصغراً في صوران قدم مجموعة متنوعة من خدمات الحماية بما فيها جلسات التوعية والدعم النفسي الاجتماعي وحماية الطفل والمبادرات المجتمعية والمساعدات العينية ودعم سبل كسب العيش. كما أرسل المركز وحدتين متنقلتين و15 من متطوعي الوصول إلى بلدتي طيبة الإمام ومعرديس، لتلبية احتياجات الناس في المنطقة والذين لم يتمكنوا من الوصول إلى المركز المصغر.

مدرسة الشهداء: تقع مدرسة الشهداء في الحي الشمالي في مدينة صوران، وهي منطقة زراعية شهدت عودة نسبة كبيرة من السكان الأصليين نظراً لعدم وجود دمار كبير فيها. إلا أن المدرسة كانت متضررة ولا تعمل. فقامت المفوضية بالشراكة مع منظمة الإسعاف الأولي- فرنسا بإعادة تأهيلها وافتتاحها في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018. ويداوم في المدرسة أكثر من 700 طالب من مختلف الأعمار.

برنامج سبل كسب العيش: كان مخبز صوران من أهم المخابز في ريف حماة الشمالي، حيث كان يؤمن الخبز لما يقارب 75,000 فرداً في 25 قرية. وقد كان مقر المخبز الأصلي مدمراً بالكامل، لذلك فقد حددت بلدية صوران موقعاً بديلاً لإيجاد حل سريع. فقامت المفوضية بالشراكة مع الجمعية السورية للتنمية الاجتماعية بإعادة تأهيل البناء وتركيب خط إنتاج بطاقة يومية تقدر بـ 13 طناً من دقيق القمح ليوفر الخبز لـ12,250 فرداً يومياً.

البلديات: تضررت بلديات كل من صوران وطيبة الإمام ومعرديس وأصبحت قدرتها على العمل محدودة. ومع ارتفاع معدلات العودة، أصبح من المتوقع أن تعيق القدرة المحدودة لهذه البلديات وصول العائدين إلى ديارهم إلى الوثائق الضرورية والتسجيل للحصول على الخدمات العامة والمساعدات. لذلك فقد قدمت المفوضية الدعم من خلال إعادة التأهيل البسيطة والمساعدة الفنية لبلدية صوران.

قام ممثل المفوضية في سورية قبل أشهر بزيارة لمدرسة في صوران بريف حماة متضررة بسبب النزاع. ذكرت مديرة المدرسة أنها أخفت الكتب في بيتها لحمايتها وطلبت المساعدة من المفوضية. وقد قدمت المفوضية الدعم لإصلاح الأبواب والنوافذ في المدرسة وتركيبها ليتمكن 700 طفل من الدراسة فيها من جديد.

الخدمات العامة: بالإضافة لما ذكر، نفذت المفوضية مجموعة من الخدمات العامة منها:

- إزالة الأنقاض من المناطق التي تشهد عودة السكان في صوران وطيبة الإمام ومعرديس مما يسهل وصول العائلات التي عادت للمنطقة إلى بيوتها وممتلكاتها.
- أعمال الصيانة والإصلاح البسيطة في شبكات الري والصرف الصحية الثانوية في مناطق العودة في صوران وطيبة الإمام ومعرديس لضمان سلامة العائدين وكرامتهم.
- توزيع 90 حاوية نفايات في مناطق العودة في صوران وطيبة الإمام ومعرديس.

نموذج الأبواب والنوافذ

لتلبية احتياجات الإيواء الهائلة في محافظتي حمص وحماة، صممت المفوضية مشروع «الأبواب والنوافذ» وخططت له. ورغم أن تدخل الإيواء هذا كان مصمماً لتلبية احتياجات العائدين إلى ديارهم، إلا أن المشروع شمل أيضاً مكوناً لسبل كسب العيش حيث قدم تدريباً مهنياً للعائدين إلى ديارهم ليصبحوا قادرين على تركيب الأبواب والنوافذ.

وكان من الأمور المشتركة ضمن البيوت المتضررة جزئياً عدم وجود أي من الأبواب والنوافذ والبوابات. خلال عدة زيارات ميدانية، لاحظ موظفو المفوضية أن كل البيوت المتضررة جزئياً أو حتى السليمة ليس فيها أبواب ولا نوافذ. كما اكتشفت المفوضية عدم وجود عمال مهرة في هذه المناطق أو ورشات يمكن أن تنتج الأبواب والنوافذ. فأجرت المفوضية مشاورات مع السكان العائدين إلى ديارهم، والبلدية، ومحافظي حمص وحماة في عدد من المناسبات خلال زيارات التقييم الميدانية، وتوصلت إلى أن تقديم الأبواب والنوافذ وبعض العمال المهرة سيوجد حلاً مناسباً للاحتياجات الهائلة لإعادة تأهيل الإيواء. وقد استطاعت المفوضية خلال عام 2018 مساعدة 2,801 عائلة من خلال تقديم الأبواب والنوافذ.

المتدربون يستخدمون آلة النجارة في مدرسة التدريب المهني في حي عرمان بمدينة حمص أبواب خشبية ضمن مشروع الأبواب والنوافذ.
© المفوضية/ أمان علوان/ شباط 2018.

مشروع النافذة الواحدة

من أجل تقديم طلب التعويض عن الممتلكات المتضررة والذي قدمته الحكومة، كان على العائدين إلى ديارهم وغيرهم من المواطنين، السعي للحصول على الخدمات من عدد من الدوائر المنتشرة في أنحاء المدينة. ومن المشكلات الرئيسية التي ذكرها الناس أن مالك البيت المتضرر كان عليه أن يمر بعدد من المديريات في البلدية لكي يعود إلى بيته ويسجل للحصول على المساعدة سواء من الحكومة أو من المنظمات التي تقدم المساعدات. وقد أبدت العائلات قلقها حيال فقدان الوثائق، والعملية الطويلة والمنهكة للحصول عليها. ولمعالجة هذه التحديات، قامت المفوضية بالتعاون مع الوزارات المعنية بتطويرمكتب «النافذة الواحدة» الموجودة ليضم المديريات المشاركة في تقييم الأضرار والتي يمكن أن تتكرر في محافظات أخرى.

وبهدف تعزيز الخدمات التنفيذية في مكان واحد لتمكين السكان من الوصول إلى تلك الخدمات بصورة مناسبة، أطلق مكتب المفوضية في حمص مشروع «النافذة الواحدة». والذي أثبت تأثيره الإيجابي الكبير على جوانب كثيرة لمساعدة العائدين إلى ديارهم في إعادة تأهيل بيوت العائدين وتوثيق الأضرار فيها، خصوصاً مع الأسباب التي كانت باستمرار تؤدي للتأخير في حصولهم على الإذن للعودة.

وقد دعمت المفوضية مشروع «النافذة الواحدة» في حمص باثنين من الموظفين الفنيين أحدهما خبير في إدارة المعلومات وظيفته الرئيسية دعم الأنشطة من خلال قاعدة بيانات والآخر مسؤول اتصال ووضع خرائط مما سهل تبادل البيانات بين مكتب النافذة الواحدة والوكالات الوطنية والدولية.

ومن خلال مشروع «النافذة الواحدة»، استطاعت المفوضية الوصول إلى 23 ناحية في محافظة حمص وعززت التنسيق مع 15 من المنظمات المحلية والدولية غير الحكومية للإسراع بعملية التقديم للحصول على التعويض على الأضرار في المنازل المتضررة من قبل المحافظة أو مساعدة الإيواء التي تقدمها المفوضية وشركاؤها.

بالإضافة لذلك، ومن خلال آلية التنسيق في «النافذة الواحدة»، أعطت المفوضية الأولوية للعائلات الضعيفة. وخلال عام 2018، قامت المفوضية وشركاؤها بإعادة تأهيل 1,476 بيتاً من خلال آلية التنسيق التي تطبقها «النافذة الواحدة» في محافظة حمص.

قمر تأمل بإعادة تأهيل منزلها في القريتين

قمر سيدة نازحة من القريتين في حمص. بعد أن عادت إلى منزلها مع زوجها وأولادها الثلاثة، وجدت بيتها محروقاً من الداخل. «حين سمعت للمرة الأولى بمركز النافذة الواحدة في حمص، ذهبت إليه فوراً. أنا متفائلة جداً بأن نتمكن من التعويض جزئياً عن الأضرار وبالتالي يمكننا إعادة تأهيل بيتنا ولو جزئياً». قالت قمر لفريق المفوضية بينما كانت تنتظر دورها في مكتب النافذة الواحدة بحي الدبلان بحمص.

يستقبل مشروع النافذة الواحدة الذي تدعمه المفوضية الطلبات منذ شهر نيسان/ أبريل 2018. ولتجنب التكرار في التعويض المقدم من الحكومة ومساعدة الإيواء التي تقدمها المفوضية، يتيح مكتب النافذة الواحدة خيار الانسحاب مما يسمح لمن تقدم للحصول على التعويض ولما يحصل عليه بعد أن يسحب طلبه لكي تتمكن جهة أخرى مقدمة للخدمات من إعادة تأهيل منزله.

تقديم الحماية من خلال المصابيح الشمسية

الأطفال مبتهجون مع إضاءة المصابيح بعد غروب الشمس بمنطقة الصالحين في حلب الشرقية. © المفوضية/ أنطوان شندقجي/ تشرين الأول 2018.

برزت فكرة إنارة الشوارع عندما بدأ سكان حلب الشرقية بالعودة إلى بيوتهم في بداية عام 2017 ، حيث كانت من أهم قضايا الحماية وعلى رأس قائمة الأولويات بالنسبة لهم لعام 2018. طالت الأضرار والدمار في حلب الشرقية ما يقارب 40 إلى 50 بالمائة من المباني مما جعل الظروف المعيشية لهؤلاء الأفراد الضعفاء صعبة جداً لأسباب تتعلق بالسلامة والأمان. وقد أكد أفراد المجتمع مراراً للمفوضية وشركائها أن عدم وجود الإنارة كان يعيق قدرتهم على القيام بالأنشطة اليومية الاعتيادية الضرورية لاحتياجاتهم الأساسية وفرصهم في الحياة. كما أكد كثير من أفراد المجتمع على أهمية الإنارة للتخفيف من العزلة الاجتماعية. فطالما أن الشوارع مظلمة سيبقى الناس مترددون بمغادرة منازلهم وهذا لن يحدّ فقط من استعادة الروابط المجتمعية وإنما من الحصول على بيئة الحماية أيضاً. كما أن إنارة الشوارع يمكن أن تقلل من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل كبير وستتيح للرجال والنساء والأولاد والبنات المشي في الشوارع بأمان.

واستجابة لذلك، بدأت المفوضية بمبادرات صغيرة لإنارة الشوارع اقترحها أفراد المجتمع أثبتت نجاحها. لكن من الواضح أن حجم التحديات كان أكبر من أن تغطيه المبادرات المجتمعية. وهنا قررت المفوضية توسيع هذا المشروع ليغطي مساحة أكبر ويقدم الفائدة إلى عدد أكبر من العائلات التي كانت محرومة من أي نوع من أنواع الإنارة.

في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2018، افتتح ممثل المفوضية في سورية ومحافظ حلب المرحلة الأولى من تركيب 2,650 مصباحاً شمسياً للشوارع في حلب لدعم الرجال والنساء والأطفال وكبار السن، سواء من العائدين إلى ديارهم أو من المجتمعات المضيفة.

حتى نهاية عام 2018 قامت المفوضية بتركيب 1,959 مصباحاً شمسياً بتقنيات متطورة على نطاق أوسع لصالح 54 حياً يقطنها 289,000 فرداً بالإضافة إلى 590 مصباحاً شمسياً في قريتي دير حافر والخفسة لصالح 8,900 فرداً. وقد شارك في المشروع عدد من الأطراف الفاعلة مثل فرق المفوضية متعددة المهام، وشريك المفوضية الندى، التي ساعدت فرق متطوعي الوصول في تقييم مخاطر الحماية على مستوى الأحياء وحشد أفراد المجتمع. كما شاركت المفوضية مع مكتب المحافظ وبلديتي دير حافر والخفسة في تحديد الشروط الفنية، وتسهيل إصدار الموافقات لتنفيذ العمل على الأرض بمختلف مراحله وقدموا الأعمدة ليتم تركيب المصابيح عليها. وكانت المفوضية موجودة دائماً لرصد تفريغ الأعمدة المعدنية وتسليمها وتركيب المصابيح الشمسية.

تعتبر إنارة الشوارع في حلب جزءاً أساسياً من عمل الحماية الذي تقوم به المفوضية. فقد أدركت المفوضية أن الناس لا يشعرون بالأمان عند المشي في أحيائهم بعد غروب الشمس بسبب الظلمة في الشوارع وأدركت أن تركيب المصابيح الشمسية في الأحياء التي تحتاج إليها يعتبر من أدوات تقديم الحماية للناس. وتأمل المفوضية أن تتمكن من توسيع هذا المشروع إلى مناطق أخرى من سورية وتتابع عمل الحماية على الأرض لجعل الناس يشعرون بالأمان في أحيائهم.

المفوضية ومنظمة الهلال الأحمر العربي السوري تقومان بتوزيع المساعدات المنقذة للحياة للعائلات التي عادت حديثاً إلى الزارة بريف حلب الجنوبي
© المفوضية / حميد معروف/ تشرين الثاني 2018.

المفوضية
تقدم المساعدات المنقذة للحياة

مواد الإغاثة الأساسية

2,073,940 مستفيداً (حصلوا على مادة واحدة على الأقل)

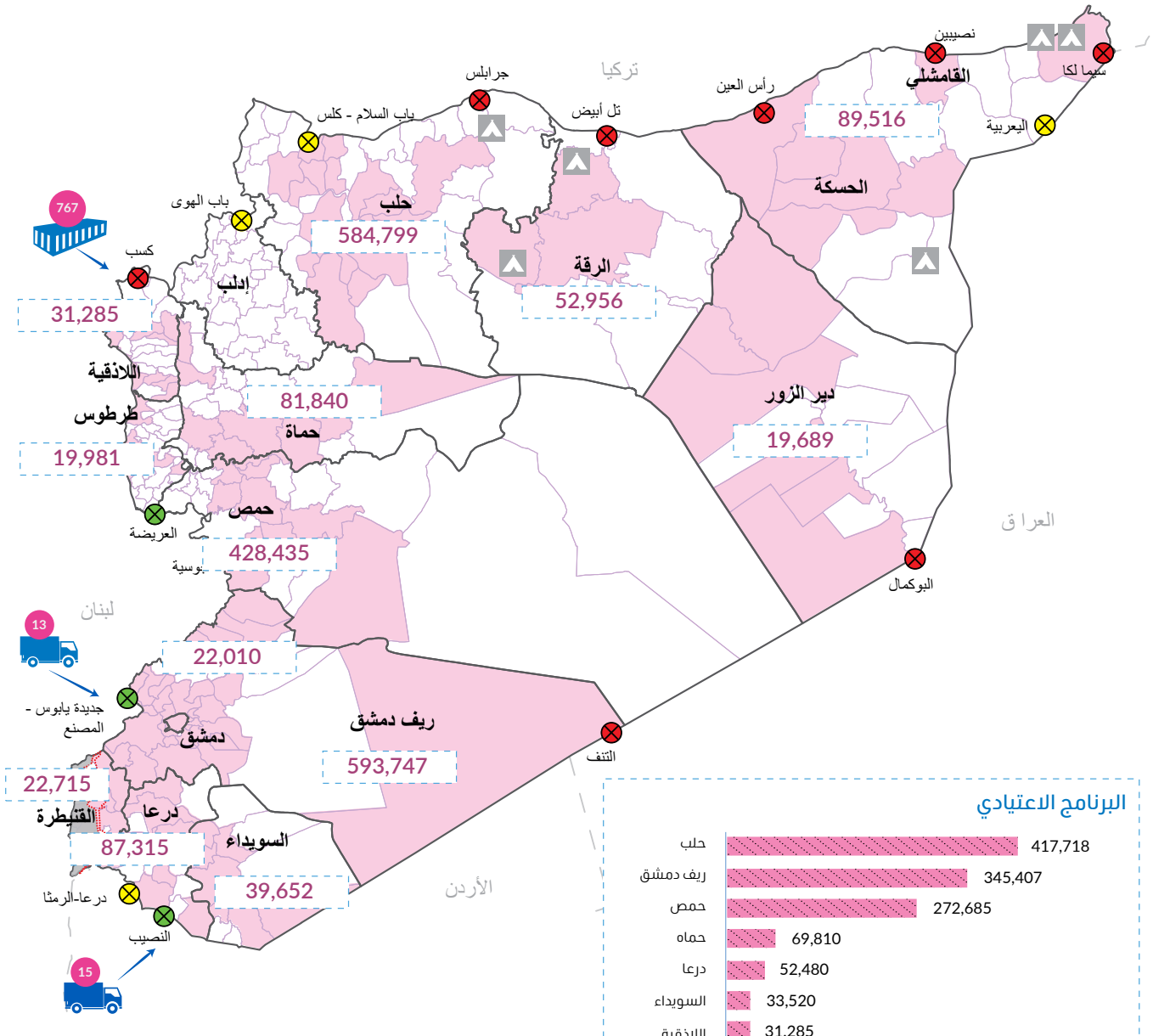

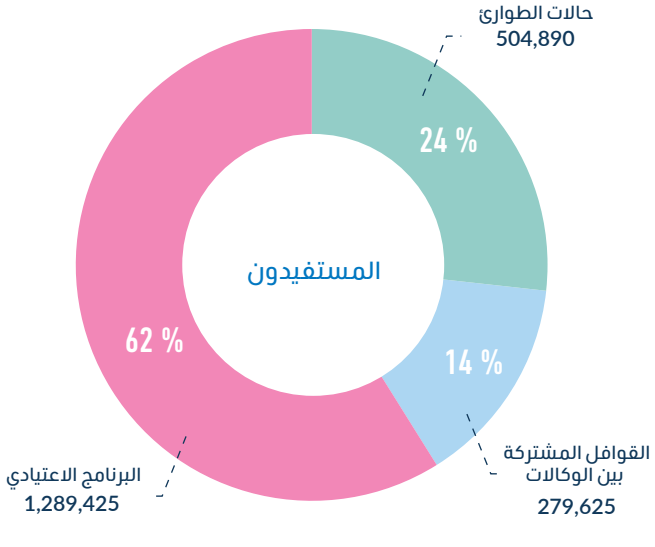

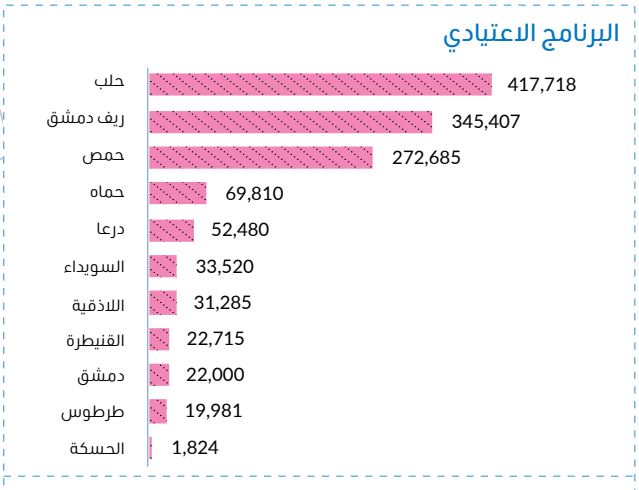

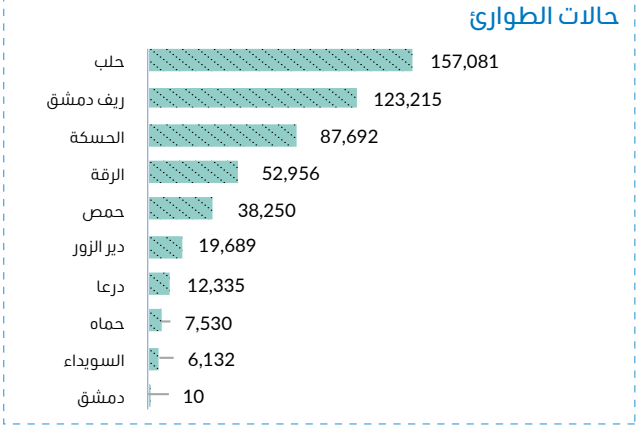

في الأزمات، غالباً ما يترك الناس أمتعتهم عند اضطرارهم للنزوح، وفي بعض الأحيان يعودون إلى مناطقهم الأصلية ليجدوا بيوتهم متضررة. في كلتا الحالتين، يحتاج الناس إلى المواد الأساسية التي تمكنهم من البقاء على قيد الحياة حتى تعود حياتهم إلى طبيعتها.
وتهدف المفوضية إلى التخفيف من مخاطر الحماية عن طريق تقديم مواد الإغاثة الأساسية للنازحين والعائدين إلى ديارهم وكذلك للأفراد الضعفاء في المجتمعات المضيفة.

لم يفقد ابتسامته رغم نزوحه أربع مرات

عارف من بافليون وهي قرية قريبة من اعزاز في ريف حلب الشمالي.
عندما بدأت الاشتباكات في عفرين في كانون الثاني/ يناير 2018، اضطر عارف وعائلته للهرب إلى قرية قريبة اسمها سنكرلي وعاشوا مدة شهر كامل في كهف ليبتعدوا عن القتال. ومع استمرار الاشتباكات انتقلوا إلى قرية قيبار القريبة حيث مكثوا 16 يوماً في منزل صديق له. ثم عانوا من نزوح ثالث حيث هربوا هذه المرة إلى قرية بالقرب من دير جمال اسمها خربة بعد أن أمضوا خمسة أيام في الطرقات. وأخيراً وصلوا إلى قرية كفر نايا حيث أقاموا في مركز للإيواء في إحدى المدارس هناك.
قدمت المفوضية مواد الإغاثة الاساسية للعائلة لكن واحداً من هذه المواد تحديداً رسم ابتسامة كبيرة على وجوههم وهو موقد الغاز حيث قال عارف لفريق المفوضية. "سيغير هذا الموقد حياتنا كثيراً فقد كان الدخان المتصاعد من احتراق الحطب للطبخ يصيبنا جميعاً بالسعال". "لا أستطيع الانتظار لكي أجرب الموقد وسأعد الفريكة للغداء"، قالت زوجة عارف بحماس بينما كانت تري المكونات لفريق المفوضية.

استراتيجية مواد الإغاثة الأساسية لعام 2018

في عام 2018 كان لبرنامج مواد الإغاثة الأساسية في سورية ثلاثة أنشطة رئيسية: 1) استجابة مواد الإغاثة الأساسية لحالات الطوارئ، بما في ذلك الدعم للنازحين والعائدين الجدد، وكذلك عمليات التسليم إلى المناطق المحاصرة وتلك التي يصعب الوصول إليها من خلال القوافل المشتركة بين الوكالات؛ 2) توزيع المساعدات الموسمية/ الشتوية؛ 3) خطة القسائم حيث هدفت المفوضية إلى إصدار قسائم تتم مبادلتها بمواد مصنّعة محلياً. وقد هدف مشروع القسائم الذي نفذته المفوضية إلى المساهمة في جهود الوكالات الشريكة لزيادة فرص العمل للسكان المحليين بالإضافة إلى دعم الاقتصاد المحلي. ورغم أن المفوضية لم تتمكن من تنفيذ مشروع رائد لعدم الحصول على موافقة حكومية على قائمة المستفيدين لتنفيذ التدخلات المالية في سورية، إلا أنها ستتابع المناصرة لتنفيذ خطة القسائم في عام 2019.

فريقا المفوضية والهلال الأحمر العربي السوري يقومان بتوزيع مواد الإغاثة الأساسية المقدمة من المفوضية إلى النازحين في تل رفعت. © المفوضية/ أنطوان شندقجي/ أيلول 2018.

الإنجازات في عام 2018

حتى نهاية عام 2018، ساعدت المفوضية 2,073,940 فرداً من خلال تقديم مادة واحد على الأقل من مواد الإغاثة الأساسية، بينما حصل 1,636,883 فرداً على المساعدات بصورة كافية (أكثر من أربع مواد). وقد شمل العدد المذكور 504,890 فرداً حصلوا على المساعدة من خلال استجابة الطوارئ بمواد الإغاثة الأساسية، و309,400 فرداً حصلوا على المساعدات الموسمية الصيفية (المراوح القابلة للشحن) بالإضافة إلى مجموعات مواد الإغاثة الأساسية القياسية. وشملت استجابة مواد الإغاثة الأساسية في عام 2018 حالات الطوارئ في عفرين والغوطة الشرقية ودرعا.

المهام عبر خطوط النزاع/ القوافل المشتركة بين الوكالات

كانت المناطق المحاصرة أو التي يصعب الوصول إليها بحاجة لإذن خاص من الحكومة وتعتبر إجراءات التنسيق أساسية قبل الوصول إليها، حيث يستلزم التنسيق الحصول على التأكيدات والضمانات لأمن القافلة وكذلك جميع العاملين لدى جميع الأطراف الفاعلة على الأرض وفي الطريق إلى المنطقة. وقد كانت المهمات إلى تلك المناطق تتم غالباً من خلال آلية مشتركة بين الوكالات وليس في استجابة فردية من وكالة واحدة. ولم تعد هناك مناطق محاصرة وفقاً لتعريف الأمم المتحدة منذ شهر آب/ أغسطس 2018، إلا أن هناك 1,164,928 فرداً ما زالوا يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها. في عام 2018، قدمت المفوضية مواد الإغاثة الأساسية إلى 279,625 فرداً من داخل سورية في 20 موقعاً من المواقع المحاصرة وتلك التي يصعب الوصول إليها بما في ذلك النشابية والدار الكبيرة وتل رفعت وتلبيسة وتلول الحمر ودوما ويلدا وببيلا وبيت سحم والحولة وحربنفسه وحمرا وبيت جن ودرعا البلد وزملكا وعربين وبصرى الشام والرستن والركبان من خلال 16 قافلة مشتركة بين الوكالات. وقد استطاعت المفوضية تحقيق هذا الإنجاز على الرغم من التحديات الكثيرة التي واجهتها ومنها تحدي الوصول وعدم الحصول على الموافقات المطلوبة أو التأخر في الحصول عليها، بالإضافة إلى الوضع الأمني الهش على الأرض وقلة الشركاء المحليين.

المهام عبر الحدود/ القوافل المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة

يتم الوصول للمناطق السورية التي لا يمكن الوصول إليها من داخل سورية عبر الحدود عملاً بقرار مجلس الأمن رقم 2449. وقد تم تنفيذ عملية المفوضية عبر الحدود من تركيا إلى المنطقة الشمالية الغربية من سورية ومن الأردن إلى الجنوب الغربي من سورية. حيث انتهت العملية الأخيرة منذ أن استعادت الحكومة السورية السيطرة على المنطقة الجنوبية الغربية في شهر آب/ أغسطس من عام 2018. وفي عام 2018، ساعدت المفوضية 444,890 فرداً من الأفراد الذين تعنى بهم من خلال التسليمات عبر الحدود من تركيا والأردن في أربع محافظات سورية هي حلب وإدلب والقنيطرة ودرعا.

وصول المساعدات المنقذة للحياة للمرة الأولى من داخل سورية إلى 50,000 فرد في مخيم الركبان في الجنوب الشرقي من سورية قرب الحدود الأردنية.

وقد شملت المساعدات الشوادر البلاستيكية التي قدمتها المفوضية للعائلات لحمايتها من البرد والغبار الشديدين.

كما كان فريق الحماية والفريق الميداني في المفوضية على الأرض ليتحدثوا مع قادة المجتمع الذين وصفوا الظروف القاسية في الصحراء.

تنفذ فرق وكالات الأمم المتحدة حملة تلقيح لحماية ما يقارب 10,000 طفل من الحصبة وشلل الأطفال وغيرهما من الأمراض الخطيرة.

التأهب لفصل الشتاء

يتسم فصل الشتاء في سورية بقسوته حيث تنخفض درجات الحرارة إلى ما دون الصفر مئوية في كثير من المناطق السورية مما يسبب المعاناة لكثير من النازحين السوريين. وقد بدأت المفوضية في عام 2018 برنامجها للمساعدات الشتوية في سورية في الأول من أيلول / سبتمبر. وحتى تاريخ 31 كانون الأول/ ديسمبر 2018، سلمت المساعدات الشتوية التي شملت البطانيات العازلة حرارياً، والشوادر البلاستيكية، والسترات الشتوية، وأكياس النوم، والملابس الشتوية لصالح 762,799 فرداً في حمص ودمشق وريفها ودرعا والسويداء وحلب وحماة وطرطوس واللاذقية والرقة والحسكة ودير الزور والقنيطرة.

هربت جهان من عفرين وهي تقطن حالياً في مخيم العصر حيث ما تزال الأوضاع صعبة والاحتياجات الإنسانية هائلة. وتعمل المفوضية مع شركائها لضمان دعم سكان المخيم بصورة مناسبة نظراً لانخفاض درجات الحرارة وازدياد الأحوال الجوية سوءاً.
© المفوضية/ حميد معروف/ تشرين الأول 2018.

برنامج المساعدات الشتوية 2019/2018

762,799 مستفيداً

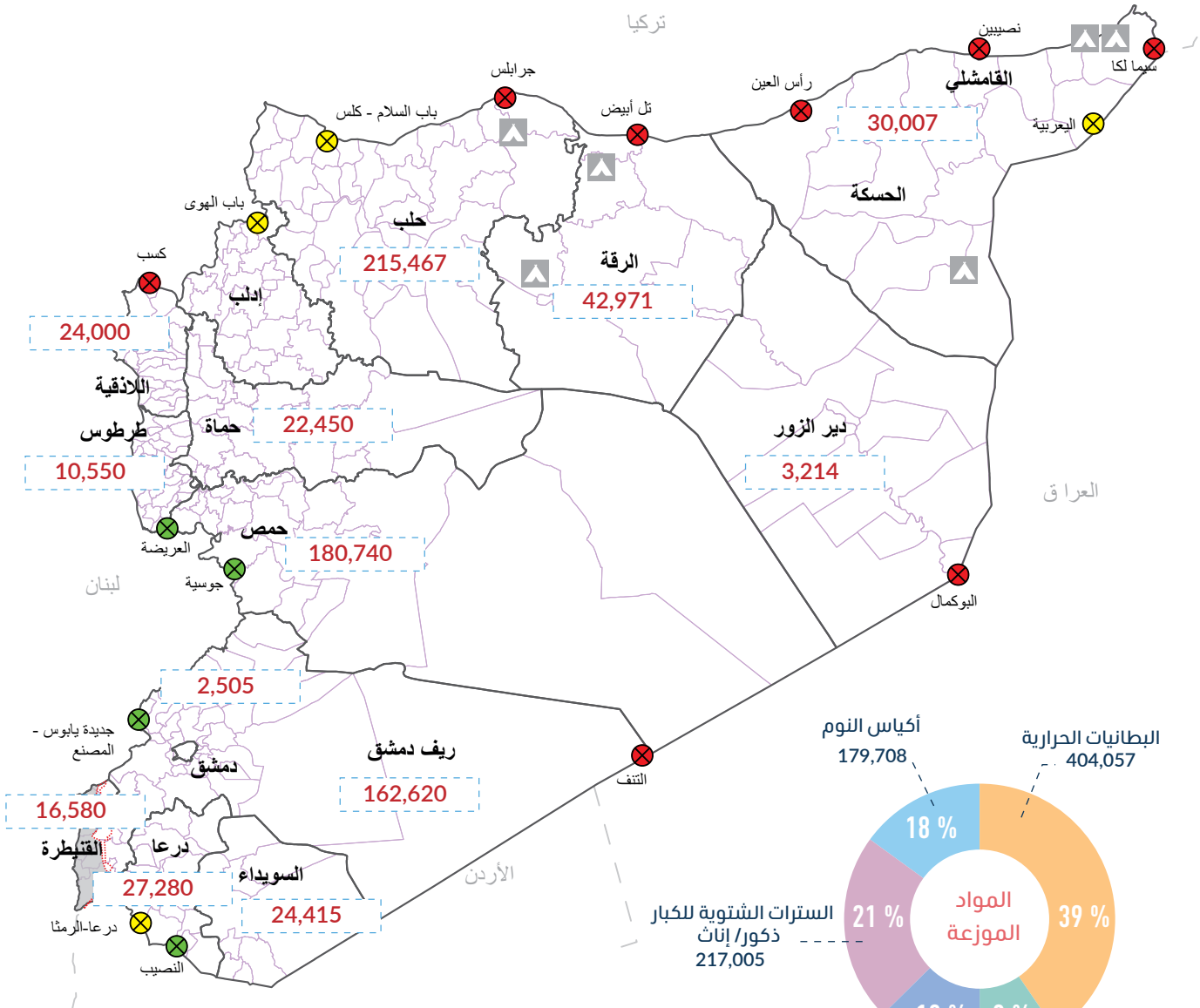

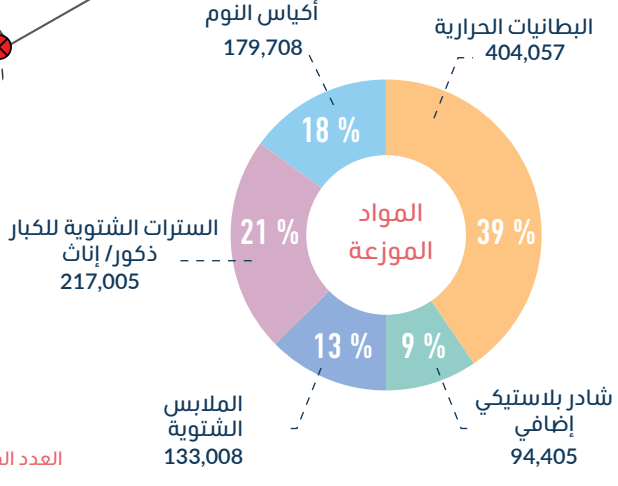

تقدم برنامج المساعدات الشتوية

العدد الكلي للمستفيدين الذين حصلوا على المساعدات من 1 أيلول 2018 وحتى 31 كانون الأول 2018

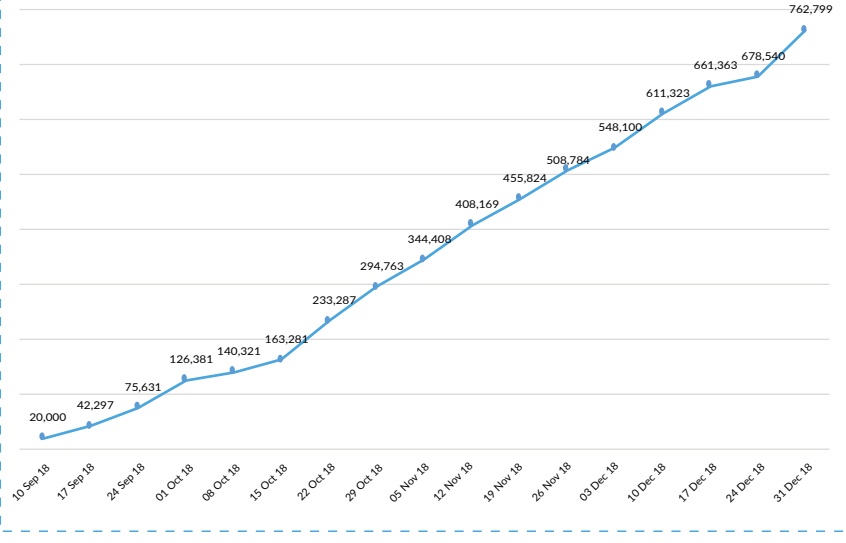

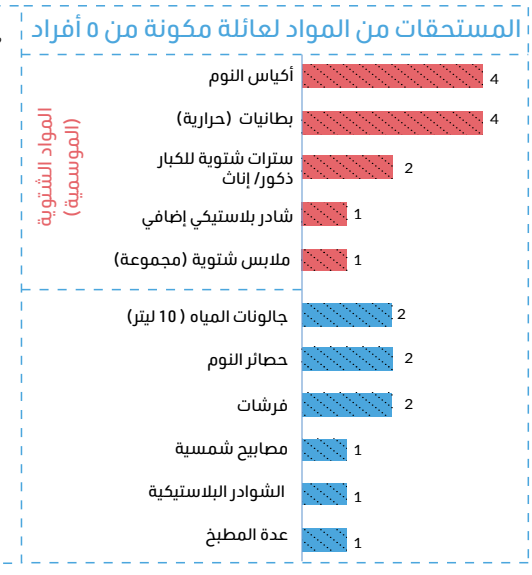

الإيواء

أنشطة الإيواء 456,986 مستفيداً

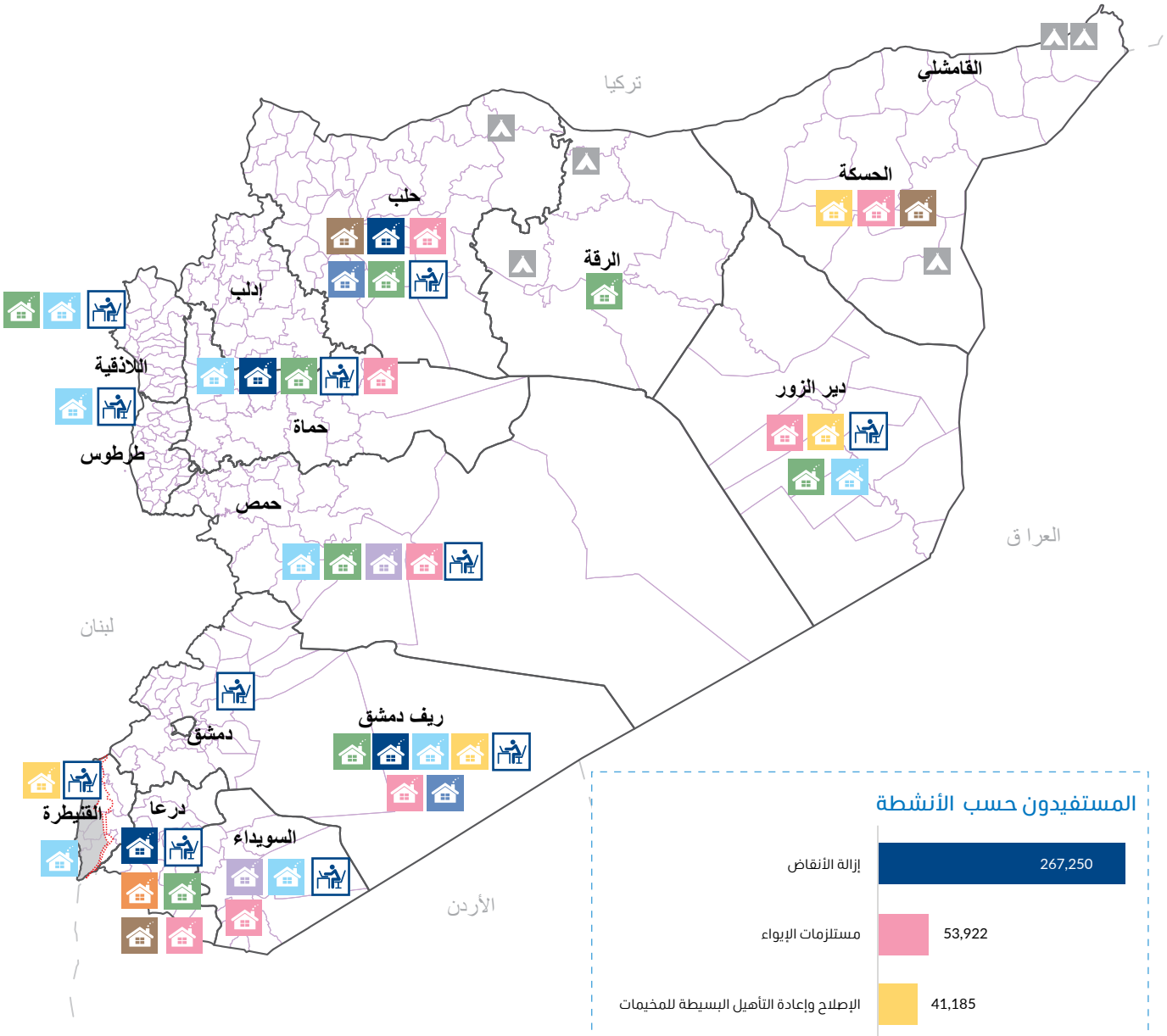

المستفيدون حسب الأنشطة

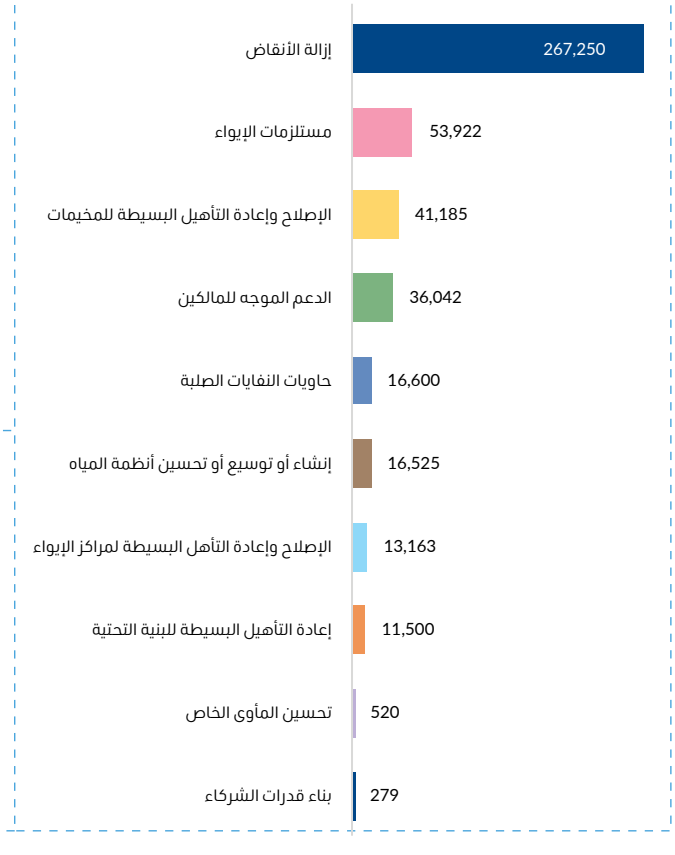

يعتبر الوصول إلى المأوى المناسب في حالات الطوارئ الإنسانية من مهام المفوضية الأساسية المتعلقة بالحماية. وفي عام 2018، قدم مكتب المفوضية في سورية دعم الإيواء للنازحين الذين هربوا من الأعمال العدائية وكذلك للأفراد الذين عادوا إلى مناطقهم الأصلية ليجدوا منازلهم متضررة بصورة كاملة أو جزئية.

طفل نازح من عفرين في أحد المواقع المؤقتة لإيواء النازحين في نبل، بريف حلب الشمالي.© المفوضية/ حميد معروف/ 2018

استراتيجية الإيواء لعام 2018

تتماشى استراتيجية المفوضية للإيواء في سورية مع خطة الاستجابة الإنسانية في سورية والاستراتيجية العالمية للمفوضية للتوطين والإيواء (2014-2018). وقد تم تنفيذ هذه الاستراتيجية بالشراكة مع 15 منظمة حكومية وغير حكومية في 13 محافظة سورية.

ركزت استراتيجية المفوضية للإيواء على أربعة محاور رئيسية

تشمل مساعدة الإيواء في حالة الطوارئ تقديم المساعدة الفورية المنقذة للحياة، مثل إعادة تأهيل مراكز الإيواء العامة والخاصة، وتقديم مسلتزمات الإيواء، وإنشاء البنية التحتية المتعلقة بالمخيمات، بالإضافة إلى توزيع الخيام.

أما مساعدة الإيواء طويلة الأمد فهي تركز على تقديم الدعم للأفراد العائدين إلى مناطقهم الأصلية، كإصلاح البيوت المتضررة أو إزالة الأنقاض.

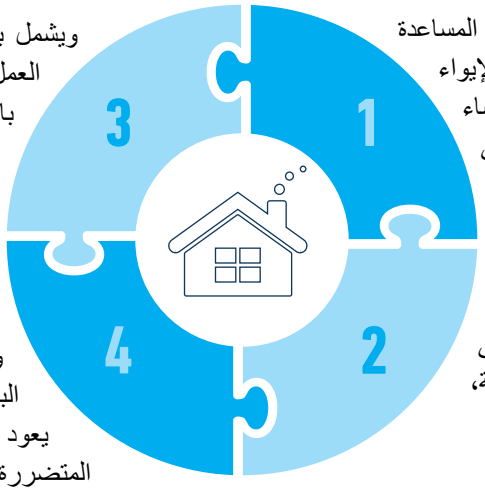

ويشمل بناء قدرات الشركاء الدورات التدريبية وورشات العمل التي تهدف إلى تزويد نظراء المفوضية بالمهارات اللازمة لتنفيذ التقييم لسلامة هياكل المباني المتضررة، وإدارة المشاريع، والهندسة الفنية في حالات الطوارئ.

كما تشمل إعادة تأهيل البنية التحتية للعائدين إلى ديارهم والمجتمعات المضيفة إزالة الأنقاض، وتوزيع حاويات النفايات الصلبة، وإعادة التأهيل البسيطة للمياه والصرف الصحي في المناطق التي يعود إليها أهلها، بالإضافة إلى إعادة تأهيل البيوت المتضررة.

الإنجازات في عام 2018

قبل

بعد

استطاعت المفوضية رغم التحديات التي واجهتها تقديم مساعدة الإيواء لصالح 456,986 فرداً في أنحاء سورية خلال عام 2018. حيث قدمت مساعدة الإيواء العاجلة إلى 108,790 نازحاً خصوصاً في الاستجابة لحالتي الطوارئ في كل من الغوطة الشرقية وعفرين، بالإضافة إلى المنطقة الشمالية الغربية من سورية من خلال توزيع وتركيب 8,425 مجموعة من مستلزمات الإيواء، وتقديم 6,085 خيمة، وإعادة تأهيل 2,586 غرفة في مراكز الإيواء. كما تم تحسين 6,697 بيتاً متضرراً لدعم العائلات العائدة إلى ديارها في ريف حماة من خلال تركيب الأبواب والنوافذ. وقد شمل دعم البنية التحتية العامة في مناطق العائدين تنفيذ الأنشطة التالية:

- إزالة 231,527 م^3 من الأنقاض وتوزيع 276 حاوية للنفايات الصلبة؛
- في درعا/ ازرع والحراك، تم تركيب 5 مضخات آبار وخط أنابيب بطول 500م لصالح 11,500 من الأفراد الذين تعنى بهم المفوضية؛ بالإضافة إلى استكمال توزيع 1,105 خزان مياه في المناطق نفسها، لصالح 5,525 من الأفراد الذين تعنى بهم المفوضية.
- تقديم 2,650 من المصابيح الشمسية لإنارة الطرقات؛
- الصيانة البسيطة لشبكات المياه والصرف الصحي؛
- تعزيز قدرات الشركاء من خلال تدريب 279 مهندساً فنياً لتنفيذ التقييم الفني للمباني المتضررة.

وعلى الرغم من تحسن الوصول في بعض المحافظات، إلا أن الوصول والأمان، وكذلك القضايا المتعلقة بالسكن والبيوت والأراضي وحقوق الملكية، وتقييم سلامة المباني، والعمليات الطويلة للحصول على الموافقات ما زالت تعتبر تحديات رئيسية لتنفيذ مشاريع الإيواء، بالإضافة إلى مستوى الدمار الذي ما زال أكبر بكثير من قدرات الأطراف الفاعلة في العمل الإنساني.

المنطقة الشمالية الشرقية من سورية، حيث أنشأت المفوضية بئري مياه في خمايل وشدادي ومدينتي الحسكة والقامشلي. وتم تركيب لوحات شمسية مع مجموعتين كهربائيتين في المخيمات في الحسكة للمساعدة في إنارة دورات المياه والمطابخ. كما أنشأت المفوضية خياماً لتكون كمطابخ جماعية في ستة مخيمات.

المنطقة الشمالية الغربية من سورية، حيث أنشأت المفوضية مشروع بئر ماء في حلب في مرحمية.

ريف دمشق، حيث قدمت المفوضية مساعدة الإيواء طويلة الأمد للعائدين إلى ديارهم والنازحين الذي يعيشون في بيوتهم. فقد عملت المفوضية مع شركائها على إعادة تأهيل 947 بيتاً في المعضمية والزبداني والسبينة والذيابية وزاكية والدرخبية ويلدا وببيلا وبيت سحم. ويتوقع أن يتمكن 5,461 فرداً/ 1,092 عائلة من العيش في بيوتهم بظروف جيدة نتيجة لعمل المفوضية.

كما كانت لإعادة التأهيل البسيطة أهمية كبيرة لتقديم التعليم للطلاب في المناطق التي تضررت فيها المدارس بسبب الأزمة.

يعيش آلاف الأطفال العراقيين في ظروف مناخية قاسية في مخيم الهول في الحسكة شمال شرق سورية مع وجود فرص محدودة للأطفال والشباب. ويرغب معظمهم بالعودة إلى ديارهم. وقد استطاعت المفوضية وشركاؤها تقديم المساعدات الإنسانية الأساسية بفضل الدعم المقدم من الجهات المانحة.

المساعدات الصحية

التدخلات الصحية 438,010 مستفيداً

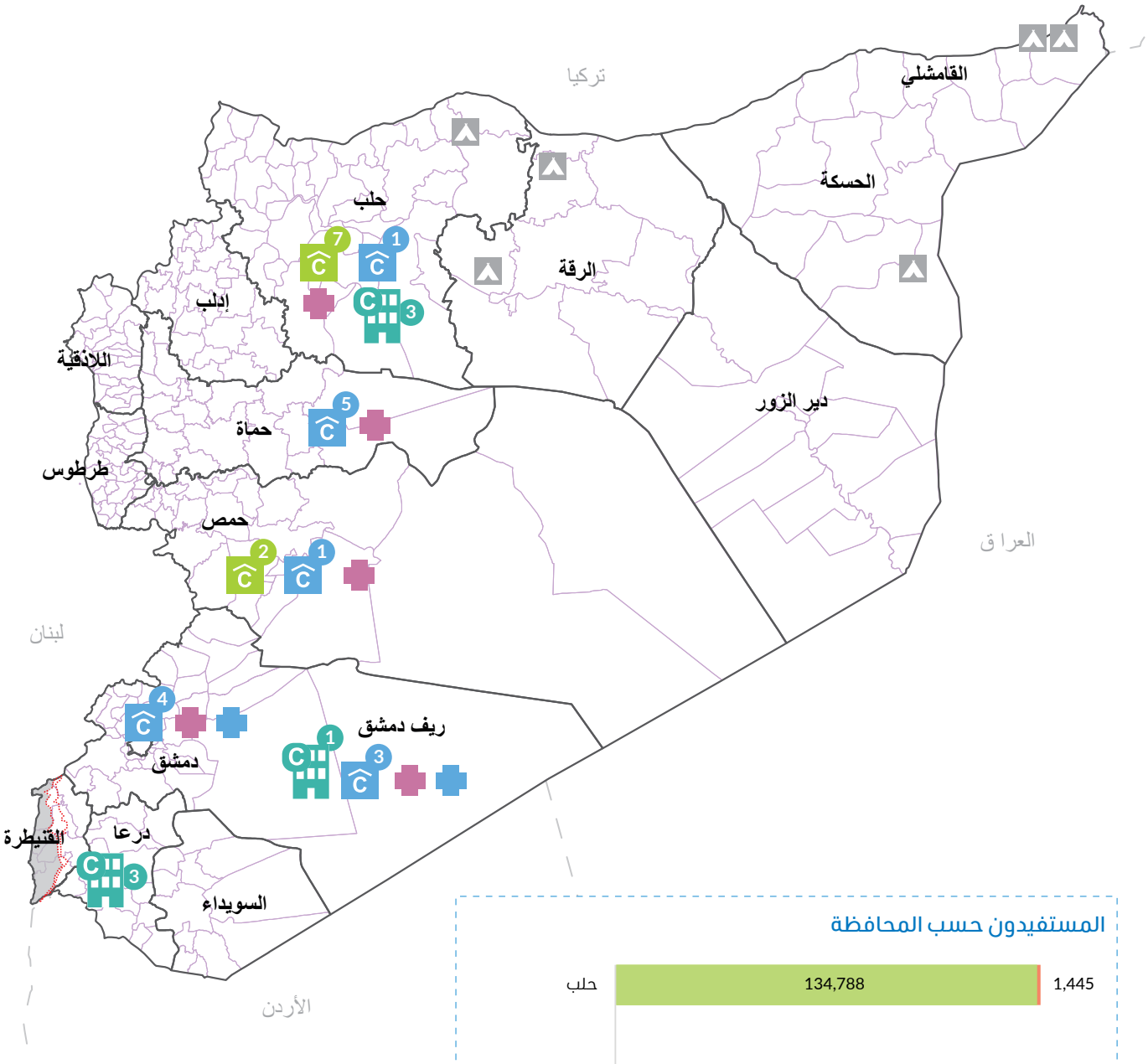

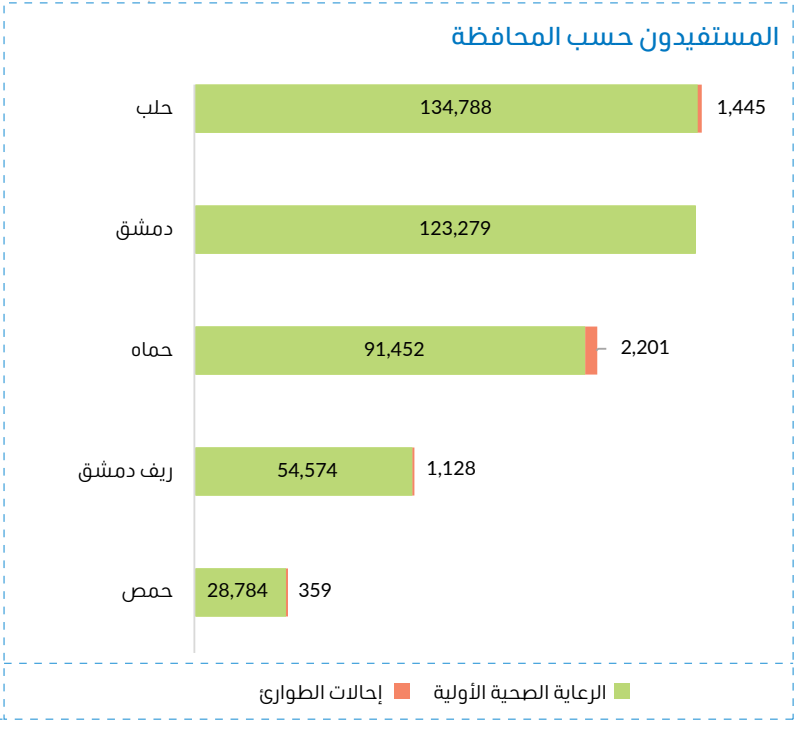

عيادة متنقلة يديرها أحد شركاء المفوضية في مخيم العصر، بريف حلب الشمالي تقدم الخدمات الطبية للناس في المخيم © المفوضية / حميد معروف / أيار 2018.

أدى النزوح الذي ترافق مع عدم الحصول على المأوى المناسب والنظافة والغذاء والمياه الآمنة إلى تقويض قدرة الناس على مقاومة المخاطر الصحية والتصدي لها. وقد تابعت المفوضية استجابتها للرعاية الصحية الأولية والإحالات في حالات الطوارئ، وتعزيز خدمات الصحة المجتمعية كجزء من شبكات الوصول للحماية. ومن خلال النهج المجتمعي، لم تعد المفوضية وشركاؤها الجهات الوحيدة التي تقدم الخدمات الصحية، حيث أصبح المجتمع أيضاً مسؤولاً عن صحة أفراده.

استراتيجية الصحة في عام 2018

بينما تابعت المفوضية دعمها لعيادات الرعاية الصحية الأولية وإحالات الطوارئ، انتقلت أيضاً إلى منهجية الصحة المجتمعية أملاً بتحسين صمود المجتمع وبناء قدراته ومشاركته في الخدمات الصحية للوقاية من الأمراض والمضاعفات الصحية وتعزيز مهمة المفوضية في الحماية.

وبالتنسيق مع وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية، ومن خلال «نهج المناطق» الذي ركز على المناطق الرئيسية التي يعود إليها سكانها، قامت المفوضية بضم الاحتياجات الصحية الأساسية للعائدين إلى ديارهم إلى استجابتها الكلية. فبالإضافة إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية، بما فيها الصحة النفسية، ودعم التدخلات المنقذة للحياة في حالات الطوارئ، تابعت المفوضية، نهجها المجتمعي للحماية عن طريق إنشاء نقاط صحية في المراكز المجتمعية التي تمولها. ومن خلال هذا النهج، هدفت المفوضية إلى التوعية حول تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض، وتمكين المجتمعات للتأثير بصورة فعالة في صحتهم لمنع المشكلات الصحية، وتحديد الأمراض بصورة مبكرة لتجنب المضاعفات الخطيرة والموت والإعاقة. كما قدم العاملون في مجال الصحة الاستشارات الفردية والأسرية، ونفذوا مجموعات مناقشة مركزة، وأثروا في المجتمع في المراكز ومن خلال متطوعي الوصول والفرق المتنقلة.

عملية جراحية أنقذت حياة إبراهيم

ولد إبراهيم في عائلة مكونة من ستة أفراد، وهو الطفل الأصغر بين أربعة أشقاء. تعيش العائلة وضعاً صعباً فالدخل الذي يجنيه والد إبراهيم لا يكاد يكفي للاحتياجات الأساسية للأسرة.

كان إبراهيم يعاني من السنسنة المشقوقة- قيلة سحائية على مستوى الفقرات الظهرية. وهذه الحالة يمكن أن تؤدي إلى حدوث مضاعفات عصبية والتهابية خطيرة مهددة للحياة ومن المحتمل أن تؤثر على حياة الطفل وقدرته على الحركة. حيث تعتبر الجراحة هي المعالجة القياسية لهذه الحالة، لكن والد إبراهيم لم يكن قادراً على تأمين تكاليف العملية.

استطاع شريك المفوضية جمعية الرعاية الاجتماعية في حماة الوصول إلى العائلة في ريف حماة، ومن خلال إحالة الطوارئ، أحيل الطفل في الأسبوع الأول من عمره لإجراء عملية جراحية ناجحة في أحد مشافي مدينة حماة. «نحن ممتنون جداً لهذا الدعم الذي أنقذ حياة ولدنا وخفف من معاناتنا»، قال والدا إبراهيم بسعادة بينما كانا ينظران إلى طفلهما.

الإنجازات في عام 2018

- تم دعم 438,010 نازحاً و 44,503 من اللاجئين في الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية المجانية بما في ذلك الاستشارات الطبية، والفحوصات الأساسية والأدوية.
- قدمت 11,192 من خدمات الصحة النفسية المتخصصة من قبل ست عيادات للصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي تم دمجها في مرافق الهلال الأحمر العربي السوري للرعاية الصحية الأولية في دمشق وريفها.
- قدمت 11 نقطة صحية في المراكز المجتمعية 268 جلسة توعية صحية، و11,859 استشارة صحية فردية، و26,590 استشارة طبية في حلب والقنيطرة وطرطوس وحمص.
- تمت مساعدة 5,133 نازحاً و2,891 لاجئاً من خلال الإحالة إلى خدمات الرعاية الثانوية في المشافي الجامعية ومن خلال الشركاء.
- تمت مساعدة 34,579 نازحاً و108 لاجئاً من خلال عيادات الرعاية الصحية الأولية والمراكز المجتمعية حيث حصلوا على الأجهزة الطبية المساعدة كالعكازات والكراسي المتحركة والنظارات الطبية لمساعدتهم في التغلب على الإعاقة المؤقتة أو الدائمة التي يعانون منها.
- قدمت 6,536 من خدمات الوصول الصحية إلى اللاجئين والنازحين من خلال فريق مكون من سبعة من متطوعي الوصول في مجال الصحة في دمشق وريفها. حيث شملت هذه الخدمات الاستشارات الهاتفية، والزيارات المنزلية، والمتابعة في المشافي.
- تمت إعادة تأهيل خمسة مرافق للرعاية الصحية الأولية في المناطق التي يعود إليها سكانها في درعا (داعل، جاسم، الحراك)، وحلب (السكري، عيادة مديرية الصحة)، وريف دمشق (الدرخبية)، وعيادة رعاية صحية أولية تابعة للهلال الأحمر العربي السوري في الصاخور في حلب الشرقية. واستكمل شراء الأثاث والتجهيزات في كانون الأول/ ديسمبر 2018 لكي يتم تسليمها في بداية عام 2019. وحين يتحقق ذلك، ستضمن المرافق الستة للرعاية الصحية الأولية حصول ما لا يقل عن 150,000 فرد في مناطق تجمعهم على خدمات الرعاية الصحية الأولية المجانية.
- تم دعم المشافي الجامعية بـ 3,200 من حقن «أميوداورون» التي تستخدم للمعالجة العاجلة لأنواع محددة من اضطراب ضربات القلب بصورة خطرة، لتغطي الحاجة لهذا الدواء في العناية المشددة وغرف الطوارئ.

المفوضية تتبرع بالتجهيزات الطبية لمشفى الرازي ومشفى حلب الجامعي اللذين يقدمان استجابة الطوارئ في حلب.

حيث رفع هذا التبرع قدرة مشفى حلب الجامعي ومكّن من افتتاح غرفة عمليات جديدة وغرفة عناية مركزة جديدة للمصابين بالحروق في مشفى الرازي.

كما دعمت المفوضية عدداً من المشافي الأخرى والعيادات الطبية في حلب من خلال تقديم مواد الإغاثة كالبطانيات والملابس الشتوية والشوادر البلاستيكية والفرشات.

سعيد وزكي يبتسمان بفضل مبادرة مجتمعية دعمتها المفوضية في سيف الدولة بحلب، حيث حصل 300 طفل على الخدمات الطبية السنية مجاناً.
© المفوضية / حميد معروف /كانون الثاني 2018

الاعتماد على الذات وسبل كسب العيش

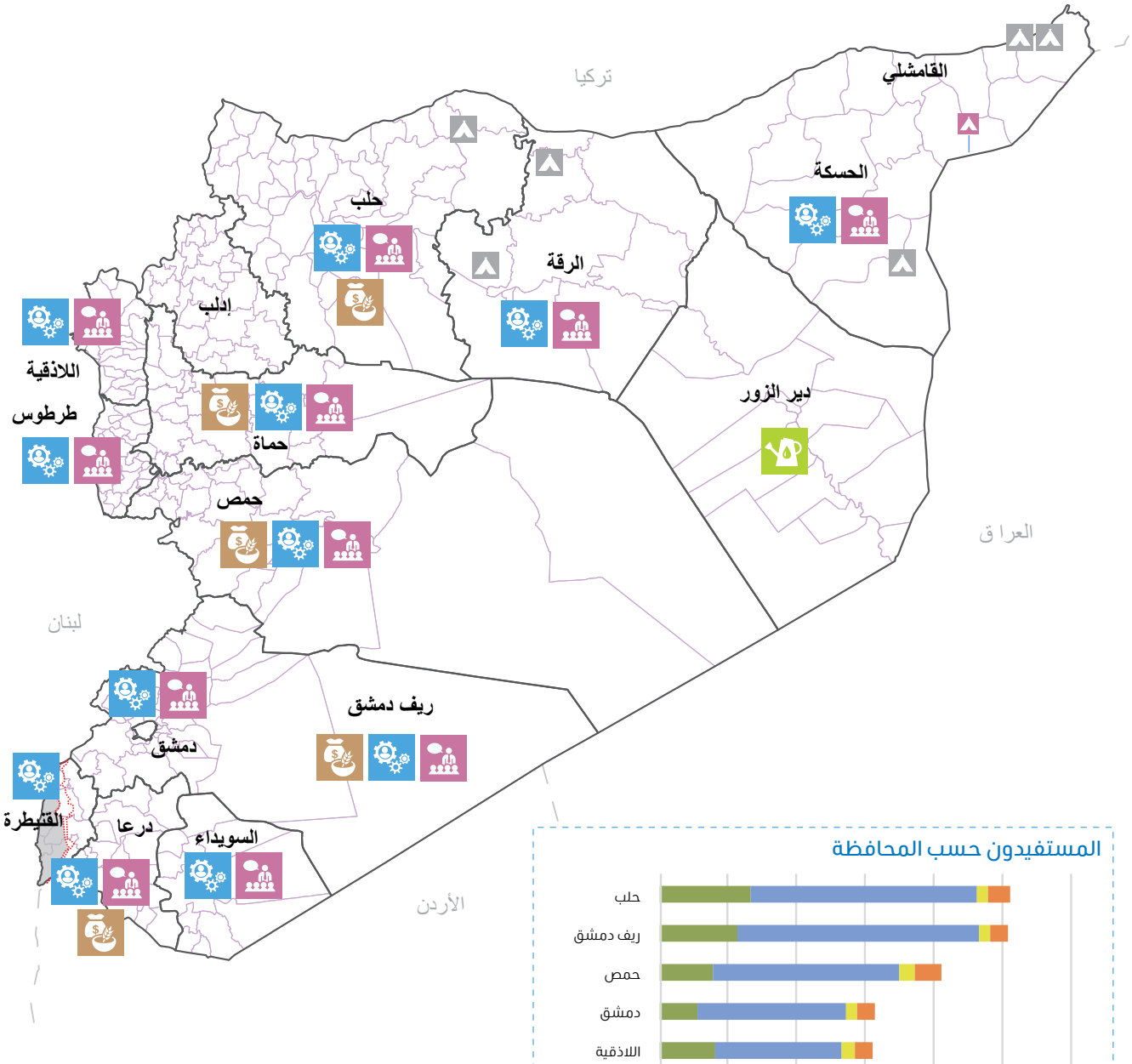

إعادة التأهيل البسيطة للمخابز
(استفاد من كل مخبز 5,000 فرد + 70 فرصة عمل جديدة)

صيانة قنوات الري
تركيب مضخات الري

التدريب المهني / أدوات كسب العيش

منح البدء بالمشاريع الصغيرة/ التدريب على ريادة الأعمال

المستفيدون حسب المحافظة

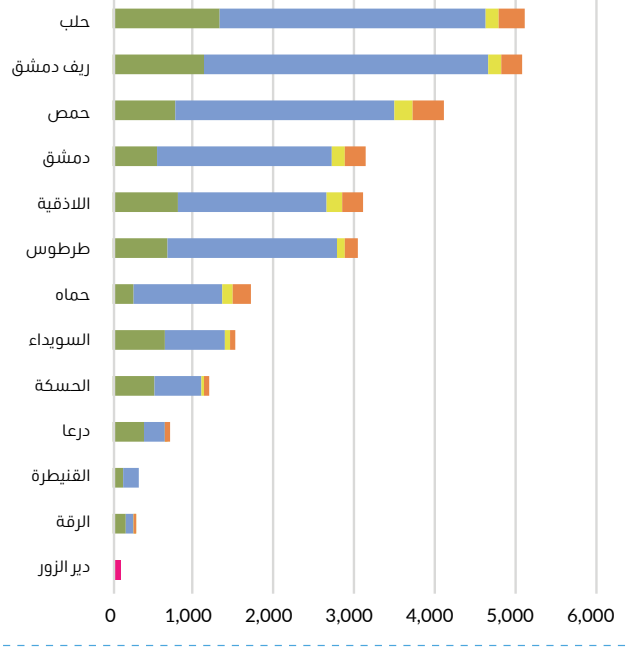

برنامج الأصول الزراعية والتنوع	التدريب على ريادة الأعمال	منح البدء بالمشاريع الصغيرة	التدريب المهني	أدوات كسب العيش
3,000	2,065	1291	18,663	7,323

كان للأزمة في سورية أثر كبير على سبل كسب العيش وبالتالي على دخل شريحة كبيرة من السكان. وما زالت هناك حاجة عاجلة لتحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية وفرص كسب العيش بما في ذلك من خلال الأنشطة المولدة للدخل.[1]

يعتبر تسليم مواد سبل كسب العيش المحسَّنة للأفراد الذين تعنى بهم المفوضية في سورية تحدياً صعباً لا سيما بسبب الوضع الأمني، والصعوبات التي ظهرت فيما يتعلق بقضايا السكن والأراضي والممتلكات بالإضافة إلى التأثيرات المرتبطة بالمناخ كالجفاف والتي تفاقمت بسبب الضرر الذي لحق بالبنية التحتية المتعلقة بالزراعة، بما في ذلك الري، في كثير من المناطق الريفية. فعلى سبيل المثال، هناك عدد من الأراضي، بما فيها أجزاء من دير الزور وريف دمشق لم يصبح الوصول إليها ممكناً إلا مؤخراً في عام 2018 حيث لم يكن من الممكن الوصول إليها إلا من خلال تدخلات الطوارئ.

في عام 2018، بقي عدد الأفراد النازحين الذين يقيمون خارج مناطقهم الأصلية كبيراً حيث يقدر بـ 6.2 مليون فرد. وفي الوقت ذاته، عاد حوالي 56,000 لاجئ بصورة طوعية من الدول التي لجؤوا إليها ومن المتوقع أن يزداد عدد العائدين زيادة كبيرة في المستقبل. كما يعيش عدد ليس بقليل من اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين في المخيمات في المنطقة الشمالية الشرقية من سورية، حيث ما زالوا يعانون من درجات مختلفة من القيود التي تعيق حركتهم كما لا تتوفر لديهم إلا فرص محدودة للاستفادة من مهاراتهم وقدراتهم بشكل كامل.

أكدت خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2018 على الحاجة إلى مجموعة تدخلات متنوعة تتعلق بسبل كسب العيش تتراوح بين إيجاد أعمال قصيرة الأمد من خلال أنشطة المال مقابل العمل، وحتى دعم الشركاء والمشاريع الصغيرة وتقديم التدريب المهني وعدة البدء بالأعمال. كما أكدت على أهمية دعم الأنشطة الزراعية وتربية المواشي في المجتمعات الريفية التي يعتبر المزارعون والرعاة فيها ضعفاء أكثر من غيرهم. ووضعت ضمن أولوياتها إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية المهمة لتعزيز الأنشطة الاقتصادية المحلية وبالتالي أنشطة سبل كسب العيش.

وضعت استراتيجية المفوضية لسبل كسب العيش في سورية (2018/ 2019) أربعة أهداف رئيسية:

- تعزيز صمود الأفراد الذين تعنى بهم المفوضية واعتمادهم على أنفسهم من خلال تحسين فرص كسب العيش.
- تشجيع إعادة اندماج النازحين الضعفاء، بما في ذلك العائدون إلى ديارهم ضمن مجتمعاتهم.
- التخفيف من خطر آليات التكيف السلبية التي يتبعها النازحون والعائدون إلى ديارهم والمجتمعات المضيفة.
- تحقيق عمل أكثر تماسكاً وتنسيقاً بين المفوضية وباقي الأطراف الفاعلة المشاركة في تنفيذ برامج سبل كسب العيش وبناء الصمود.

كما وضعت استراتيجية سبل كسب العيش عدداً من البرامج ليتم تنفيذها، بما في ذلك من خلال المراكز المجتمعية والمراكز المصغرة التي تموّلها المفوضية والمنتشرة في جميع أنحاء سورية، بالتعاون مع مجموعة واسعة من الشركاء وغيرهم من الأطراف الفاعلة.

خطوة نحو مستقبل أفضل

بتول أم وحيدة نازحة لديها أربعة أطفال حصلت على منحة للبدء بمشروع إنشاء صالون حلاقة خاص بها في جبلة بمحافظة اللاذقية. وبعد يوم متعب قضته في العمل وتنظيف الصالون، وصفت بتول لموظفي المفوضية رحلتها المؤلمة بعد الفرار من الرقة قبل أربع سنوات وكفاحها لتعيل عائلتها، «لم يكن دخلي كافياً أبداً، لكنني أعمل الآن دون توقف بعد أن حصلت على منحة من المفوضية. فأنا أرى مستقبلي في هذا الصالون.»، قالت بتول مبتسمة. وسعت بتول مشروعها مؤخراً وهي الآن تقدم مجموعة من الخدمات المتنوعة مثل تقليم الأظافر وصبغة الشعر وتصفيفه. كما أنها مدربة محترفة في مشروع التدريب المهني الذي تقدمه بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس حيث تقوم بنقل تجربتها الشخصية والمهنية إلى غيرها من الناس.

أم عبد الرحمن تقدم الدعم لعائلتها

خلال زيارة إلى مشروع المدجنة المشترك بين المفوضية ومنظمة الأغذية والزراعة الفاو في حمص، التقى فريق المفوضية أم عبد الرحمن، وهي أم وحيدة في الخامسة والأربعين من عمرها وقد استفادت من هذا المشروع.

«فقدت زوجي في الأزمة، وبما أنني أم لخمسة أولاد، فقد أصبح تحمل الحياة صعباً بالنسبة لي»، قالت أم عبد الرحمن التي شرحت كيف انتقلت بعد اختفاء زوجها للعيش مع أهله. وكان على ولديها الكبيرين ترك المدرسة للعمل والمساعدة في إعالة الأسرة. وتابعت قائلة «الدجاج يضع البيض يومياً والعمل يصبح أفضل. في البداية لم يكن هناك إلا القليل من البيض، لذا كنا نستهلك البيض محلياً، لكنني أصبحت الآن أبيع البيض في الحي للحصول على الدخل».

[1] ذكر قطاع التعافي المبكر وسبل كسب العيش الذي تقوده الأمم المتحدة أن أكثر من 50 بالمائة من السوريين كانوا عاطلين عن العمل في نهاية عام 2017، وبلغت نسبة الشباب العاطلين عن العمل 78 بالمائة. وبسبب النزوح والانفصال عن العائلة المرتبط بالأزمة أصبح كثير من الأفراد ذوي الإعاقة وكبار السن والنساء المعيلات لأسرهن يحملون عبء الحصول على الدخل الأساسي للعائلة بصورة متزايدة.

يهدف مشروع المدجنة إلى تقديم وسيلة لتوليد الدخل والعيش بكرامة للعائلات النازحة والمتضررة التي تفتقر إلى مصدر الدخل. ويستهدف المشروع العائلات النازحة التي اضطرت للفرار من منازلها بسبب الأزمة. وقد استفاد 2,700 فرد / 450 عائلة من هذا المشروع. كما تقوم جمعية البيطريين السوريين بتقديم المساعدة الفنية للعائلات لكي تتمكن من بيع منتجاتها في السوق أيضاً.

سيدة نازحة في أحد المراكز المجتمعية بدمشق تديره بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس تتعلم مهارات الطلاء التي ستساعدها في إصلاح منزلها والعمل في الطلاء. إذ تقوم المفوضية وشركاؤها بتمكين الأفراد بطرق بسيطة ومفيدة.

الإنجازات في عام 2018

حتى نهاية عام 2018، استفاد 18,663 فرداً من الفرص التي قدمتها المفوضية عبر التدريب المهني ومهارات الحياة والتدريب أثناء العمل في 12 محافظة. وقد كان التدريب ذا صلة بالأفراد الذين يسعون للعمل في مجموعة من المهن بما فيها التركيبات والصيانة الكهربائية المنزلية، والطلاء، والسباكة والنجارة.

كما دعمت المفوضية 2,065 فرداً بالتدريب على تنظيم المشاريع في إحدى عشرة محافظة، حصل 1,321 منهم على منحة لتمكنهم من تأسيس أو تشغيل مشروع صغير. كما استفاد 7,323 فرداً في 12 محافظة من استلام أدوات سبل كسب العيش بهدف مساعدتهم لاستعادة سبل كسب العيش الخاصة بهم. حيث شملت المجموعات عدة الخياطة والحدادة وتصفيف الشعر وصيانة المكيفات وصيانة أجهزة الهاتف المحمول وأجهزة الكمبيوتر. ووزعت المدخلات الإنتاجية (بذار القمح) والمواشي الصغيرة لصالح 120 عائلة ضعيفة من المزارعين العائدين إلى ديارهم في دير الزور.

مشروع البيوت البلاستيكية يدعم المزارعين في طرطوس

أحمد رجل في الخمسين من عمره نازح من رأس العين في الحسكة حيث هرب مع زوجته وأبنائه الثمانية إلى قرية البيضا في بانياس، طرطوس. وخلال زيارة رصد قام بها موظفو المفوضية إلى مشروع البيوت البلاستيكية قال أحمد، « المهارة الوحيدة التي تملكها عائلتنا هي الزراعة، لذا فقد بقينا هنا مع عائلة أخرى تعمل في مشروع البيت البلاستيكي ونحن نتشارك المردود مع المالك.»

تمثل الزيادة في تكاليف الإنتاج الزراعي لشراء اللفائف البلاستيكية، والبذار، والسماد تحدياً حقيقياً بالنسبة لأحمد وغيره من المزارعين الذين يبيعون الخضراوات بأسعار زهيدة مما يؤثر على دخلهم. «أنا ممتن جداً على استلام اللفائف البلاستيكية وبذار الطماطم من خلال مشروع البيت البلاستيكي الذي دعمني كثيراً في ضوء التحديات المالية التي أواجهها. وأنا سعيد جداً لأنني أستطيع المحافظة على العمل الوحيد الذي أجيده»، قال أحمد وهو يتنفس الصعداء.

كما دعمت المفوضية إعادة التأهيل البسيطة لثمانية مخابز منتشرة في خمس محافظات (حلب وريف دمشق وحمص وحماة ودرعا). وهذه المخابز لا تؤمن فقط فرص العمل المحلية، حيث يتوقع أن يخلق كل مخبز نحو 70 فرصة عمل، بل قدمت المساعدة أيضاً لآلاف النازحين والعائدين إلى ديارهم وأفراد المجتمعات المضيفة الذين يعتمدون على المخابز لإنتاج الخبز المدعوم. ويشمل الدعم المقدم المتعلق بالبنية التحتية أيضاً تركيب أربع مضخات للري لصالح ما لا يقل عن 3,200 مزارع محلي في دير الزور.

تم أيضاً دعم عدد من مبادرات المال مقابل العمل. حيث شارك 99 فرداً منهم 77 امرأة في تنظيف قنوات الري المجتمعية في دير الزور. كما قدمت ورشة إصلاح الخيام في مخيم الهول، بمحافظة الحسكة عملاً مؤقتاً وفرص تدريب أثناء العمل لصالح 64 من اللاجئين والعائدين إلى ديارهم، جميعهم من النساء المعيلة لعائلاتهن.

فاديا، من ربة منزل إلى طاهية

فاديا نزحت من باب دريب بمدينة حمص، مع زوجها وأولادها الخمسة وأمها المسنّة في عام 2012. ومنذ ذلك الوقت، قضت العائلة سنوات من النزوح المتكرر واستئجار بيوت مختلفة في مدينة حمص.

كان زوج فاديا يعمل على النول، وينتج أقمشة تقليدية، إلا أنه لم يعد يتحمل العمل لساعات طويلة. «عندما مرض زوجي كنت أجيد الطبخ لعائلتي»، قالت فادية التي قررت أخيراً أن تعمل كطاهية. وتابعت قائلة «واجهت الكثير من التحديات خصوصاً أن المعدات التي لدي كانت محدودة بسبب نزوحنا المتكرر.»

بمساعدة المركز المجتمعي التابع للمفوضية في السكن الشبابي بمدينة حمص والذي تديره عون، حصلت فادية على نصيحة بأن تتقدم للحصول على منحة للبدء بمشروع صغير لكي تساعدها في توسيع مشروعها وتوليد دخل أكبر. ومن خلال المنحة، استطاعت فاديا الحصول على معدات الطبخ بما فيها المجمدة والخلاط والفرن وموقد الغاز.

غزالة، نازحة من عفرين عمرها 105 سنوات، تقبل سعد الموظف في المفوضية تعبيراً عن سعادتها بالحصول على المساعدات التي قدمتها المفوضية.
© المفوضية/ حميد معروف/ تشرين الأول 2018.

مكاتب المفوضية في سورية

مكتب حلب الفرعي

يخدم المناطق الشمالية الغربية من سورية

بقي الوصول إلى المنطقة الشمالية الغربية من سورية تحدياً في عام 2018 بسبب الوضع الأمني الهش والعمليات العسكرية المستمرة. وقد عمل المكتب الفرعي للمفوضية في حلب بشكل مكثف على استجابة الطوارئ التي قدمتها المفوضية للنزوح من عفرين وفي المناطق الرئيسية التي يعود إليها سكانها.

فريق المفوضية ومنظمة الهلال الأحمر العربي السوري يوزعان مواد الإغاثة الأساسية على العائدين في رسم الحرمل. © المفوضية/ أنطوان شندقجي/ أيلول 2018.

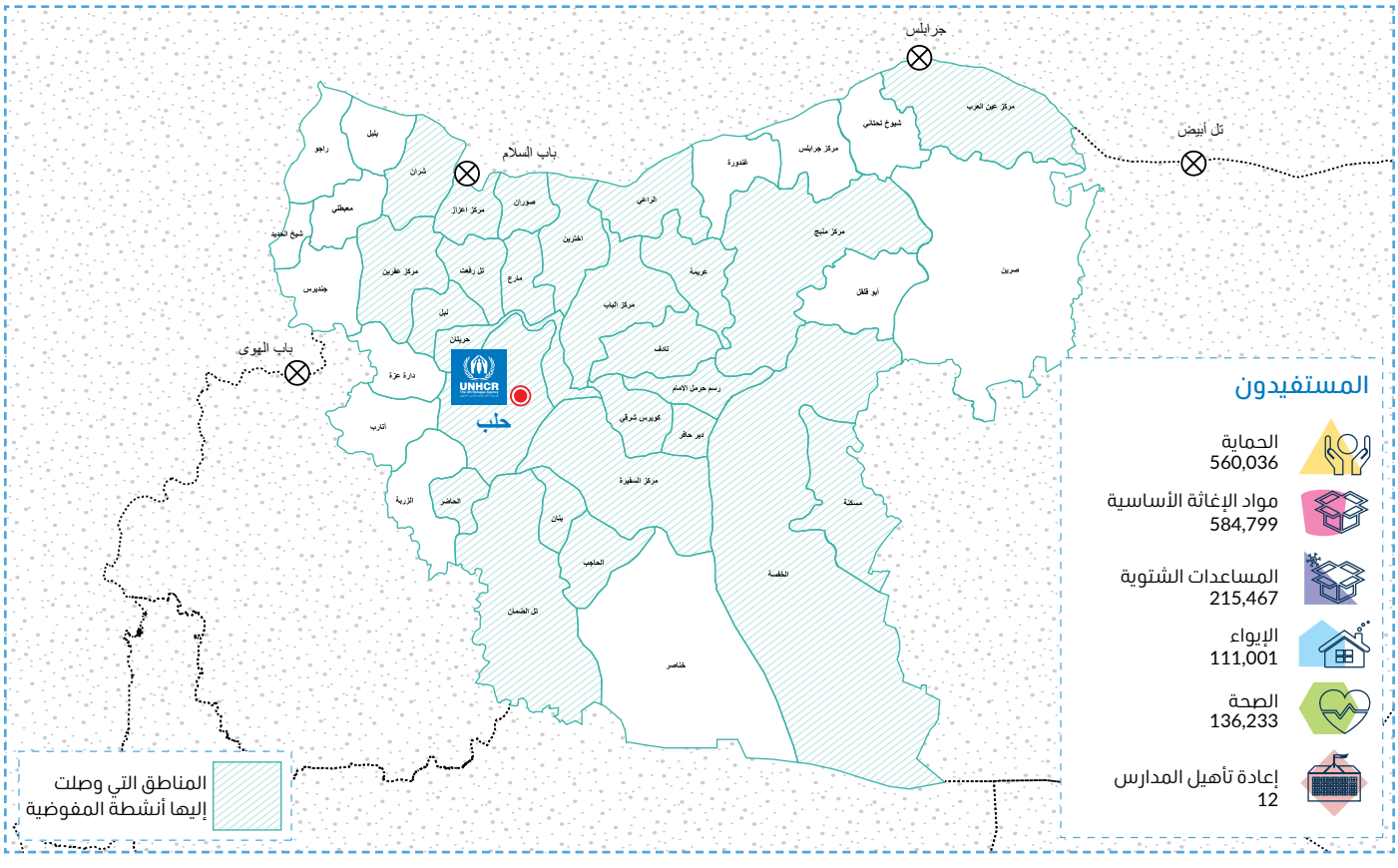

حشد المجتمعات المحلية

- كان هناك 22 مركزاً مجتمعياً، و10 مراكز مصغرة، و28 فريقاً متنقلاً يعملون بشكل كامل في حلب.
- تم إنشاء 55 منظمة مجتمعية في مجال الحماية.
- تم استكمال 217 مبادرة مجتمعية وست من مبادرات المجموعات المجتمعية.
- تم اختيار 566 من متطوعي الوصول من المجتمعات المحلية.

الحماية

- قدمت خدمات الحماية لصالح 562,981 فرداً.
- تم تدريب 728 من العاملين في مجال الحماية على قضايا الحماية.
- أعيد تأهيل 10 مدارس في المناطق التي يعود إليها أهلها لصالح 6,000 طالب.
- قدم 36 محامياً الاستشارات والدعم القانوني.

مواد الإغاثة الأساسية

- حصل 431,755 فرداً/ 86,351 عائلة على مواد الإغاثة الأساسية/ المساعدات الشتوية في حلب.
- وزعت المفوضية مواد مبتكرة مثل الفرشات القابلة للطي، ومعدات الطاقة الشمسية المنزلية، ومواقد الغاز لصالح 5,000 من العائلات الضعيفة.
- خصصت 22,000 شبكة بعوض و20,000 مروحة قابلة للشحن للنازحين في حلب.

الإيواء

- حصل 18,953 فرداً من النازحين والعائدين إلى ديارهم على 2,400 مجموعة من مستلزمات الإيواء.
- استفاد 75,000 من العائدين إلى ديارهم من إزالة 129,800 م^3 من الأنقاض.
- استفاد 6,500 من العائدين إلى ديارهم من 154 حاوية للنفايات الصلبة.
- استفاد 4,263 من العائدين إلى ديارهم من إعادة تأهيل 860 بيتاً متضرراً.
- استفاد 6,000 من العائدين إلى ديارهم من إعادة تأهيل بئر في ريف حلب الجنوبي.
- حصل 30 فرداً من الموظفين في وزارة الإدارة المحلية على بناء القدرات في مجال الإيواء

الاعتماد على الذات وسبل كسب العيش

- حصل 3,307 فرداً على التدريب المهني كما حصل 339 فرداً على التدريب على إدارة المشاريع.
- حصل 165 فرداً على منح للبدء بمشاريع صغيرة.
- وزعت 3,459 مجموعة من الأدوات مختلفة.
- استفاد 10,741 فرداً من خدمات غسيل الملابس.

الصحة

- حصل 139,937 فرداً على خدمات الرعاية الصحية الأولية مجاناً.

مكتب دمشق الفرعي

يخدم العاصمة وما حولها

في شهر آذار/ مارس 2018، شهدت الغوطة الشرقية عملية عسكرية كبيرة أدت إلى نزوح 92,000 من المدنيين وإنشاء ثمانية مواقع للنازحين في ريف دمشق. وقد تولى مكتب المفوضية الفرعي في دمشق مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، قيادة الإدارة والتنسيق لهذه المواقع.

أطفال نازحون من الغوطة الشرقية يقيمون في مركز حرجلة لإيواء النازحين خلال مهمة لفريق المفوضية إلى المنطقة. © المفوضية/ علا قبلان/ آذار 2018.

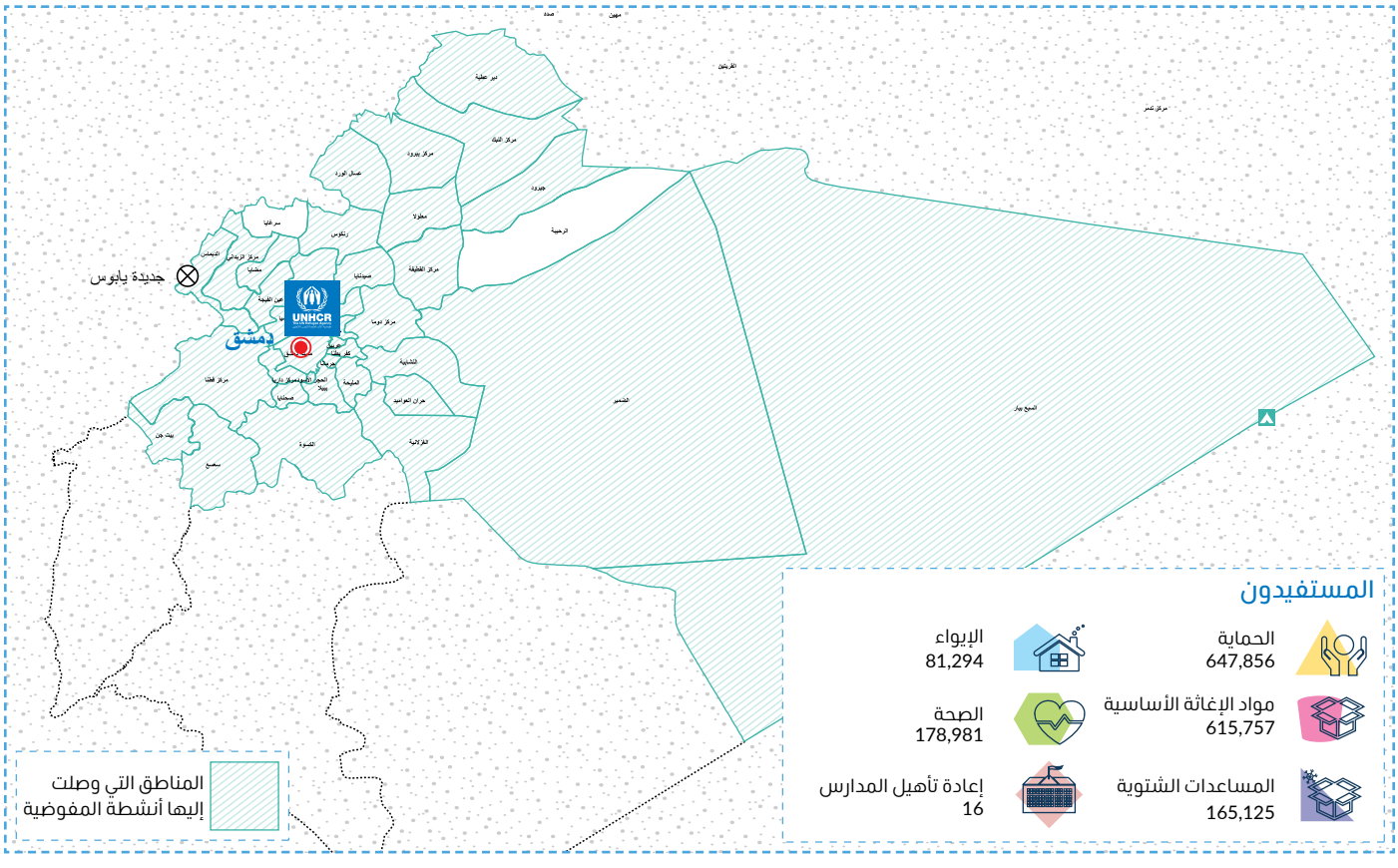

حشد المجتمعات المحلية

- تم دعم 435 من متطوعي الوصول المرتبطين بـ 24 مركزاً مجتمعياً وستة مراكز مصغرة في دمشق وريفها.
- تم دعم 187 مبادرة مجتمعية و13 من مبادرات المجموعات المجتمعية في دمشق وريفها.
- قامت المفوضية بدعم 24 مركزاً مجتمعياً و6 مراكز مصغرة و19 فريقاً متنقلاً في دمشق وريفها.
- دعمت المفوضية تسع منظمات مجتمعية في دمشق وريفها.

الإيواء

- استفاد 21,827 نازحاً من الغوطة الشرقية من تدخلات الإيواء المحددة.
- وزّع مكتب دمشق الفرعي 122 حاوية للنفايات الصلبة وأتم إزالة 53,500 م^3 من الأنقاض في ريف دمشق.

الحماية

- تم تقديم 549,474 من خدمات الحماية للنازحين وأفراد المجتمعات المضيفة الضعفاء، بما في ذلك المساعدة القانونية.
- تم تقديم المساعدة القانونية إلى 134,263 فرداً في دمشق وريفها.

الاعتماد على الذات وسبل كسب العيش

- تم تركيب خط إنتاج جديد في المخبز العام بعربين في الغوطة الشرقية مما يزيد القدرة الإنتاجية للمخبز بنسبة 40% ويخلق عشرات الفرص للعاملين من المنطقة.
- حصل 5,726 من الأفراد الذين تعنى بهم المفوضية على التدريب المهني في عام 2018.
- تم توزيع 1,659 مجموعة من الأدوات المختلفة.
- تلقى 520 فرداً التدريب على إدارة المشاريع وحصل 328 منهم على منح للبدء بمشاريع صغيرة.

مواد الإغاثة الأساسية

- تم تقديم 493,260 من مواد الإغاثة الأساسية استجابة لحالة الطوارئ في الغوطة الشرقية.
- حتى نهاية عام 2018، تمكنت المفوضية من تقديم المساعدات الشتوية لصالح 35,327 عائلة في دمشق وريفها.

الاستجابة لوضع اللاجئين

- تم تقديم 3,556 من تقييمات الحماية، وجلسات الاستشارة والمتابعة بالإضافة إلى 3,082 جلسة استشارة قانونية.

مكتب حمص الميداني

يخدم المنطقة الوسطى

تحسن الوصول في حمص وحماة هذا العام، بعد أن هدأت العمليات العسكرية في المنطقة في شهر أيار/ مايو. ونتيجة لذلك، بدأت المفوضية بتنفيذ البرنامج الاعتيادي في المناطق التي أصبح الوصول إليها ممكناً، وزادت من استجابتها في المناطق التي يعود إليها أهلها. كما استمر مكتب حمص الميداني بجهوده في الاستعداد لأي تدفق مفاجيء للعائدين إلى ديارهم أو النازحين من المنطقة الشمالية الشرقية من سورية.

موظفة في قسم الحماية بالمفوضية تلتقي بعائلة من اللاجئين العائدين إلى ديارهم في عقرب التي أصبح الوصول إليها ممكناً مؤخراً في ريف حماة الجنوبي حيث يعيش أفراد هذه العائلة مع أقاربهم في بيتهم المدمر.
© المفوضية/ أمان علوان/ 2018.

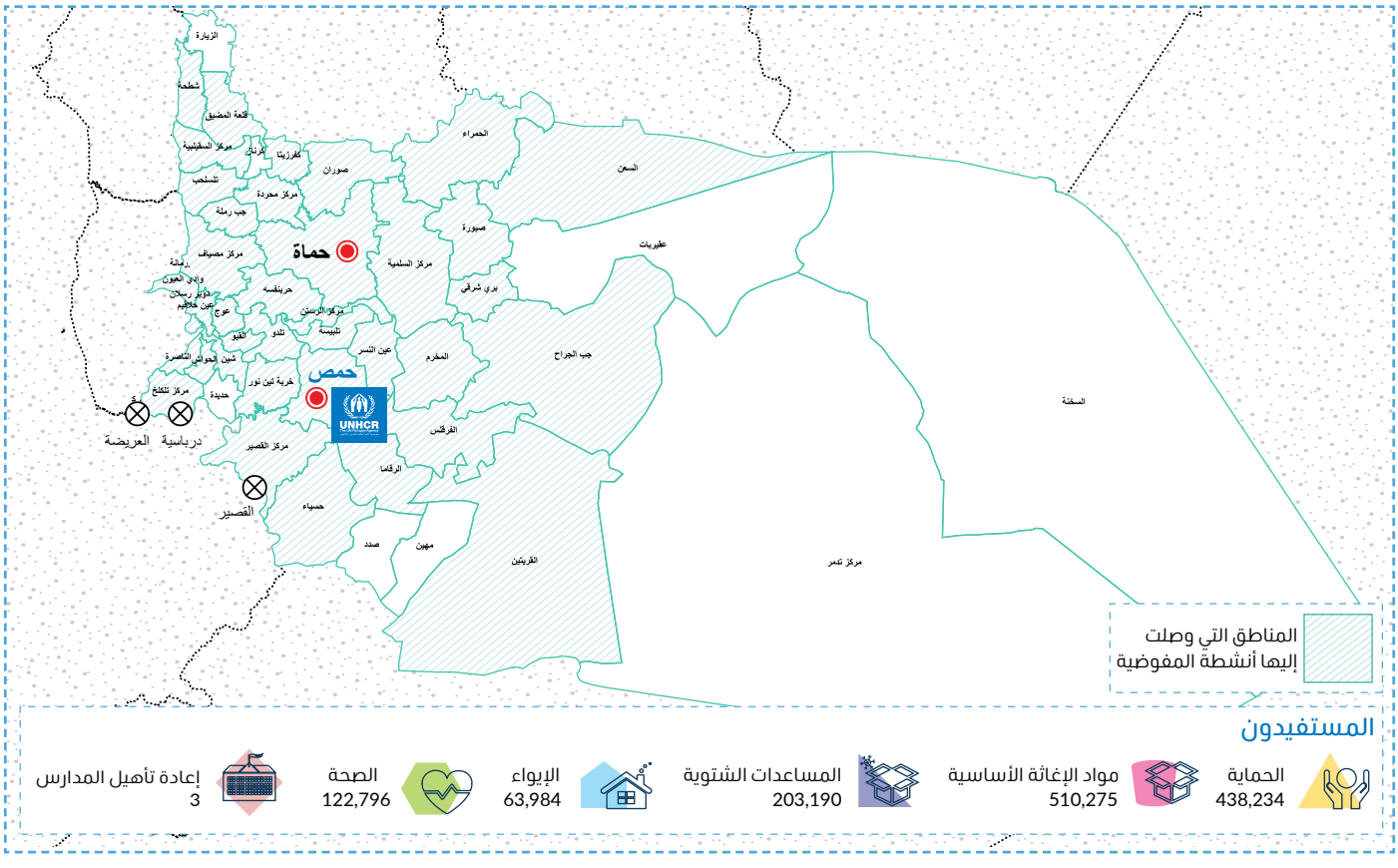

حشد المجتمعات المحلية

- قامت المفوضية بدعم 24 مركزاً مجتمعياً، وثلاثة مراكز مصغرة، و25 فريقاً متنقلاً في حمص وحماة.
- دعمت المفوضية ثماني منظمات مجتمعية.
- تم تنفيذ 165 مبادرة مجتمعية في حمص وحماة.
- دعمت المفوضية، من خلال شركائها التنفيذيين القيادة المجتمعية واتخاذ القرار من خلال 674 من متطوعي الوصول في حمص وحماة.

الإيواء

- استفاد 35,813 فرداً من تدخلات الإيواء.
- أعادت المفوضية تأهيل 1,477 شقة في المناطق التي يعود إليها أهلها، لصالح 8,421 فرداً.
- قدمت المفوضية 2,614 من الأبواب والنوافذ لصالح 14,067 فرداً.
- ركبت المفوضية 1,300 مجموعة إيواء لصالح 11,335 فرداً.
- تمت إزالة 34,000 م3 من الأنقاض وتوزيع 90 حاوية للنفايات الصلبة في المناطق التي يعود إليها سكانها الأصليون.

الحماية

- حصل 16,030 فرداً على الاستشارات القانونية في حمص وحماة.
- قدمت المفوضية خدمات حماية الطفل لصالح 2,774 فرداً في حمص وحماة بالإضافة إلى 3,309 جلسة توعية لحماية الطفل.
- قدمت المفوضية أنشطة التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي لصالح 54,232 فرداً في حمص وحماة.

الاعتماد على الذات وسبل كسب العيش

- حصل 4,857 فرداً على معدات سبل كسب العيش والتدريب المهني.
- قامت المفوضية، من خلال شركائها، بدعم 401 عائلة بمنح البدء بالمشاريع الصغيرة في حمص وحماة.

مواد الإغاثة الأساسية

- حصل 420,640 فرداً على مواد الإغاثة الأساسية في حمص وحماة.
- دعم مكتب حمص الفرعي 21,180 عائلة بالمراوح القابلة للشحن خلال الصيف و 40,548 عائلة بالمساعدات الشتوية.

الصحة

- تمكن 40,548 مستفيداً من الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية في حمص وحماة.

مكتب القامشلي الفرعي

يخدم المنطقة الشمالية الشرقية من سورية

ما زالت المنطقة الشمالية الشرقية من سورية تتعامل مع تأثير حكم داعش. وقد وسعت المفوضية عملياتها وزادت من عدد موظفيها لتغطي محافظات الحسكة ودير الزور والرقة والتي تمثل ثلث مساحة سورية.

تسجيل طالب لجوء عراقي في مخيم نيروز بالحسكة
© المفوضية / تشرين الثاني 2018

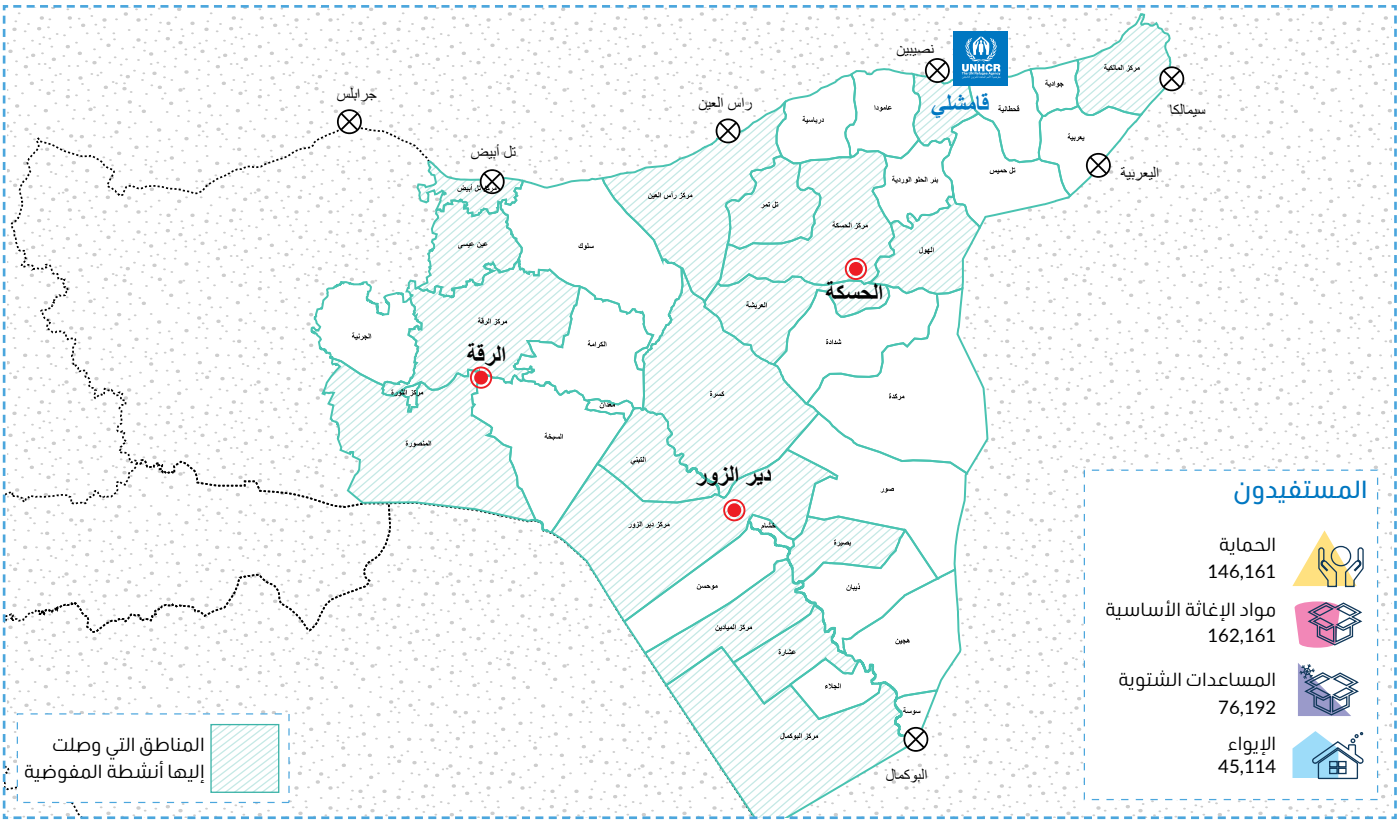

حشد المجتمعات المحلية

- كان هناك خمسة مراكز مجتمعية وثلاث وحدات متنقلة تقدم خدمات الحماية.
- تم تنفيذ 40 مبادرة مجتمعية.

الاعتماد على الذات وسبل كسب العيش

- تم دعم أكثر من 3,000 فرد من المجتمعات المتأثرة بالجفاف في دير الزور.
- استفادت أكثر من 60 عائلة تعيلها النساء من المال مقابل العمل بإصلاح الخيام لصالح 3,000 فرد.
- تم توزيع 686 مجموعة من معدات سبل كسب العيش في الرقة والحسكة.
- استفاد 964 فرداً من التدريب المهني لكسب العيش.
- استفاد 57 من الأفراد الذين تعنى بهم المفوضية من منح البدء بالمشاريع الصغيرة.

مواد الإغاثة الأساسية

- وزعت المفوضية المواد الموسمية لصالح 110,603 من الأفراد في ثلاث محافظات.
- وزعت المفوضية مواد الإغاثة الأساسية لصالح 87,408 من الأفراد.

الصحة

- قدم شريك المفوضية البر خدمات الرعاية الصحية الأولية والأدوية مجاناً لصالح 30,392 من اللاجئين وطالبي اللجوء في كل من المناطق الحضرية والمخيمات.

الإيواء

- قدمت المفوضية تحسيناً للبنية التحتية في المخيمات بما في ذلك المحطات القابلة للشحن، والمطابخ الجماعية، والمقاعد المعدنية، والإنارة بالطاقة الشمسية، والسور، وصيانة الطرقات، ونظام الصرف الصحي، والمصابيح الشمسية، والتبخير.
- تم إحداث خط إنتاج جديد لمخبز الأول بالحسكة.
- تم توزيع 1,000 مقعد مدرسي على المدارس في القامشلي والحسكة.
- تم تقديم 100 مجموعة إيواء في الشدادي وتركيبها.
- في دير الزور، تم تركيب 350 مجموعة إيواء، وإعادة تأهيل 150 بيتاً متضرراً، و60 غرفة في مراكز الإيواء الجماعية.
- في الرقة، تمت إعادة تأهيل 150 بيتاً متضرراً.
- أصبح 22 بئر ماء في الحسكة والقامشلي جاهزاً للاستخدام.

الحماية

- قدمت المفوضية الاستشارات القانونية لصالح 833 حالة من اللاجئين وطالبي اللجوء في المناطق الحضرية. كما قدم شريك المفوضية الهلال الأحمر العربي السوري الخدمات القانونية للنازحين واللاجئين وطالبي اللجوء في المناطق الحضرية في الحسكة والقامشلي بما في ذلك 188 جلسة توعية لصالح 3,504 مستفيداً.
- تم تقديم الدعم الفني لمكاتب السجل المدني في الحسكة والقامشلي ودير الزور بشكل أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأثاث ومولدات كهربائية.
- تم تسجيل 3,383 طفلاً في برنامج التعليم السريع، كما تم دمج 351 من الطلاب المتسربين من المدارس في التعليم الرسمي.

مكتب السويداء الميداني

يخدم المنطقة الجنوبية الغربية من سورية

يخدم مكتب السويداء ثلاث محافظات في المنطقة الجنوبية هي درعا والسويداء والقنيطرة. مع بداية عام 2018، كانت حوالي 90,000 عائلة نازحة ضمن نطاق مسؤوليته واستجابت المفوضية لاحتياجاتهم منذ افتتاح المكتب هناك. وقد أدت العمليات العسكرية المكثفة في شهر حزيران يونيو 2018 إلى نزوح جديد في المنطقة الجنوبية الغربية من سورية. كما بدأت موجة كبيرة من عودة النازحين إلى ديارهم في درعا والقنيطرة في شهر أيلول/ سبتمبر 2018.

أنشطة للأطفال يقدمها شريك المفوضية بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس في المساحة صديقة الطفل بالسويداء © المفوضية/ 2018.

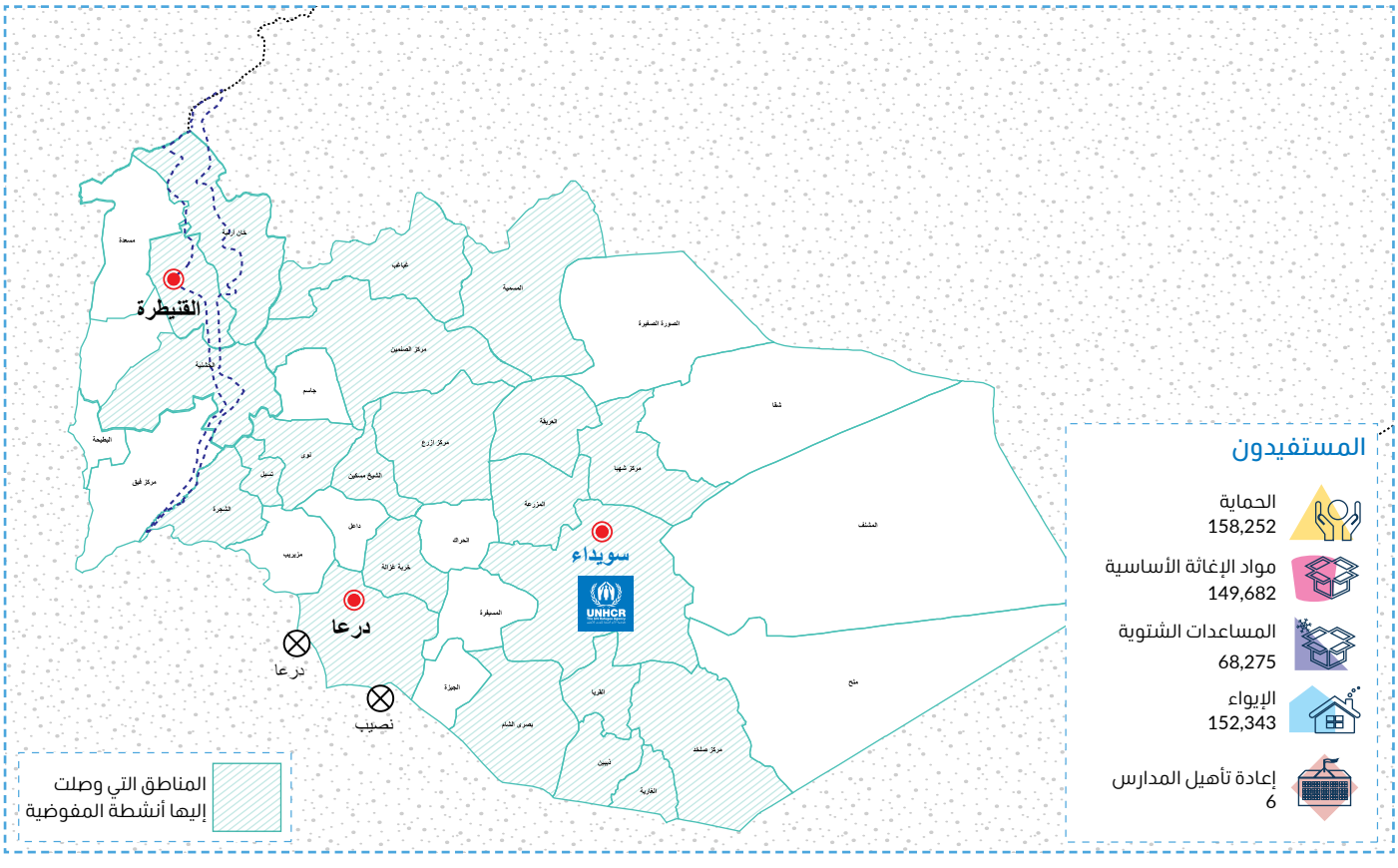

المستفيدون

- الحماية 158,252
- مواد الإغاثة الأساسية 149,682
- المساعدات الشتوية 68,275
- الإيواء 152,343
- إعادة تأهيل المدارس 6

حشد المجتمعات المحلية

- تم دعم أربعة مراكز مجتمعية ومركزاً مصغراً وخمس وحدات متنقلة.
- تم تنفيذ 85 مبادرة مجتمعية لصالح أكثر من 145,957 فرداً بالإضافة إلى أربع مبادرات لمجموعات مجتمعية لصالح 1,401 فرداً.
- قام 125 من متطوعي الوصول بدعم المراكز المجتمعية.

الإيواء

- استفاد 2,968 فرداً من أنشطة الإيواء بما فيها مواد الإيواء وإعادة تأهيل مراكز الإيواء.
- استفاد 130,000 فرد من إزالة الأنقاض.
- استفاد 5,525 فرداً من توزيع خزانات المياه.
- استفاد 11,500 فرد من إصلاح خمسة آبار وخط أنابيب بطول 500م.

الحماية

- دعمت المفوضية 73,588 فرداً بتدخلات الحماية بما فيها المساعدة القانونية.

الاعتماد على الذات وسبل كسب العيش

- استفاد 2,523 فرداً من برنامج سبل كسب العيش بما في ذلك التدريب المهني ومنح البدء بالمشاريع الصغيرة ودورات إدارة المشاريع وتوزيع معدات سبل كسب العيش.

مواد الإغاثة الأساسية

- تمت مساعدة 54,500 فرداً بمواد الإغاثة الأساسية، بما فيها الاستجابة لحالة الطوارئ في المنطقة الجنوبية الغربية من سورية.
- استفاد 68,275 فرداً من برنامج المساعدات الشتوية الذي بدأ في شهر أيلول/ سبتمبر 2018.

الصحة

- تم إنشاء نقطتين صحيتين في المراكز المجتمعية في درعا.
- تمت إعادة تأهيل ثلاثة مرافق للرعاية الصحية الأولية في درعا.

مكتب طرطوس الميداني

يخدم المنطقة الغربية من سورية

جذب الاستقرار السائد نسبياً في المنطقة الساحلية النازحين واللاجئين من المحافظات السورية، خصوصاً إدلب وحلب وحمص. حيث شهدت هذه المناطق أحداثاً أمنية محدودة باستثناء ريف اللاذقية الشمالي.

موظفو قسمي الحماية والإيواء بالمفوضية خلال زيارة تقييم إلى جبل التوبة، بريف اللاذقية الشمالي © المفوضية/ ريم الراعي/ تشرين الأول 2018.

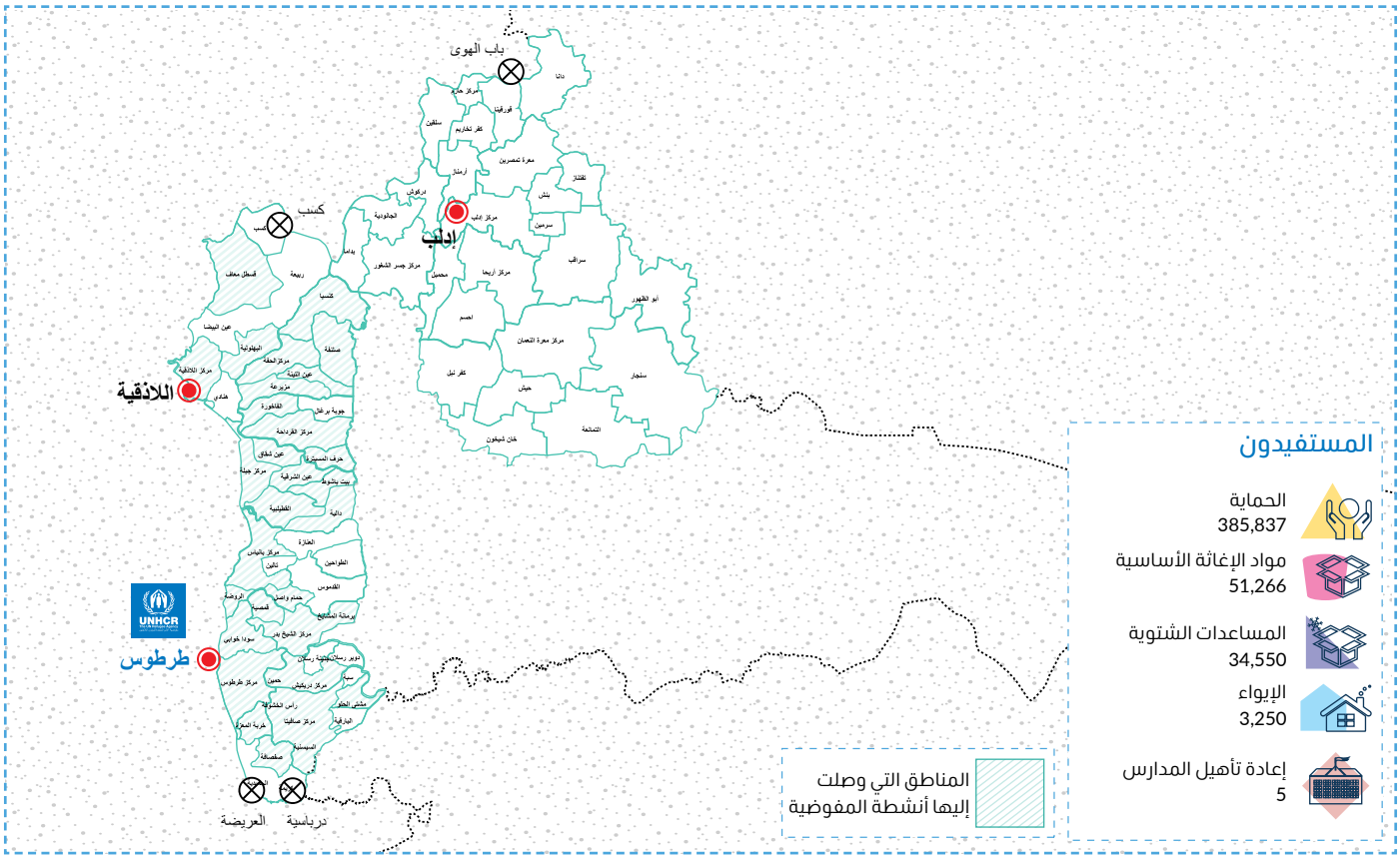

حشد المجتمعات المحلية

- تم افتتاح مركزين مجتمعيين ومركز مصغر.
- ازداد عدد متطوعي الوصول في المنطقة الساحلية إلى 472.
- تم دعم 163 مبادرة مجتمعية بما في ذلك تسع مبادرات لمجموعات من المجتمع المحلي.

الحماية

- قدم 41 محامياً و21 من متطوعي الوصول القانونيين الخدمات لصالح 50,878 فرداً في المناطق التي يعود إليها سكانها الأصليون.
- استفاد 43,410 فرداً من جلسات التوعية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي خلال عام 2018.
- تمت إعادة تأهيل أربع مدارس في المناطق التي يعود إليها أهلها في اللاذقية لصالح 757 طالباً.
- تم إنشاء 41 منشأة مجتمعية تضم 31 نادياً لحماية الطفل و10 لجان لرفاه الطفل.

مواد الإغاثة الأساسية

- حصل 39,550 فرداً/ 7,910 عائلة على المساعدات الشتوية كما حصل 13,000 فرد/ 2,600 عائلة على مواد الإغاثة الأساسية بصورة منتظمة.
- تم الوصول إلى 11 موقعاً جديداً يعود إليه أهله في عام 2018 بالإضافة إلى المناطق النائية التي كانت مغلقة بسبب الظروف الجوية القاسية في الشتاء.

الإيواء

- تم تقديم دعم الإيواء إلى 3,227 من الأفراد الضعفاء من النازحين والعائدين إلى ديارهم /640 عائلة.
- تمت مساعدة 1,852 نازحاً /365 عائلة من خلال صيانة خمسة مراكز إيواء في طرطوس واللاذقية.
- تمت مساعدة 1,375 من العائدين إلى ديارهم/ 275 عائلة من خلال إعادة تأهيل بيوتهم المتضررة.

الاعتماد على الذات وسبل كسب العيش

- استفاد 6,130 فرداً من تدخلات سبل كسب العيش التي قدمتها المفوضية في المنطقة الساحلية بما في ذلك 1,500 مجموعة من معدات سبل كسب العيش.
- حضر التدريب على إدارة المشاريع 395 فرداً. فيما استفاد من منح البدء بالمشاريع الصغيرة 287 فرداً بالإضافة إلى 3,948 فرداً استفادوا من التدريب المهني الذي قدمته المفوضية.

الصحة

- تم إطلاق نقطتين طبيتين في مدينة طرطوس وألتون الجرد في عام 2018 لصالح 1,135 فرداً.

أول قافلة للأمم المتحدة إلى تل رفعت، بريف حلب الشمالي لدعم النازحين من عفرين.
© المفوضية/ حميد معروف/ تشرين الثاني 2018.

وصول المفوضية في سورية

المهام التي قامت بها المفوضية في سورية خلال عام 2018

قامت المفوضية بـ 1,384 مهمة

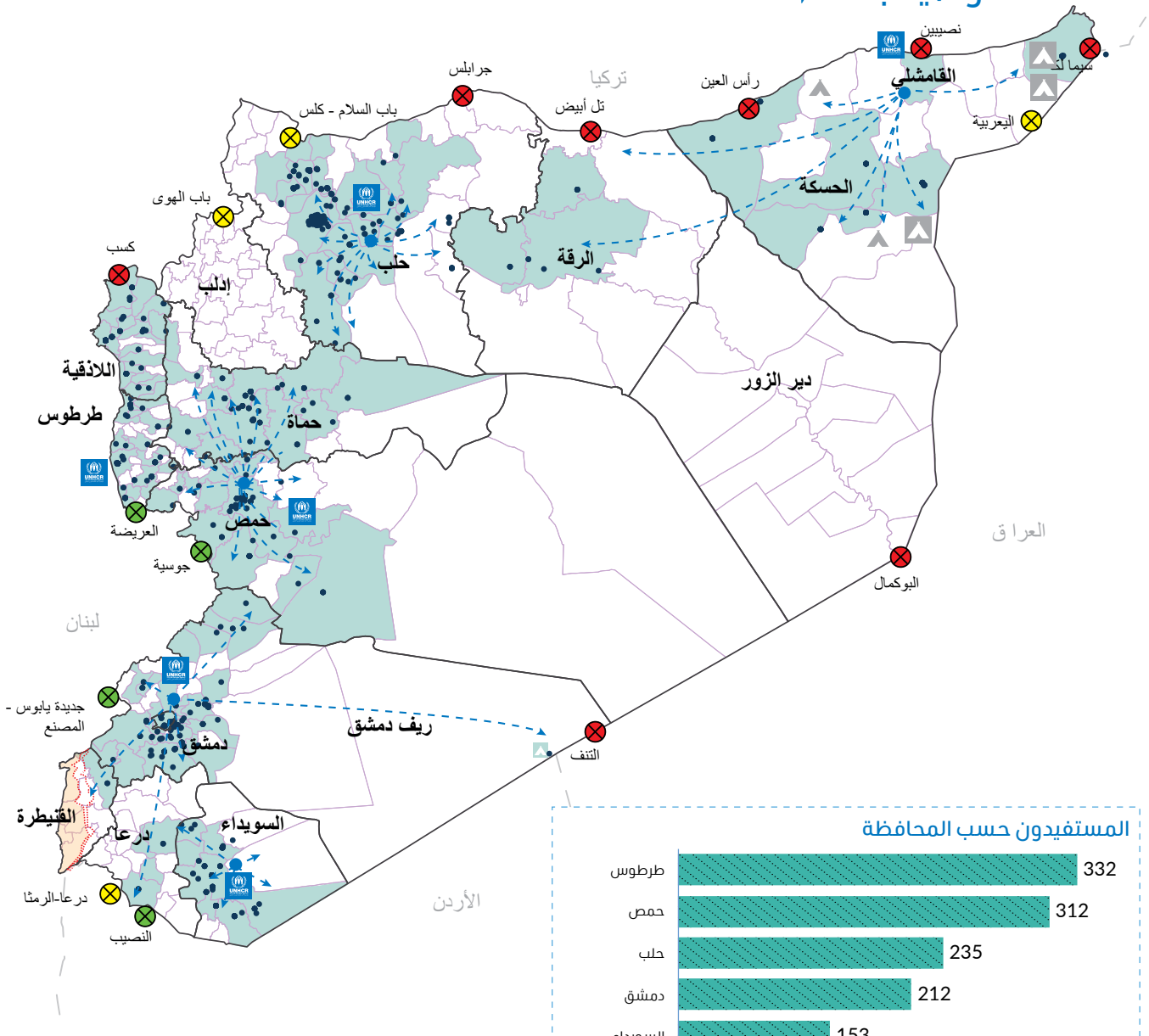

المستفيدون حسب المحافظة

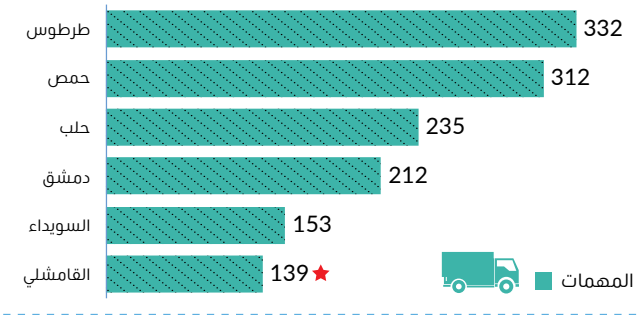

★ بالإضافة إلى المهمات اليومية إلى مخيمات النازحين/ اللاجئين

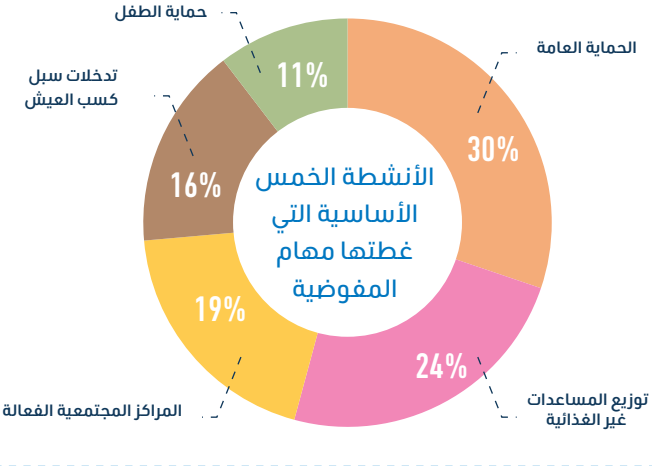

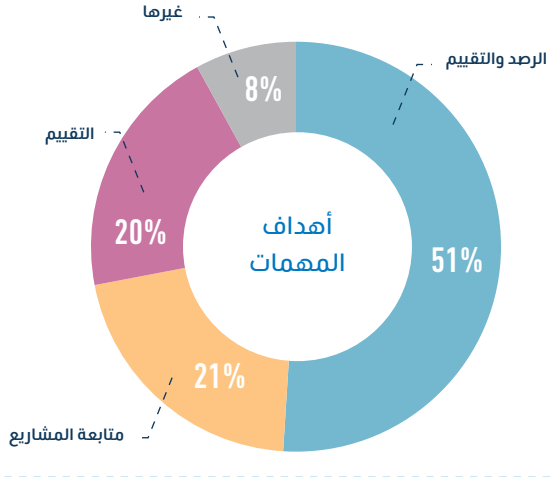

المهمات المشتركة بين الوكالات في عام 2018

خلال عام 2018، شاركت المفوضية في الكثير من المهام المشتركة بين الوكالات لمساعدة الناس الأكثر ضعفاً في سورية. وكان لكل مهمة من هذه المهمات تحدياتها الخاصة. نذكر من هذه المهمات:

في 14 كانون الثاني/ يناير،

شاركت المفوضية في مهمة مشتركة بين الوكالات إلى مخيم حندرات، في الريف الشمالي لمدينة حلب والقرى المحيطة لتقييم الاحتياجات الإنسانية لحوالي 3,000 من العائدين إلى المنطقة.

في 15 كانون الثاني/ يناير،

تم تنفيذ مهمة مشتركة بين الوكالات بهدف التقييم إلى بلدة صوران، في محافظة حماة. وقد أظهرت هذه المهمة أن حوالي 1,200 عائلة قد عادوا إلى بلدة صوران من إدلب خلال أسبوعين.

في 29 كانون الثاني/ يناير،

شاركت المفوضية في مهمة مشتركة بين الوكالات بهدف التقييم إلى موقعين في ريف حلب هما نبل وماير. لاحظت المهمة الحاجة إلى مواد الإغاثة الأساسية في الموقعين.

في 14 شباط/ فبراير،

بعد 78 يوماً دون إمكانية الوصول إلى الغوطة الشرقية بريف دمشق، قامت مهمة مشتركة للأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري بتسليم المساعدات الغذائية والصحية المنقذة للحياة لصالح 7,200 فرداً في النشابية.

في 5 آذار/ مارس،

تم تنفيذ قافلة مشتركة بين الوكالات بمشاركة ممثل المفوضية إلى بلدة دوما المحاصرة في الغوطة الشرقية. ورغم تعهد جميع الأطراف بهدنة إنسانية فقد استمرّ تبادل لإطلاق النار بلا هوادة. وبقيت المهمة داخل دوما حوالي 9 ساعات لتفريغ حمولة 48 شاحنة من المساعدات الإنسانية الضرورية جداً بالإضافة إلى تقييم للاحتياجات.

في 09 نيسان/أبريل،

قامت المفوضية مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى بتنفيذ مهمة مشتركة بين الوكالات إلى تل رفعت وما حولها، شملت قرى كشتار، ودير جمال، وزيارة، ومخيم شهبا. وقد أظهرت المهمة عدم السماح للنازحين بالتحرك بحرية خارج القرى/ المخيم بالإضافة إلى عدد من قضايا الحماية.

في 14 أيار/ مايو،

بعد السماح بالوصول الإنساني إلى بعض المناطق في الغوطة الشرقية التي حدث فيها تحول للسيطرة، نُظمت مهمة رفيعة المستوى مشتركة بين الوكالات شاركت فيها المفوضية إلى سقبا وكفر بطنا. وتم تحديد عدد من قضايا واحتياجات الحماية وغيرها كأولوية مثل الحاجة إلى مواد الإغاثة الأساسية ودعم إعادة تأهيل مراكز الإيواء.

في 22 أيار/ مايو،

وصلت مهمة مشتركة بين الوكالات إلى القريتين بحمص. وقامت المفوضية بتقييم وصول السكان إلى وثائق الملكية والوثائق المدنية، والأفراد ذوي الاحتياجات المحددة، وقدرة الشركاء على الأرض على الاستجابة لاحتياجات الحماية.

في 30 أيار/ مايو،

قامت مهمة مشتركة بين الوكالات بتسليم المساعدات الإنسانية الضرورية إلى تلبيسة وتلول الحمر في حمص. وضمت القافلة 8 شاحنات للمفوضية تحمل 30,000 مادة من مواد الإغاثة الأساسية.

في 26 حزيران/ يونيو،

شاركت المفوضية بمهمة مشتركة بين الوكالات إلى الرستن شمالي حمص للمرة الأولى منذ اتفاق المصالحة الذي جرى في المنطقة. ضمت القافلة 38 شاحنة كانت ثلاث منها محملة بمواد الإغاثة الأساسية التي قدمتها المفوضية، بما في ذلك 2,500 فرشة و8,500 مصباح شمسي في غياب الكهرباء في الرستن. كما نفذت المفوضية نقاشاً جماعياً مركزاً لتحديد تحديات الحماية التي يواجهها السكان حالياً.

في 01 تموز/يوليو،

قدمت المفوضية مواد الإغاثة الأساسية إلى سكان دوما، بالغوطة الشرقية من خلال مهمة مشتركة بين الوكالات إلى المنطقة. وشملت المساعدات 8,250 بطانية عازلة حرارياً و5,000 مجموعة من عدة الطبخ و3,330 شادر بلاستيكي و5,000 مصباح شمسي.

في 12 تموز/ يوليو،

وصلت أول مهمة مشتركة بين الوكالات لتقديم المساعدات الإنسانية وإجراء التقييم إلى ريف درعا الشرقي. وقد رافق القافلة ثلاثة موظفين من قسمي الحماية والعمليات في المنظمة لتقييم الوضع في المنطقة.

في 15 تموز/يوليو،

زار فريق من الأمم المتحدة ومنظمة الهلال الأحمر العربي السوري ومنظمة الصليب الأحمر الدولية معبر نصيب الحدودي بين سورية والأردن وأم الميادن في زيارة رفيعة المستوى لتقييم الوضع الإنساني في جنوب درعا. وسلمت المهمة المساعدات الغذائية إلى 15,000 فرد/ 3,000 عائلة محتاجة كما رافق البعثة ممثل المفوضية في سورية وغيره من رؤساء الوكالات لتحديد الاحتياجات على الأرض.

في 15 تموز/ يوليو،

شاركت المفوضية بمهمة مشتركة بين الوكالات إلى منطقتي الحولة وحربنفسه اللتين يصعب الوصول إليهما في حمص. وشملت القافلة سبع شاحنات للمفوضية محملة بالشوادر البلاستيكية والبطانيات والفرشات لصالح 6,000 فرد/ 1,200 عائلة في الحولة و1,500 فرد / 300 عائلة في حربنفسه.

في عام 2018، تم الوصول إلى 686,000 فرد من خلال 19 قافلة مشتركة بين الوكالات. وقد شاركت المفوضية في 16 قافلة.
كما شاركت المفوضية في مهمات مشتركة بين الوكالات للتقييم وتسليم المساعدات!

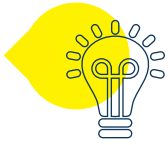

في 18 تموز/يوليو،

نفذت المفوضية مع باقي وكالات الأمم المتحدة ومنظمة الهلال الأحمر العربي السوري أول مهمة إنسانية إلى بيت جن بريف دمشق منذ بداية الأزمة قبل ثماني سنوات. وقد قامت القافلة بتسليم المساعدات الإنسانية، بما في ذلك مواد الإغاثة الأساسية والأغذية والأدوية وعدة التنظيف إلى ثلاث مناطق في بيت جن وبيت تيما لصالح 19,500 فرد.

في 24 تموز/ يوليو،

شاركت المفوضية بمهمة تقييم مشتركة بين الوكالات إلى المناطق التي أصبح الوصول إليها ممكناً في الجنوب الغربي لحماة بما في ذلك جرجيسة، والزارة، وحربنفسه، وطلف، وعقرب، وخربة الجامع. وقد التقى فريق المهمة بالسلطات الحكومية المحلية المعنية، وحدد قضايا الحماية بالنسبة للسكان، ورصد توزيع المساعدات الإنسانية التي تم تسليمها في المنطقة بالإضافة إلى تقييم ظروف الإيواء.

في 26 تموز/ يوليو،

شاركت المفوضية في مهمة مشتركة بين الوكالات إلى ناحية الحمرا بريف حماة الشمالي الشرقي. وقد زار الفريق بلدات الشيفات والحمرا وسيروج، حيث التقى بقادة المجتمع المحلي ونفذ نقاشاً جماعياً مركزاً مع النساء هناك.

في 26 تموز/ يوليو،

شارك فريق المفوضية الصحي والميداني في قافلة مشتركة بين الوكالات إلى دوما. حيث تم توزيع المساعدات الطبية بالإضافة إلى مواد الإغاثة الأساسية من خلال شريك المفوضية منظمة الهلال الأحمر العربي السوري. وتم تنفيذ استجابة المفوضية على الأرض من خلال التقييمات للصحة ومواد الإغاثة الأساسية من أجل تحديد الاحتياجات.

في 09 أب/أغسطس،

شاركت المفوضية في قافلة مشتركة بين الوكالات إلى زملكا وعربين في الغوطة الشرقية بريف دمشق لتسليم المساعدات الإنسانية إلى 35,000 فرد، بالإضافة إلى تنفيذ تقييم للاحتياجات من أجل التدخلات المستقبلية.

في 16 آب/ أغسطس،

شاركت المفوضية في قافلة مشتركة بين الوكالات إلى بصرى الشام بمحافظة درعا. وقد ساهمت المفوضية بتقديم 1,500 شادر بلاستيكي، و3,000 فرشة، و1,500 من حصائر النوم، و1,500 مجموعة من عدة التنظيف.

في 15 تشرين الأول/أكتوبر،

رافق فريق مشترك بين الوكالات قافلة قامت بتسليم المساعدات الغذائية إلى نحو 2,800 عائلة في 10 مجتمعات في محافظة درعا. وقام فريق المفوضية بتحديد عدد من قضايا الحماية.

في 16 تشرين الأول/أكتوبر،

شاركت المفوضية بمهمة مشتركة بين الوكالات بالتعاون مع الهلال الأحمر العربي السوري إلى حي الشيخ مقصود بحلب لتقييم احتياجات النازحين والعائدين إلى ديارهم.

في 18 تشرين الأول/أكتوبر،

رافقت قافلة مشتركة بين الوكالات تسليم المساعدات الغذائية لتلبية احتياجات حوالي 2,700 عائلة تعيش في 31 مجتمعاً في محافظة درعا؛ الدارة والمتلا والجسري ومزرعة العابد وقيراصة ومسيكا الغربية ومسيكا الشرقية والمزيرعة والخوابي والبرقا والمدارس والبلانة وكم الرمان.

في 03 تشرين الثاني/نوفمبر،

شاركت المفوضية بقافلة مساعدات مشتركة مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري ووكالات الأمم المتحدة إلى مخيم الركبان، في جنوب شرقي سورية قرب الحدود الأردنية لتسليم المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة إلى 50,000 فرد. وتكونت القافلة من 78 شاحنة لإيصال 10,475 من الطرود الغذائية وأكياس الدقيق والملابس لصالح 18,000 طفل، و10,075 مجموعة من عدة التنظيف والشوادر البلاستيكية، ولوازم الأطفال حديثي الولادة لصالح 1,200 طفل، بالإضافة إلى الأدوية والمستلزمات الطبية والمكملات الغذائية للأطفال والنساء.

في 03 تشرين الأول/ نوفمبر،

تعرضت مهمة إنسانية مشتركة في محافظة دير الزور إلى هجوم أصيب خلاله سائق سوري من إحدى المنظمات المحلية غير الحكومية. كانت المهمة تهدف إلى تنفيذ تقييم قبل توزيع المساعدات المشتركة من وكالات الأمم المتحدة لآلاف النازحين في المحافظة.

في 05 تشرين الثاني/ نوفمبر،

ذهب فريق من المفوضية بقيادة نائب ممثل المفوضية (لشؤون الحماية) إلى داخل مخيم الركبان والتقى الفريق بالناس الذين عبروا عن نقص الاحتياجات الاساسية بما في ذلك؛ الأمن والمياه والغذاء والتعليم وسبل كسب العيش وحرية الحركة. كان معظم سكان المخيم من النساء والأطفال الذين يعيشون في الخيام ومراكز الإيواء المتفرقة، دون أي خصوصية أو حماية من الظروف الجوية القاسية. ولا يكادون يصلون إلى المرافق الصحية والأدوية داخل مخيم الركبان. ومع اقتراب الشتاء القاسي في الصحراء، ستزداد الأوضاع الصحية سوءاً مما سيزيد من معاناة المدنيين. هذا وقد قدمت المفوضية 10,000 شادر بلاستيكي للحماية من الظروف الجوية القاسية.

موظفة لدى شريك المفوضية نماء تلعب مع الأطفال في مساحة صديقة للطفل في تل شعير بحلب.
© المفوضية/ أنطوان شندقجي/ أيلول 2018.

القطاعات التي تقودها المفوضية

قطاع الحماية والخدمات المجتمعية

الجمهورية العربية السورية: قطاع الحماية والخدمات المجتمعية مركز سورية
لمحة عن التدخلات المقدمة من قبل شركاء القطاع حتى نهاية عام 2018

قطاع الحمايه و الرعايه الاجتماعيه في سوريا
Protection and Community Services Sector inside Syria

233	المناطق التي تم الوصول إليها
1,600	المجتمعات التي تم الوصول إليها
166	الوصول إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها

1,662,676 نساء	542,498 رجال	5,524,766* التدخلات المقدمة	العنف القائم على النوع الاجتماعي 829,072 %15
1,707,682 فتيات	1,535,390 فتيان	الحماية 1,984,451 %36	حماية الطفل 1,297,573 %24
49,714 نساء مسنات	26,806 رجال مسنون	التوعية بالمخاطر 1,413,670 %26	

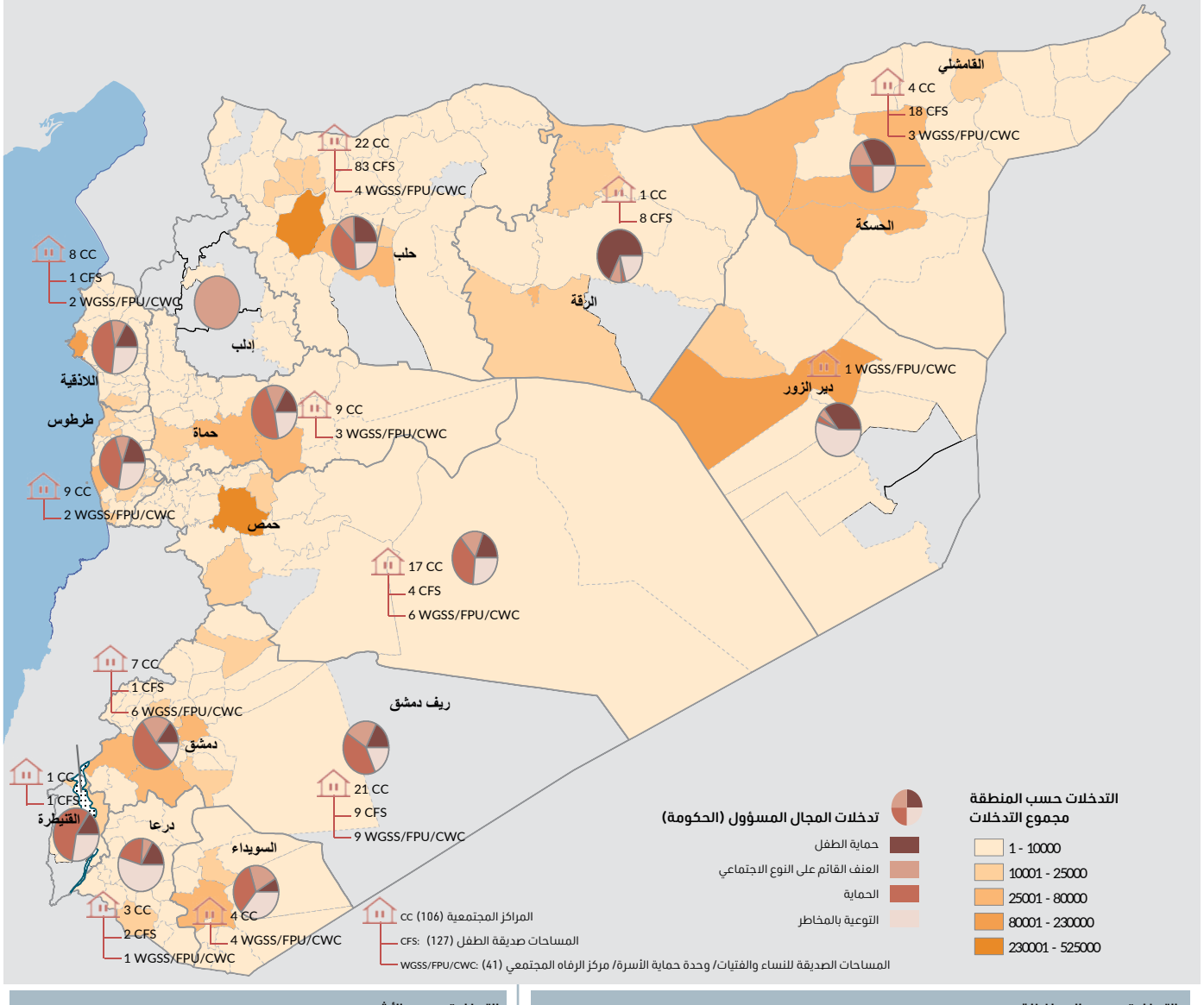

التدخلات حسب المحافظة

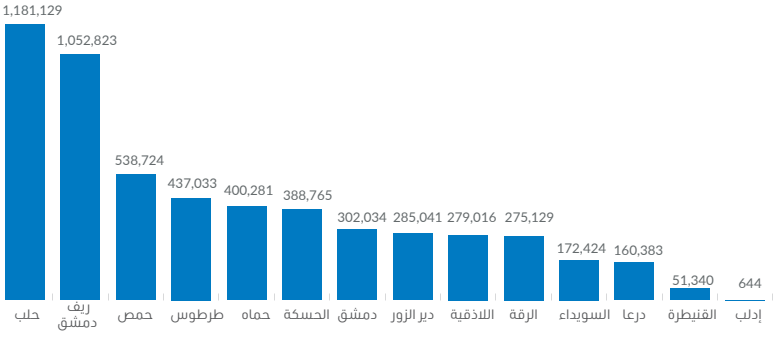

التدخلات حسب الأشهر

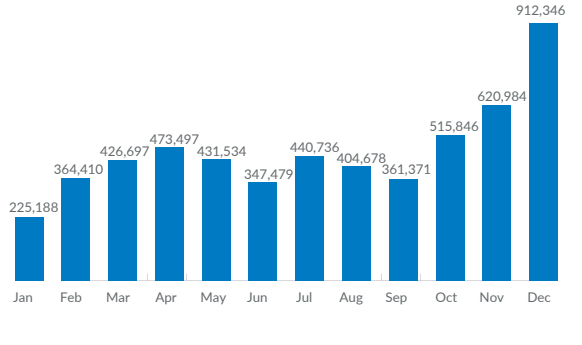

دورة لمدة شهرين في تصميم الأزياء والخياطة نظمها شركاء المفوضية في مركز الوعر المجتمعي © المفوضية/ كانون الأول 2018.

يجمع قطاع الحماية والخدمات المجتمعية الأطراف الفاعلة في مجال الحماية والخدمات المجتمعية في سورية لضمان الاستجابة الفعالة لاحتياجات الحماية للسكان المتضررين، عن طريق تنسيق التأهب، وتقييم الاحتياجات، وأنشطة الاستجابة وكذلك مشاركة أفضل الممارسات والأساليب المتناغمة للاستجابة لتحديات الحماية. ويدعم القطاع مركزية الحماية من خلال التدخلات والمناصرة ضمن فريق العمل الإنساني في سورية ومع قيادة العمل الإنساني ويقدم المساعدة للقطاعات الأخرى لضم مبادئ الحماية ومقاييسها إلى الاستجابة الإنسانية.

في نهاية عام 2018، ضم القطاع 70 شريكاً قدموا تقارير عن أنشطتهم، منهم سبع وكالات للأمم المتحدة، و14 منظمة دولية و45 منظمة محلية غير حكومية بما فيها منظمة الهلال الأحمر العربي السوري. وتعكس هيكلة القطاع الإطار العالمي، حيث يضم قطاعاً فرعياً / مجالاً مسؤولاً عن حماية الطفل يقوده صندوق الأمم المتحدة للأمومة والطفولة (يونيسيف)، وقطاعاً فرعياً مسؤولاً عن العنف القائم على النوع الاجتماعي يقوده صندوق الأمم المتحدة للسكان. كما أنشئت مجموعة عمل تم تفعيلها حديثاً حول التوعية من المخاطر ضمن نطاق مسؤولية حماية الطفل خلال عام 2018. بينما لم يتم تفعيل نطاق مسؤولية الأعمال المتعلقة بالألغام ضمن سورية، إلا أن دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام قد أنشئت في سورية خلال عام 2018، وهي توسع أنشطتها باستمرار.

نظراً للتوسع المستمر لتغطية القطاع بسبب تطور الأزمة في سورية، فقد استمر في تعزيز التنسيق العملياتي على المستوى دون الوطني، مع مجموعات عمل تشغيلية للحماية في المجالات الرئيسية للعمليات داخل سورية، خصوصاً في حلب، حمص/ حماة، اللاذقية/ طرطوس، السويداء/ الجنوب والقامشلي/ شمال شرقي سورية ودمشق/ ريف دمشق. حيث أنشئت هذه المجموعات لتسهيل التنسيق على المستوى الميداني وقد كان لها أهمية كبيرة في العمل مع القطاع الوطني خلال استجابات الطوارئ المحلية (مثل المنطقة الشمالية الشرقية من سورية، عفرين، إدلب).

كما ترتبط منتديات التنسيق الفني/ الشامل بقطاع الحماية والخدمات المجتمعية رغم أنها لا تقدم تقاريرها له:
مجموعة العمل الفنية حول السكن والأراضي والممتلكات: يترأسها كل من المفوضية و برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمجلس النرويجي للاجئين، وتجمع الأطراف الفاعلة ذات الخبرة من قطاعات الحماية والإيواء والتعافي المبكر للتحديد والتحليل وتقديم المشورة والدعم الفني حول القضايا والمخاوف التي تبرز فيما يتعلق بالسكن والأراضي والممتلكات.

فريق عمل الدعم النفسي الاجتماعي والصحة النفسية، ويترأسها كل من المفوضية ومنظمة الصحة العالمية والهيئة الطبية الدولية وتتناول جوانب محددة في هذا المجال الفني.

الأنشطة في عام 2018

في عام 2018، قدم 70 شريكاً في القطاع أكثر من 5,5 مليون من تدخلات / خدمات الحماية لدعم الأفراد المحتاجين في 233 ناحية تضم 1,600 من المجتمعات/ الأحياء و233 منطقة يصعب الوصول إليها. وكانت أهم المناطق الجغرافية للتدخلات هي حلب (21 %)، وريف دمشق (19 %)، وحمص (10 %)، وطرطوس (9 %)، وحماة والحسكة (7 % على التوالي). وقد تم تنفيذ أكثر من 66 % من مجمل التدخلات/ الخدمات المقدمة من قبل شركاء القطاع في المناطق ذات الاحتياجات الشديدة (معدل الشدة 4 إلى 6).[1]

وتكونت الخدمات المقدمة من 36 % خدمات حماية شاملة[2]؛ حوالي 24 % خدمات/ أنشطة حماية الطفل[3]؛ 15 % خدمات تتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي [4]؛ و26 % أنشطة التوعية بمخاطر المتفجرات. 31 % تدخلات/ أنشطة لصالح الفتيات، 28 % لصالح الأولاد، 31 % لصالح النساء، 10 % لصالح الرجال.

أساليب التدخلات

تتبع تدخلات وخدمات الحماية طرائق مجتمعية وتشاركية من خلال شبكة من المنشآت الثابتة والتدخلات المتنقلة/ تدخلات الوصول. وقد أعدّ قطاع الحماية مسبقاً القدرات اللازمة للاستجابة لحالات الطوارئ، والتي ميزت الجزء الأكبر من عام 2018، خصوصاً في عفرين بشمال حلب، والغوطة الشرقية، وجنوب سورية، وشمال شرق سورية.

1 يشير تحليل الشدة الذي يقوم به قطاع الحماية إلى مستوى الاحتياجات المحدد للقطاع في القطاعات الفرعية في سورية وفقاً للمؤشرات المحددة للقطاع.

2 بما في ذلك التوعية حول مخاطر الحماية، والمساعدة القانونية، والدعم النفسي الاجتماعي، والدعم المادي الموجه للأفراد ذوي الاحتياجات المحددة للحماية لتجنيبهم آليات التكيف المضرة، وكذلك مبادرات حشد المجتمع المحلي وبناء قدرات الشركاء والجهات المسؤولة.

3 بما فيها الدعم النفسي الاجتماعي الموجه للأطفال، والتوعية ونشر المعلومات حول قضايا حماية الطفل، والخدمات المخصصة لحماية الطفل بما فيها إدارة الحالة، وبناء القدرات حول مواضيع حماية الطفل مع الشركاء والجهات المسؤولة.

4 بما فيها التوعية حول الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي لأفراد المجتمع من الذكور والإناث، والدعم الاجتماعي والاقتصادي على نطاق ضيق والموجه بشكل خاص للنساء والفتيات المراهقات، والدعم النفسي الاجتماعي وغير ذلك من أشكال الدعم للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي، والتي يتم دمجها مع تدخلات الصحة الإنجابية.

حيث نفذت المفوضية استجابتها من خلال نشر الموارد المتنقلة، وضمان تواجدها، والتعامل مع احتياجات الحماية العاجلة، وتقديم إجراءات أولية لتعزيز الحماية الكافية للسكان المدنيين. وبموازاة ذلك، حافظ القطاع على تغطيته المنتظمة للمناطق ذات الاحتياجات الشديدة التي اتسمت بالنزوح الذي طال أمده، أو عودة السكان المحليين، ووجود مجتمعات مثقلة بأعباء تفوق طاقتها كما وسع هذه التغطية. وقد اعتمد هذا الجزء من الاستجابة بشكل كبير على المنشآت الثابتة مثل المراكز المجتمعية، والمساحات صديقة الطفولة/ خدمات الأطفال، والمساحات الآمنة للنساء والفتيات/ وحدات حماية العائلات بهدف الاستجابة من خلال تدخلات حماية أكثر تنظيماً، وتعزيز الاندماج ومشاركة المجتمع بالإضافة إلى إيجاد مساحة آمنة للتفاعل بين أفراد المجتمع.

المرافق الثابتة

105 [1]من المراكز المجتمعية (98 منها تديرها المفوضية وشركاؤها، وسبعة يدعمها باقي شركاء القطاع)، و27 مركزاً مصغراً (تابعاً للمفوضية) تقدم خدمات الحماية المجتمعية المتكاملة؛

42 من المساحات الآمنة للنساء والأطفال (يديرها صندوق الأمم المتحدة للسكان والشركاء)؛

125 مساحة صديقة للطفل ومركزي استقبال (تديرهما اليونيسيف والشركاء) كاستجابة أولى لاحتياجات الأطفال من خلال التخطيط المتكامل.

الموارد المتنقلة

ضمنت موارد الوصول المتنقلة التدخلات العاجلة وساهمت في توسيع الوصول والتغطية. وقد شملت 2,849 من متطوعي الوصول (التابعين للمفوضية)، والوحدات/ الفرق المتنقلة (125 وحدة تابعة للمفوضية، و120 فريقاً لحماية الطفل تابعاً لليونيسيف) و103 فريقاً متنقلاً للعنف القائم على النوع الاجتماعي/ الصحة الإنجابية (تابعاً لصندوق الأمم المتحدة للسكان) للربط مع المجتمعات، وتقييم الاحتياجات، والإعلام حول الخدمات المتاحة ودعم الإحالات الفردية للخدمات حسب الحاجة.

أهم أنشطة/ إنجازات القطاع

شريك المفوضية الإحسان في نشاط في المركز المجتمعي الجديد في القاطرجي، شرقي مدينة حلب والذي يخدم حوالي 38,000 من المقيمين والعائدين إلى ديارهم وكذلك النازحين من عفرين
© المفوضية/ حميد معروف/ ايار 2018

في عام 2018، شكلت الأزمة الإنسانية المتعددة والمتكشفة في سورية أنشطة القطاع. حيث تمت التدخلات في حالات الطوارئ بالإضافة إلى الاستجابة القائمة والموسعة لحالات النزوح الطويل والعودة، والتي استمرت بإضافة مزيد من احتياجات الحماية.

وكجزء من الاستجابة الإنسانية الكلية، شارك القطاع في عدد من أنشطة التأهب والاستجابة لتلبية احتياجات الحماية الحادة خلال حالات الطوارئ الإنسانية المتعددة في مناطق مختلفة من سورية، خصوصاً في الغوطة الشرقية، وشمال حلب/ عفرين، وجنوب سورية، وتدفق النازحين من إدلب. حيث لبى شركاء القطاع احتياجات الحماية الأكثر إلحاحاً للنازحين عن طريق تقديم الاستجابة الأولية على الأرض لتحديد الاحتياجات، وإحالة الحالات، والتخفيف من حالات الانفصال الأسري القسري، وتقديم الأشكال الأولية من الإسعافات الأولية النفسية، وإعلام السكان بالخدمات المتوفرة. ثم وسع شركاء القطاع خدماتهم إلى المواقع التي استقر فيها النازحون، على الرغم من تحديات الوصول في بعض الأوضاع. كما تم توسيع نطاق الخدمات أكثر بتدخلات أكثر تنظيماً وبإنشاء مرافق حماية إضافية.

تابع القطاع استجابته في المنطقة الشمالية الشرقية من سورية، مع تركيز خاص على تعزيز وجود الحماية، والمعايير الدنيا والإجراءات الحساسة للنوع الاجتماعي في مواقع استضافة النازحين في الرقة ودير الزور، بالإضافة إلى توسيع تواجده في الرقة ومدينة دير الزور. وخلال الأشهر الأخيرة من عام 2018، كان لا بد من زيادة منسقة لأنشطة الحماية في بعض مواقع النازحين من أجل تلبية الاحتياجات الحادة للنازحين الفارين من الأعمال العدائية في شمال شرق دير الزور والذين استقروا في الشمال بعد رحلة متعبة حافلة بالمخاطر.

منذ شهر أيلول/ سبتمبر، شارك القطاع في الحوار الجماعي بين الوكالات والحكومة السورية بهدف ضمان تنفيذ تقييم للاحتياجات المحددة للقطاع يلتزم بالمقاييس الإنسانية لإرشاد دورة التخطيط الإنساني. وخلال الشهر الأخير من العام، استأنف القطاع المشاورات مع الوزارات الفنية ذات الصلة وأحرز بعض التقدم في تحديد الأدوات والأساليب. ومن المتوقع أن يتابع الحوار في عام 2019.

استمر القطاع بتقديم أدوات إدارة المعلومات المختلفة لشركائها، للمساعدة في التخطيط و التنسيق وتحليل الثغرات. وقد شمل ذلك وضع خرائط دورية للموارد الثابتة والمتنقلة في أنحاء سورية (يمكن الوصول إليها عبر الإنترنت أيضاً)؛ والتحليل المفصل لإعداد التقارير عن الأنشطة؛ بالإضافة إلى نسخة جديدة من لوحة المتابعة التفاعلية حول الأنشطة المذكورة في التقارير (pcss.syriadata.org).

استثمر منسقو القطاع/ القطاع الفرعي بشكل متزايد في تعزيز الحماية وضمّ التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي إلى الاستجابة الإنسانية، من خلال جلسات التوعية على المستوى الوطني وما دون الوطني والموجهة للشركاء الإنسانيين من القطاعات الفنية الأخرى. حيث تم تدريب أكثر من 500 عامل في الخطوط الأمامية داخل سورية. وبما يتوافق مع مسؤوليتها بتعزيز مركزية الحماية، قدم منسقو القطاع النصح لفريق العمل الإنساني في سورية وللمنسق الإنساني حول قضايا الحماية الأساسية.

1 بناء على معلومات الشركاء

قطاع الإيواء

Shelter Sector
Syria Hub
Sheltercluster.org
Coordinating Humanitarian Shelter

سورية: لمحة عن استجابة قطاع الإيواء

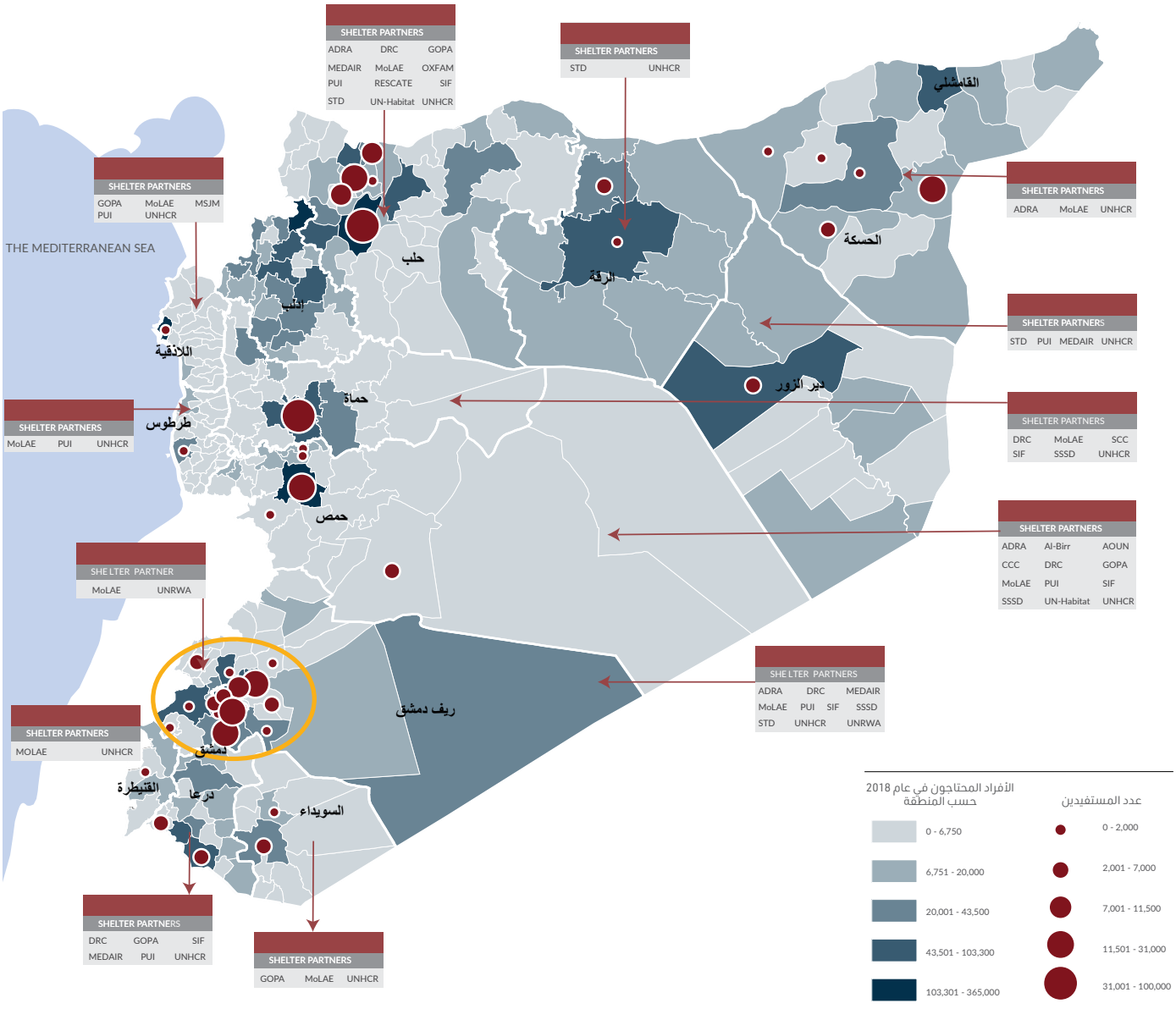

الوكالات التي تتشارك قيادة القطاع

316 عدد مشاريع الإيواء المخطط لها/ المنفذة

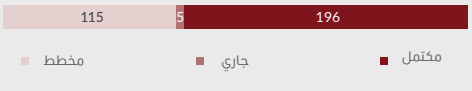

شركاء قطاع الإيواء

الوكالات التي تتشارك قيادة القطاع

ACF	ADRA	Al-Birr	AL Ihsan
Al Taalouf	AOUN	CCC	DRC
GOPA	IOM	MEDAIR	MSJM
NRC	OXFAM	PUI	RESCATE
RSRP	SARC	SCC	SIF
SSSD	STD	UN-Habitat	UNRWA

عدد المستفيدين الحاصلين على الخدمات

4,3 مليون فرد محتاج
1,4 مليون فرد محتاج مستهدف/ خطة الاستجابة الإنسانية 2018

518,529

60 % من 864,296 فرداً محتاجاً استهدفهم مركز سورية

المستفيدون الذين حصلوا على الخدمات حسب المحافظة

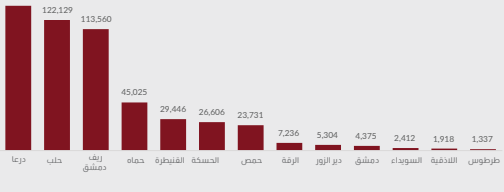

أربعة أشقاء ينظرون إلى الكاميرا بعد أن عادوا إلى المنزل ووجدوا الأبواب والنوافذ مركبة في منزلهم في صوران، بريف حماة الشمالي
© المفوضية/ الجمعية السورية للتنمية الاجتماعية/ شباط 2018.

تتشارك المفوضية ووزارة الإدارة المحلية والبيئة قيادة قطاع الإيواء. ويشمل شركاء القطاع منظمة العمل ضد الجوع، ووكالة الأدفنتست للإغاثة والتنمية، وعون، والبر، والإحسان، والتآلف، وجمعية رعاية الطفل، والمجلس الدنماركي للاجئين، وبطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس، ومنظمة الهجرة الدولية، وميدير، ووزارة الإدارة المحلية والبيئة، ودير مار يعقوب، والمجلس النرويجي للاجئين، وأوكسفام، ومنظمة الإسعاف الأولي ، وبرنامج إعادة إعمار سورية، وريسكات، والهلال الأحمر العربي السوري، ومنظمة الإغاثة الإسلامية -فرنسا، والأمانة السورية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والأونروا.

حقائق وأرقام (2018)

- 13 مليون فرد في سورية كانوا بحاجة للمساعدات الإنسانية.
- 4,3 مليون فرد بحاجة لمساعدة الإيواء.
- قدمت المراكز الرئيسية مساعدة الإيواء إلى 1,4 مليون فرد منهم 864,296 فرداً استُهدفوا من خلال مركز سورية .
- قدم شركاء مركز سورية المساعدة بمختلف تدخلات الإيواء إلى 518,529 فرداً .

الاستجابة

يستجيب شركاء قطاع الإيواء لاحتياجات الإيواء والبنية التحتية المحددة لمختلف المجموعات السكانية مثل النازحين، والعائدين إلى ديارهم، والسكان غير النازحين وفقاً للمقاييس والتوجيهات المتفق عليها وحسب توفر التمويل والوصول والموافقات.

تشمل تدخلات قطاع الإيواء ما يلي:

- توفير الإيواء في حالات الطوارئ (تركيب الخيام مع البنية التحتية/ عدة الإيواء/ المساعدات الشتوية).
- إعادة تأهيل المباني العامة التي تستخدم كمراكز إيواء مثل المدارس.
- تحسين المباني الخاصة غير المكتملة.
- دعم الإيواء طويل الأمد مثل إعادة تأهيل البيوت المتضررة جزئياً والبنية التحتية العامة بما في ذلك اعتبار قضايا السكن والأراضي والممتلكات.
- دعم بناء القدرات

النشاط	الأفراد الذين تم الوصول إليهم
تقديم الإيواء في حالات الطوارئ	132,719
إعادة تأهيل مراكز الإيواء الجماعية	40,467
تحسين المأوى الخاص	9,216
إعادة تأهيل البيوت المتضررة والبنية التحتية العامة	335,848
بناء القدرات	279
المجموع	**518,529**

قطاع المواد غير الغذائية

سورية: استجابة المواد غير الغذائية

NFI Sector
Syria Hub

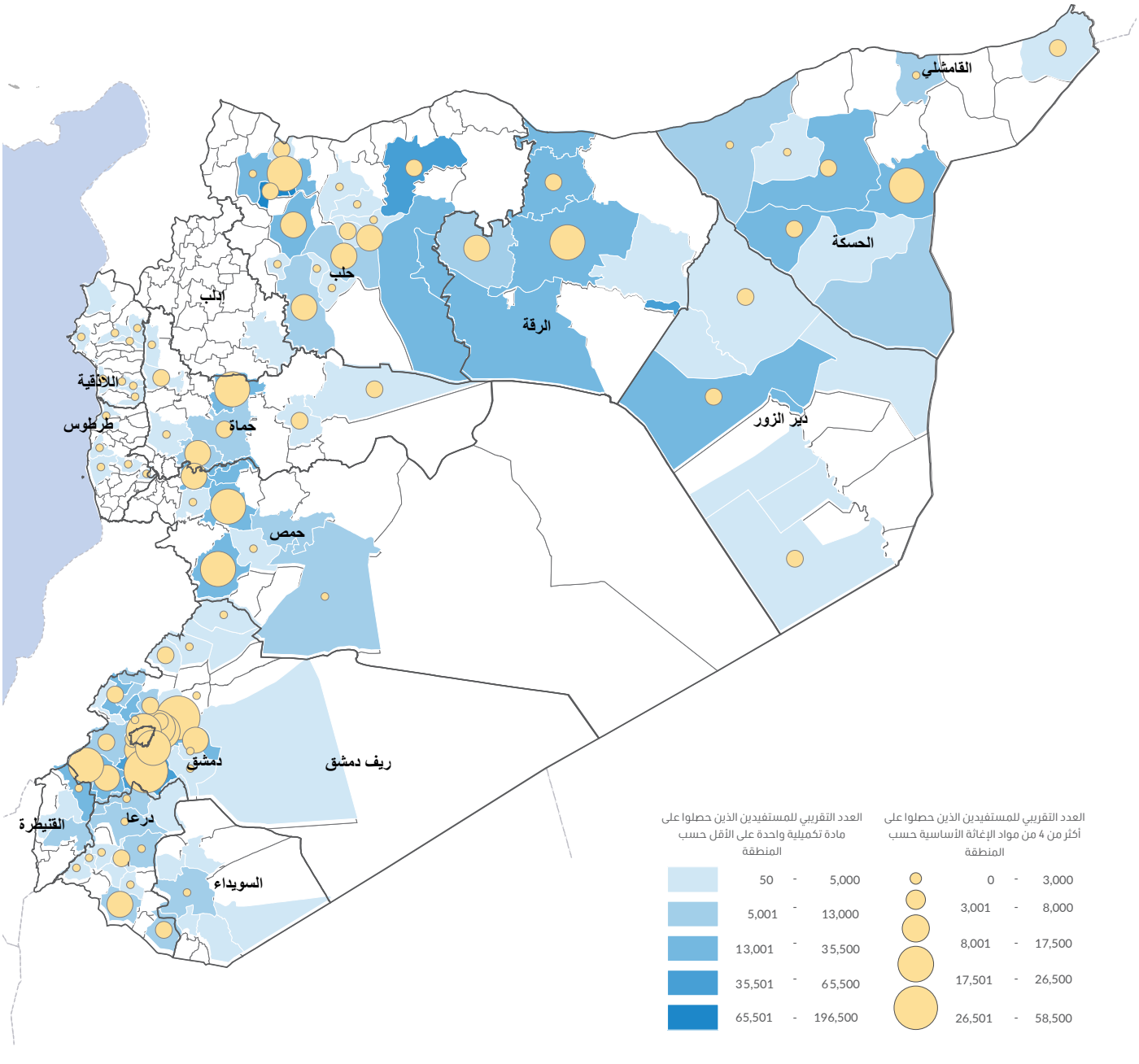

العدد التقريبي للمستفيدين الذين حصلوا على أكثر من 4 من مواد الإغاثة الأساسية حسب المنطقة

0 - 3,000	
3,001 - 8,000	
8,001 - 17,500	
17,501 - 26,500	
26,501 - 58,500	

العدد التقريبي للمستفيدين الذين حصلوا على مادة تكميلية واحدة على الأقل حسب المنطقة

50 - 5,000	
5,001 - 13,000	
13,001 - 35,500	
35,501 - 65,500	
65,501 - 196,500	

العدد الكلي للمواد غير الغذائية التي تم توزيعها حسب النوع

762K
المواد غير الغذائية التكميلية

2M
المواد غير الغذائية الشتوية

1.9M
المواد غير الغذائية القياسية

المستفيدون الذين حصلوا على الخدمات حسب نوع الدعم

1.6M
المساعدات العينية

العدد التقريبي للأفراد الذين حصلوا على المساعدات العينية من البرامج المنتظمة للقطاع داخل سورية

632K
المساعدات العينية

52K*
القوافل المشتركة بين الوكالات

العدد التقريبي للأفراد الذين حصلوا على المساعدات العينية من خلال القوافل المشتركة بين الوكالات في المناطق التي يصعب الوصول إليها وتلك المحاصرة

115K
القوافل المشتركة بين الوكالات

0
الدعم المالي

العدد التقريبي للأفراد الذين حصلوا على المساعدات المالية من الأونروا

62K
الدعم المالي

ملاحظة: لا ينتج بالضرورة عن جمع أعداد المستفيدين حسب نوع الدعم العدد المذكور من المستفيدين إذ أن بعض المجتمعات قد حصلت على أكثر من نوع واحد من المساعدات

المواد غير الغذائية الموزعة شهرياً

العدد الكلي للمستفيدين الذين حصلوا على الخدمات

4,585,594

العدد الكلي للأفراد الذين حصلوا على مادة واحدة على الأقل/ جزء من المواد غير الغذائية حتى شهر كانون الأول 2018.

مستفيداً حصلوا على الخدمات

مواد تكميلية	مواد أساسية
1,683,483	664,990

فرداً تمت تلبية احتياجاتهم بصورة مناسبة لاستلامهم أكثر من 4 مواد أساسية غير غذائية (37% من عدد المحتاجين المستهدفين للمواد غير الغذائية في سورية والبالغ 1,8 مليون فرد)

فرداً حصلوا على مادة تكميلية واحدة على الأقل (89% من 1,9 فرداً محتاجاً تم استهدافهم بالمواد التكميلية غير الغذائية في سورية)

المستفيدون الذين حصلوا على الخدمات حسب المحافظة

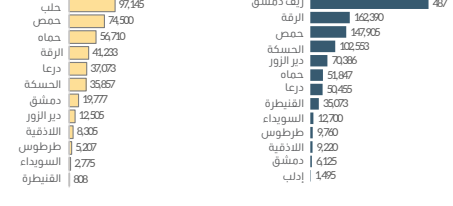

المواد غير الغذائية الموزعة حسب المحافظة

4,659,986
المواد غير الغذائية الموزعة

عشرات الآلاف من الأفراد اضطروا للانتقال من عفرين إلى المناطق المحيطة بما فيها نبل، حيث تم إيواء الكثير من العائلات في ثلاثة هنكارات واستخدمت مستلزمات الإيواء التي قدمتها المفوضية كفواصل لإيجاد غرف مؤقتة وذلك لتحسين الخصوصية والحماية. © المفوضية/ حميد معروف/ تشرين الثاني 2018.

تقود المفوضية قطاع المواد غير الغذائية. ويشمل شركاء القطاع منظمة العمل ضد الجوع، وأهل الخير، والغدير، والبر، والهادي، وجمعية الإحسان الخيرية، والمودة، وعون، والجمعية الخيرية الأرمنية، وعطاء ، وبلومونت، وكاريتاس، وجمعية رعاية الطفل، ودرب، والمجلس الدنماركي للاجئين، وهيئة مار أفرام السرياني البطريركية للتنمية، وفي حلب بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس، واللجنة الدولية الكاثوليكية للهجرة، وأوكسفام، والهلال الأحمر العربي السوري، وجمعية الرعاية الاجتماعية، ومؤسسة سورية اليمامة، والأمانة السورية للتنمية، والتآلف، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، والأونروا.

حقائق وأرقام (2018)

- 11,7 مليون فرد في سورية بحاجة للمساعدة الإنسانية.
- 4,7 مليون فرد بحاجة إلى مساعدة الإيواء.
- 2,6 مليون فرد حصلوا على المساعدة بالمواد غير الغذائية الأساسية في جميع المراكز منهم 1,8 مليون فرد قام مركز سورية بمساعدتهم.
- حصل 3,2 مليون فرد في جميع المراكز على المواد التكميلية بما في ذلك المساعدات الشتوية منهم 1,9 مليون فرد من خلال مركز سورية.
- حصل 4,5 مليون فرد على المساعدات غير الغذائية المختلفة.

الاستجابة

- يستجيب شركاء قطاع المواد غير الغذائية للاحتياجات المحددة من المواد غير الغذائية لمختلف المجموعات السكانية كالنازحين والعائدين إلى ديارهم وغيرهم من الأفراد المتضررين داخل سورية من خلال توزيع المواد غير الغذائية الأساسية، والتكميلية، بما في ذلك المساعدات الشتوية. وقد استمر شركاء القطاع بتقديم المساعدات المنقذة للحياة والمحافظة عليها من خلال منهجية مرنة وموجهة مع الالتزام بالمقاييس المناسبة للدعم الإنساني. وهناك ثلاث طرق لتسليم المساعدات غير الغذائية هي المساعدات العينية، والمالية، والقسائم.
- تم توزيع 4,6 مليون مادة غير غذائية. كان منها 1,9 من المواد غير الغذائية الأساسية و 1,9 مليون مادة تكميلية بما في ذلك المساعدات الشتوية.
- حصل 665,000 فرد على مواد الإغاثة الأساسية.
- حصل 1,48 مليون فرد على المواد التكميلية بما فيها المساعدات الشتوية.
- تم الوصول إلى حوالي 300,000 فرد من خلال 16 قافلة مشتركة بين الوكالات محملة بالمواد الأساسية غير الغذائية والمواد التكميلية بما في ذلك المساعدات الشتوية.

في 11 كانون الأول/ ديسمبر، رافقت المفوضية وفداً من دول أوروبا الشمالية يضم: القائم بالأعمال السويدي، والقائم بالأعمال النرويجي، والقائم بالأعمال الفنلندي ومستشار الشؤون الإنسانية من الدنمارك في مهمة إلى الغوطة الشرقية. حيث اطلع الوفد عن كثب على المعاناة التي يواجهها السكان وأثر عمل المفوضية على الأرض. وقد زار الوفد وفريق المفوضية وشركاؤها مخبزاً في عربين تقوم المفوضية بإعادة تأهيله بالشراكة مع منظمة الإسعاف الأولي. وسيقدم المخبز عند افتتاحه فرص عمل للمجتمع كما سيقدم الخبز لـ 34,000 من السوريين المحتاجين. | © المفوضية | 2018.

تمويل برامج المفوضية

مستوى التمويل

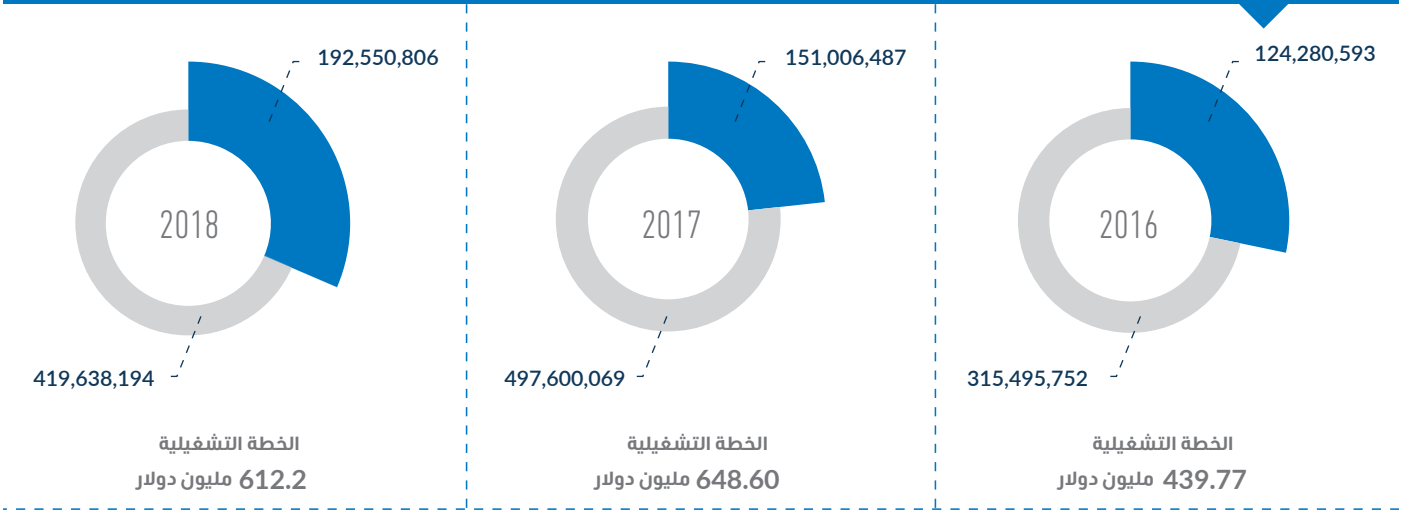

تمويل الاحتياجات والأولويات

ما زالت الاحتياجات الإنسانية في سورية هائلة، ولكي تتمكن المفوضية من الاستجابة لهذه الاحتياجات، كانت بحاجة لتمويل يبلغ 192,550,806 دولارات أمريكية تم تمويل 31 % منه حتى نهاية عام 2018. مما ترك فجوة تمويلية تبلغ (419,638,194) دولاراً تمثل 69 % من المتطلبات المالية. إلا أن المفوضية استطاعت أن تحافظ على تمويل استجابتها ذات الأولوية في جميع أهدافها ذات الأولوية، خصوصاً المحافظة على الحياة وأنشطة الحماية المجتمعية للنازحين واللاجئين والعائدين إلى ديارهم.

مستوى التمويل

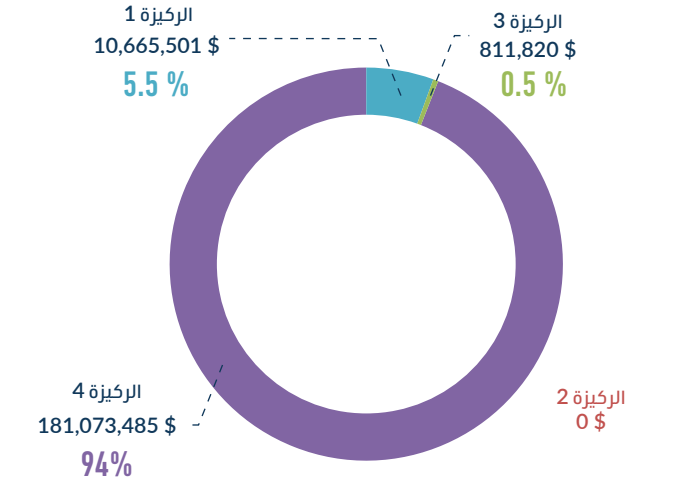

تقسيم التمويل المخصص

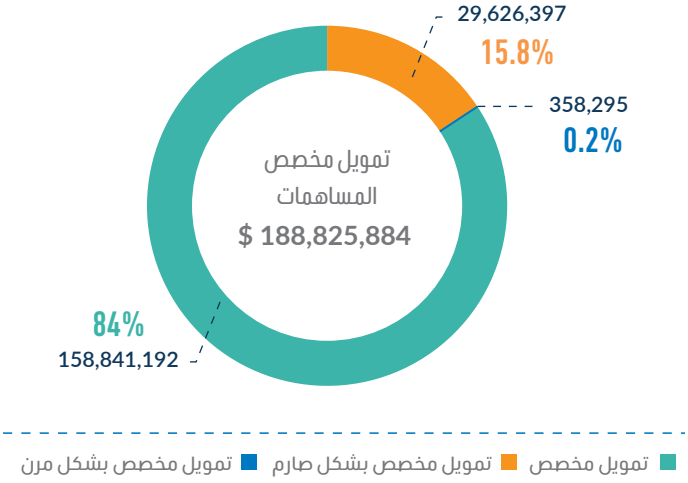

ركزت التوجهات الاستراتيجية للمفوضية والأولويات العملياتية لحشد الموارد في عام 2018 على تقديم المساعدات المنقذة للأرواح، وتعزيز الاستجابة العاجلة لموجات النزوح الجديدة، والتخفيف من مخاطر الحماية والاستجابة لاحتياجات الحماية بالإضافة إلى الاستجابة للاحتياجات الموسمية من خلال برنامج المساعدات الشتوية. كما قامت المفوضية بتحسين الاعتماد على الذات، وسبل كسب العيش والوصول إلى الخدمات الأساسية، وكذلك التأهب للانتقال إلى مساعدة العائدين إلى ديارهم من خلال تقديم خدمات الحماية المجتمعية والدعم والمساعدة للعائدين إلى ديارهم. كما حافظت المفوضية على قدراتها وأدارت برامج لحماية ومساعدة اللاجئين وطالبي اللجوء في السورية والذين ما زالوا يواجهون عدداً من مخاطر الحماية ويعتمدون بصورة كاملة على المساعدات التي تقدمها المفوضية.

أدت المكاسب التي حققتها الحكومة السورية في عام 2018 إلى تغيير كبير في التوقعات التشغيلية، حيث نقلت موضوع العائدين إلى ديارهم إلى قمة النقاش مما كان له تأثير مباشر في حشد الموارد. وقد وسعت المفوضية من استجابتها الحالية لتلبية احتياجات العائدين طوعياً وبتنظيم ذاتي من اللاجئين والنازحين ودعمت إعادة اندماجهم، بما في ذلك من خلال أطر المناصرة والحماية، والمبادرات المجتمعية لبرامج دعم القرى، وبرامج الإيواء، وإعادة تأهيل وإصلاح البنية التحتية للمجتمع على نطاق صغير بالإضافة إلى دعم سبل كسب العيش.

العلاقات مع الجهات المانحة

كان التفاعل بين مكتب المفوضية في سورية والجهات المانحة إيجابياً وبنّاءً. ومع مرور العام، ازدادت اجتماعات الجهات المانحة والزيارات الميدانية. ويعزى ذلك في المقام الأول إلى التحول في المشهد الأمني والسياسي في سورية. مما مكن من المزيد من الحوار بين المفوضية والجهات المانحة وبالتالي فقد أعطى المفوضية فرصة لتبديد مخاوف الجهات المانحة، وإظهار الحقيقة على الأرض، وتحسين التواصل، وتقديم دليل ملموس لمجتمع الجهات المانحة على الاحتياجات المستمرة للسوريين المتأثرين بالأزمة. وقد وسعت المفوضية شراكة قوية ومستدامة مع الدول المانحة الرئيسية وأطلعتها بصورة مستمرة على أهم التطورات والتغييرات التي تتعلق بوضع اللاجئين والنازحين والعائدين إلى ديارهم في سورية.

وقد تم تعزيز جمع التبرعات وإعداد التقارير للجهات المانحة من خلال تقديم مقترحات المشاريع والتقارير للمانحين بصورة جيدة وفي الوقت المناسب بالإضافة إلى الاجتماعات والجلسات التعريفية المنتظمة، بالإضافة إلى نشر المعلومات المحدّثة من داخل سورية من خلال القنوات المختلفة. كما تمت الإضاءة على جانب آخر في عام 2018 وهو الظهور للجهات المانحة من خلال منصات التواصل الاجتماعي. مما مكن المفوضية من الاعتراف بالفضل للدعم المستمر للجهات المانحة على مدار العام ومكن الجهات المانحة من اكتشاف الأهداف التي ساعدت مساهماتها الكريمة بحقيقها ومشاركتها من خلال حساباتهم في وسائل التواصل الاجتماعي ومواقع الإنترنت.

وكما في السنوات الماضية، فقد قدمت بعض المساهمات تمويلاً مخصصاً لمواقع وأنشطة محددة داخل سورية، وفي الوقت ذاته، واصلت الجهات الحكومية المانحة التي تدعم المفوضية عالمياً، مثل كندا، والاتحاد الأوروبي، واليابان، وألمانيا، والسويد، والدنمارك، والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية، تقديم الجزء الأكبر من الإسهامات لعملية المفوضية في سورية. بالإضافة إلى الدعم المستمر من القطاع الخاص والذي ما زال يحظى بتقدير كبير.

دمرت العواصف عدداً من مخيمات النازحين في الشمال الشرقي من سورية. ويعتبر الوضع في مخيم أبو خشب بصورة خاصة خطيراً. وتقوم المفوضية بتزويد الشركاء بالخيام والمساعدات غير الغذائية من المخزونات الموجودة لديها في القامشلي. حيث تكمن قدرة المفوضية على الاستجابة بفضل الجهات المانحة.

أهم الجهات المانحة

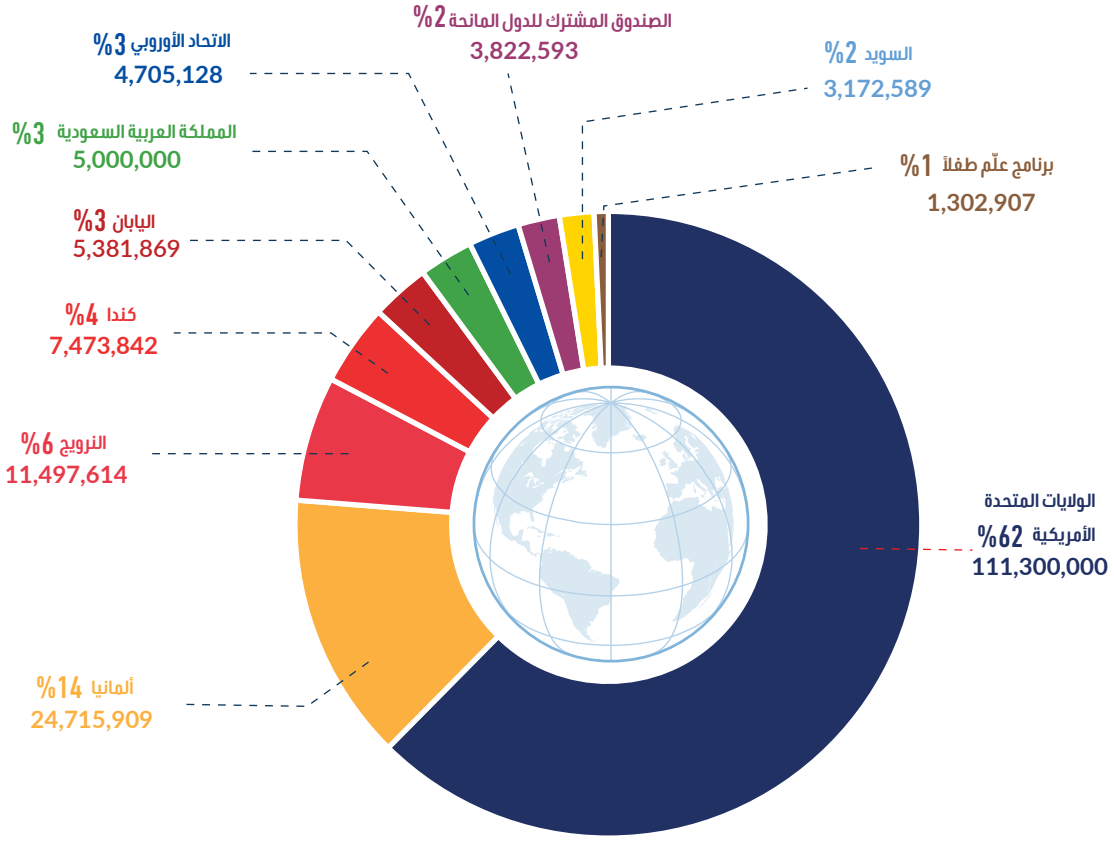

الشكر الجزيل للمانحين على دعمهم المستمر

الأتحاد الأوروبي

إسبانية

ألمانيا

إيطاليا

بلجيكا

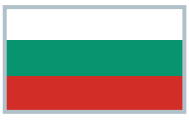
بلغاريا

جمهورية كوريا

الدنمارك

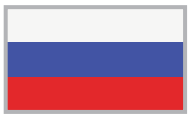
روسيا

السويد

سويسرا

فرنسا

فنلندا

كندا

ليتوانيا

المملكة العربية السعودية

المملكة المتحدة

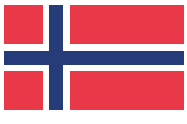
النرويج

هولندا

الولايات المتحدة الأمريكية

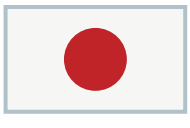
هدية من الشعب الياباني

برنامج علّم طفلاً

صندوق أوبك للتنمية الدولية

صندوق التمويل الإنساني في سورية

مؤسسة إيكيا

مؤسسة القلب الكبير

المؤسسة الكويتية الأمريكية

اليونيسيف

الشكر الجزيل للجهات الخاصة المانحة

إسبانيا | أستراليا | ألمانيا | إيطاليا | جمهورية كوريا | السويد | سويسرا | اليابان

الشركاء

- وكالة الأدفنتست للإغاثة والتنمية الدولية
- جمعية البتول للخدمات الإنسانية
- جمعية البر والخدمات الاجتماعية
- جمعية البر والخدمات الاجتماعية القامشلي
- الندى
- جمعية التآلف الخيرية
- التميُّز
- عون للإغاثة والتنمية
- جمعية براعم لرعاية الطفولة
- جمعية رعاية الطفل
- المجلس الدنماركي للاجئين
- دير مار يعقوب المقطع
- بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس

- المنظمة الدولية لمساعدة المسنين
- الهيئة الطبية الدولية
- وزارة التعليم العالي
- وزارة الإدارة المحلية
- نماء
- منظمة الإسعاف الأولي
- منظمة الإغاثة الإسلامية - فرنسا
- الجمعية الخيرية للرعاية الاجتماعية
- الهلال الأحمر العربي السوري
- الجمعية السورية للتنمية الاجتماعية
- الأمانة السورية للتنمية
- صندوق الأمم المتحدة للسكان
- مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

للاتصال بنا

دمشق

شارع عبد الله بن رواحة، كفرسوسة
صندوق البريد 30891، دمشق – سورية

هاتف: +963 11 2181
جوال: +963 932 1002736
فاكس: +963 11 2139929
بريد الكتروني: syrda@unhcr.org

حلب

البناء 42، شارع أمية، الشهباء القديمة
صندوق البريد 16506، حلب – سورية

هاتف: +963 21 2673661/ 2
جوال: +963 932 119131
فاكس: +963 21 2673667

القامشلي

بناء غازي برو، شارع السياحي، مقابل ملعب القامشلي،
القامشلي– سورية

هاتف: +963 52427354
جوال: +963 988099183

السويداء

شارع طلائع البعث، منطقة القصور،
السويداء – سورية

هاتف: +963 16 315959
جوال: +963 988 127398

طرطوس

شارع 6 تشرين (الكورنيش الشرقي) بناء 8284
طرطوس – سورية

هاتف: +963 43231571 / 2 / 3

حمص

الإنشاءات، فندق سفير،
حمص – سورية

هاتف: +963 31 2139971

تابعونا على

UNHCRINSYRIA

@UNHCRINSYRIA

UNHCRINSYRIA

UNHCR-SYRIA.TUMBLR.COM

HTTPS://GOO.GL/QUTZSW

UNHCRS

HTTPS://GOO.GL/E1Y8GK

UNHCRINSYRIA

موقعنا الإلكتروني

www.unhcr.org/sy

نتوجه بالشكر والعرفان لكل موظفي مكتب سورية والمكاتب الميدانية الذين ساهموا بتزويدنا بالمحتويات والصور

أعد ونشر هذا التقرير فريق إعداد التقارير في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، دمشق، سورية

تولو ماسوري، نوار الشرع، محمد القاسم، زينة مريود

ترجمة مها سليمان

UNHCR
The UN Refugee Agency
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

جواد نازح من عفرين عمره 75 عاماً، يستلم مواد الإغاثة الأساسية والمساعدات الشتوية في كشتار بريف حلب الشمالي
©المفوضية/ حميد معروف/ أيلول/ سبتمبر 2018

UNHCR
The UN Refugee Agency
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

إعداد وتصميم قسم إعداد التقارير
مكتب المفوضية في سورية
syrdareporting@unhcr.org